



Swiss Confederation

Federal Department of Economic Affairs, Education and Research EAER State Secretariat for Economic Affairs SECO



حقوق الطبع والنشر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) 2023 جميع الحقوق محفوظة.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ص.ب. صندوق بريد 300300100 نيروي GPO كينيا

رقم النظام المنسق: HS/067/23A

شکر وتقدیر:

الجهة الممولة لهذا المشروع: أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية (SECO)

تم تطوير التحليل المكاني والسردي بواسطة فرع الممارسات الحضرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، قسم التخطيط والشؤون المالية والاقتصاد، في إطار برنامج التخطيط الممارسات الإنسانية والإنمائية.

مدير المشروع: هيرمان بينار الإشراف على المشروع: نينا رين تنسيق المشروع: دينا دبش، رويدا الدويك، جيا كونغ أنج المساهمون من المقر الرئيسي: جوناثان ويفر، بينار كاجلين، سامي مويندي، ميريام عازار، تينغ زانغ المساهمون من مكتب مصر: رانيا هداية، عمرو لاشين، معتز يكن، يارا هلال، علي رشاد، حسين محمد صورة الغلاف: رأس البر، محافظة دمياط، مصر

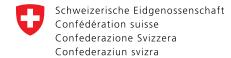
إخلاء المسئولية:

التسميات المستخدمة في هذا التقرير وطريقة عرض المواد لا تُعبر عن أي رأي للأمانة العامة للأمم المتحدة مهما كان فيما يتعلق بلمتحدة مهما كان فيما يتعلق بلك أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو فيما يتعلق بسلطاتها، أو فيما يتعلق بتعلين حدودها أو تخومها، أو فيما يتعلق بنظامها الاقتصادي أو درجة تطورها. كما أن استنتاجات التحليل والتوصيات الواردة في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) أو مجلس إدارته أو الدول الأعضاء فيه.

إن الإشارة في هذا المنشور لأي منتجات تجارية أو أسماء تجارية أو عمليات أو خدمات نوعية، أو استخدام لأي اسم تجاري أو شركة أو مؤسسة لا يشكل تأييدًا أو توصية أو تفضيلًا من جانب موئل الأمم المتحدة أو مسؤوليه لها، كما لا يشكل ذلك إشارة تعتبر تأييدًا من جانب برنامج الموئل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.









Swiss Confederation

Federal Department of Economic Affairs, Education and Research EAER State Secretariat for Economic Affairs SECO

برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة ملف التنميط الحضري لمحافظة دمياط جمهورية مصر العربية ۱۰ ینایر ۲۰۲٤

برنامج ﴿ الموئل نحو مستقبل حضري أفضل

تعريفات المصطلحات

قائمة الاختصارات

SECO

أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية كلمة فرنسية، تشير باللغة العربية إلى حدود الولاية الإدارية للحكومة المحلية برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة كوردون حدود التخطيط العمراني والتنمية حيز الملكية المستقرة بموجب الأوراق القانونية ذات الصلة حيازة الأوقاف تشبه صناديق القانون العام حيث يكون الوصى هو المسجد أو الفرد أوقاف المسؤول عن الوقف ويكون المستفيد عادة المجتمع ككل. الحدود الرسمية بين الأراضى الزراعية والصحراوية زمام المركز أو المنطقة: هي تقسيّم إداري من المستوى الثاني يتبع محافظات مصر مركز منطقة سكنية تختلف في مساحتها وفقا لطبيعة كل منطقة، وتكون من مجاورات حیّ تقسيم فرعى للمجاورة أو الحي شياخة الحق في التمتّع باستخدام ومزايّا وممتلكات الآخرين دون تدمير أو إهدار جوهرها. Usufruct أو حق الانتفاع

UPIMC برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية **UN-Habitat** المفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين **UNHCR** مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة UNICEF اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ **UNFCCC** المنظمة الدولية للهجرة IOM المدن المتحدة والحكومات المحلية **UCLG** مركز الهجرة المختلطة MMC الهيئة العامة للتخطيط العمراني **GOPP** الناتج المحلى الإجمالي **GDP** وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية MHUUC وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي MALR وزارة الدفاع والإنتاج الحربي **MODMP** وزارة التنمية المحلية MOLD وزارة المالية MoF هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة **NUCA** الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية **NSPUD** الهبئة العامة للتنمية السياحية TDA الهبئة العامة للتنمية الصناعية IDA استراتيجية التنمية المستدامة SDS الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء **CAPMAS** المجلس الشعبى المحلى **LPC** ND-GAIN index مؤشر التكيف العالمي في نوتردام ارتفاع مستوى سطح البحر SLR

برنامج الأغذية العالمي WFP الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية **ICZM** الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 3RP

خطة استجابة مصر لدعم اللاجئين وملتمسي اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء، **ERP**

والعراق، واليمن مُعدة من قِبل المفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي **SGBV** منظمة التجارة الحرة الأوروبية EFTA

خدمات الإغاثة الكاثوليكية CRS أهداف التنمية المستدامة **SDG** المحلس الأعلى للآثار SCA

جدول المحتويات

٧٤	٦/٣/٣ الوصول إلى المرافق العامة - المنشآت التعليمية	٤	قائمة الاختصارات
V۸	٧/٣/٣ الوصول إلى المرافق العامة - خدمات الرعاية الصحية	٤	تعريفات المصطلحات
۸۲	٨/٣/٣ الوصول إلى المرافق العامة - المنشآت الترفيهية	0	جدول المحتويات
٨٤	٩/٣/٣ الوصول إلى وسائل النقل العام	٦	الملخص التنفيذي
٨٨	٤) التحديات والفرص	٨	المقدمة
٩٠	١/٤ التحديات	1 •	برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة (UPIMC)
91	٢/٤ الأهداف والغايات	11	١) السّياق الوطني
91	٣/٤ التحديات	18	١/١ السياق الوطني للتحول الحضري
٩٣	٤/٤ مواطن القوة والفرص	17	٢/١ سياق التخطيطُ الوطني والأطر ذات الصلة
90	٥) المشاركة المجتمعية	۲٠	٣/١ إدارة الأراضي والحوكمة
97	١/٥ أصوات من المجتمع المحلي	78	١/٤ تمويل المجالس البلدية المحلية (البلديات)
٩٨	 ٢/٥ قائمة الاحتياجات العامة – القائمة الطويلة للاحتياجات	۲۸	١/٥ سياق تغير المناخ
1 · ·	٣/٥ احتياجات اللاجئين واحتياجات المواطنين	۳٠	١/١ سياق النزوح
1 · 1	8/0 أصوات من المجتمع	۳۲	١/٧ الاستجابة الإنسانية في مصر للأزمة السورية
1.7	٥/٥ الخاتمة	۳٤	٢) سياق المحافظة
1 . 2	٦/٥ التوصيات العامة على المستوى الوطني	۳٦	١/٢ البنية التحتية للوصول الإقليمي
1·0 1·7	۷/0 إجمالي الاستنتاجات	۳۸ ٤٠	- " ٢/٢ الموقع والاتصال بما حولها
1 · V	- ٦ المصادر	٤٢	٣/٢ إدارة أراضي المحافظة والسياق المؤسسي
1.0	١/٦ المصادر	۲۵ ۴۳	2/۲ هیکل المحافظة
1-71		٤٤	٥/٢ التوزيع الديموغرافي والسكاني
		٤٦	ے ۔۔ ۲/۲ دور میناء دمیاط فی دمیاط
		٤٧	 ۷/۲ استخدام الأراضي
		٤٨	' ۲/۸ البيئة
		0.	٢/٩ الاقتصاد
		٥٢	۱۰/۲ النزوح في دمياط
		30	ح . ٣) سياق مدينة دمياط الجديدة
		Γ٥	١/٣ منطقة دمياط الجديدة الفرعية
		٥٨	٢/٣ لمحة موجزة حول كفر البطيخ
		٦٠	٣/٣ دمياط الجديدة - سياق الإدارة والحوكمة
		٦٢	
		٦٤	- ۱/۳/۳ الكثافة السكانية وتوزيع السكان
		רר	۳/۳/۳ استخدام الأراضي
		۸۲	٬ ·
		V۲	٠/٠/ ٥/٣/٣ الوصول إلى الخدمات الأساسية

جدول الأشكال

	السياق الوطني
١٦	الشكل (١): النمو السكاني في المناطق الحضرية والريفية
١٧	الشكل (۲): التوزيع المكاني لأعداد السكان الحالية والمقدرة خلال الفترة من ۲۰۲۰ وحتى ۲۰۳۰ في مصر
۱۸	الشكل (٣): المدن الرئيسية في مصر
۲۲	الشكل (٤): أطر و خطط التخطيط في مصر
۲٥	الشكل (٥): الحوكمة وادارة التخطيط من المستوى الوطني الى المستوى المحلي
۲٥	الشكل (٦): الوصول إلى الأراضي العامة والحوكمة في مصر
۲V	الشكل (v): نظام التخطيط والإدارة والحوكمة في مصر
۳.	الشكل (٨): التغير المناخي في منطقة الدلتا
۳۱	الشكل (٩): التعرض لخطر غُمر الأراضي والسيول في مصر
٣٢	الشكل (١٠): ملف الفقر بين اللاجئين في مصر
٣٢	الشكل (١١): عدد المقسمين واللاجئين الذين يعيشون في مدن مختلفة في مصر
٣٣	 الشكل (١٢): ديناميكيات النزوح في مصر
۳о	الشكل(١٣): عدد الأشخاص الذّين تعتني بهم المفوضية في مصر
۳о	الشكل(١٤): كثافة السكان الذين تعني بهم المفوضية و اماكنهم وعددهم في مصر
	السياق الاقليمي
٣٩	الشكل (١٥): الطرق والمسارات ووسائل النقل في منطقة الدلتا
٤٠	الشكل (١٦): شبكة المناطق الحضرية الرئيسية في منطقة الدلتا
٤١	الشكل (١٨): إدارة أراضي المحافظة والإدارات في محافظة دمياط
٤١	الشكل (۱۹): هيكل المحافظة وادارتها
٤٣	الشكل (٢٠): عدد السكان المقيمين في مختلف المدن في محافظة دمياط
33	الشكل (٢١): اجمالي عدد السكان في مختلف المدن في محافظة دمياط بالمقارنة بين الكان الريفيون
33	والحضرييون
٤٥	الشكل (٢٢): سكان وكثافة المدن في محافظة دمياط في عام ٢٠٢٠
٤V	الشكل (٢٣): نسب أشكال السطح الجغرافي للأرض في محافظة دمياط
٤V	الشكل (٢٤): المناطق الحضرية في عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥
٤٩	الشكل (٢٥): شكل غطاء سطح الأرض في محافظة دمياط
0.	الشكل (٢٦): الصناعات في محاَفظة دمياط
01	الشكل (٢٧): استخدامات الأراضي في محافظة دمياط
0٢	الشكل (٢٨): الأرقام والحقائق المرتبطة بالنزوح في محافظة دمياط
	سياق المدينة - دمياط الجديدة
Го	الشكل (٢٩): الأقسام الإدارية للمناطق في محافظة دمياط
٥V	الشكل (٣٠): موقع دمياط الجديدة وكفر البطيخ
09	الشكل (٣١): البصمة الحضرية لكفر البطيخ.

١٢	الشكل (٣٢): الأحياء والمجاورات و تقسيمها في دمياط الجديدة
7٢	الشكل (٣٣): الاتجاه السكاني من ١٩٩٦ إلى ٢٠٢٢ في دمياط الجديدة
٦٣	الشكل (٣٤): خريطة النمو في دمياط الجديدة
٦٥	الشكل (٣٥): خريطة الكثافة السكانية وتوزيع السكان.
٦V	الشكل (٣٦): خريطة إستخدام الأراض
79	الشكل (٣٧): خريطة إمكانية الوصول الاجتماعية والاقتصادية
V١	الشكل (٣٨): خريطة المراكز الاجتماعية والاقتصادية
٧٣	الشكل (٣٩): تحليل البنية التحتية وتوصيل المرافق
Vo	الشكل (٤٠): خريطة توضح سعة المدارس الإعداية والثانوية والعرض والطلب عليها
VV	الشكل (٤١): خريطة توضح إمكانية الوصول إلى المدارس الإعدادية والثانوية
V٩	الشكل (٤٢): خريطة العرضُ والطلب على مراكز الرعاية الطبية
\wedge I	الشكل (٤٣): خريطة مواقع المراكز الطبية وإمكانية الوصول إليها
۸۳	الشكل (٤٤): خريطة الوصول إلى المرافق الترفيهية
Λο	الشكل (٤٥): خريطة مواقع محطات حافلات النقل العام
$\Gamma\Lambda$	الشكل (٤٦): خريطة إمكانية الوصول إلى محطة الحافلات
$\wedge\wedge$	الشكل (٤٧): موقع المجاورات الضعيفة في دمياط
Λ٩	الشكل (٤٨): التحديات المنتشرة في غالبية المجاورات الضعيفة في دمياط الجديدة
	التحديات والفرص
91	الشكل (٤٩): التحديات في دمياط الجديدة مصنفة وفقًا لأهداف التنمية المستدامة)
	المشاركة المجتمعية
99	الشكل (٥٠): احتياجات المجتمع ومجموعات التركيز العمر والجنس.
1 · ·	الشكل (٥١): الاحتياجات العامة وقائمة الاحتياجات المطولة
1 · 1	الشكل (٥٢): الاحتياجات اللاجئين والمواطنين
۱۰۳	الشكل (٥٣): الفرص والاحتياجات التي حددها سكان دمياط الجديدة.

الموجز التنفيذي

تأتي هذه الوثيقة نتاجًا للعمل المكثف الذي تم إنجازه لدراسة مدينة دمياط الجديدة. وتتبع هذه الوثيقة التي تقدم توصيفًا للملامح الرئيسية للمحافظة نهجًا عدديًا هرميًا، يبدأ من المستوى الوطني وينتهى عند مستوى المدينة.

المستوى الوطنى:

لقد رحبت مصر بعدة موجات من اللاجئين على مر السنين انطلاقًا من كونها الملاذ الآمن في المنطقة التي شهدت الكثير من الاضطرابات. وأدت أنماط النمو السكاني الهائلة المقترنة بالتوسع الحضري السريع والنزوح الداخلي إلى جعل مصر واحدة من أكثر بلدان العالم ميلًا للتوسع الحضري. وليس ثمة شك في حقيقة أن عدد سكان مصر كان وسيستمر في التزايد، حيث تشير التوقعات إلى أن يصل إجمالي عدد السكان إلى ١٦٠ مليون نسمة في عام ٢٠٥٠. وقد شكل ذلك تحديات وضغوطًا مختلفة على البنية التحتية والاقتصاد وجودة الخدمات في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، أدى النمو السكاني السريع إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنية وزيادة الازدحام. وتنقسم مصر إلى ٢٧ محافظة، ومن أجل استيعاب العدد المتزايد من سكان البلاد، وتزويد السكان بالمرافق والخدمات عالية الجودة، وتشجيع الاستثمار وتوفير فرص العمل وتخفيف الضغط على المدن القائمة، خططت الحكومة المصرية لبناء مدن جديدة للحد من الضغط على منطقة وادي النيل وتهيئة استثمارات جديدة في الصحراء الشاسعة المجاورة. وتوجد العديد من الخطط والسياسات والرؤى التي تهدف إلى تشكيل التنمية في مصر. وكذلك، تتسم عملية التمويل بطابع مركزي في مصر. وتواجه البلديات تحديًا مزدوجًا في تحديد أولويات مشروعات البنية التحتية الخاصة بها. وتشير المؤشرات الرقمية المستخرجة من الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة إلى أن الإيرادات المحلية محدودة مقارنة بإجمالي النفقات الوطنية أو المحلية، وربما تنخفض قدرة الحكومة المحلية على تمويل مشروعات البنية التحتية. وتعتمد المجالس البلدية (البلديات) على التحويلات الحكومية المركزية لتمويل احتياجاتها، إما بشكل متزامن أو عن طريق ضخ رأس المال. وعلى

الرغم من حصول البنية التحتية في مصر على درجة ١٥ من ١٠٠٠ في مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٩، إلا أنه لا يزال هناك عدد من التدابير التي تحتاج إلى التحسين، خاصة فيما يتعلق بالأسواق المالية والقدرة التمويلية. وقد أدى وجود شبكة شوارع متصلة بما حولها اتصالًا جيدًا، و١٣ مطارًا رئيسيًا، و١٥ ميناء تجاريًا، و٢٩ ميناءً متخصصًا، إلى زيادة البنية التحتية للاتصال والنقل في مصر. ويساهم قطاع الصناعة بأكثر من ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمصر. ويعتبر نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر، وهو المصدر الذي يبدو الآن أنه يجف بسرعة الكما أن ارتفاع مستوى سطح البحر يمثل مصدر قلق رئيسي آخر للبلاد. وبسبب التهديد الذي يواجه الإمدادات الغذائية في مصر، التي يبلغ معدل الفقر فيها بالفعل نسبة ١٩٥١٪ ٢، تصبح البلاد أكثر فقرًا.

وفي هذا السياق، عمل هذا التقرير المكاني على تحليل الجمهورية من المستوى الوطني إلى مستوى المدينة بهدف الوقوف على التحديات الرئيسية والفرص المتاحة والاستثمارات اللازمة. ويقدم قسم المستوى الوطني خلفية عن وضع التوزيع الوطني والمكاني للبيانات حول التركيبة السكانية والظروف الاجتماعية والاقتصادية ووضع اللاجئين في مصر. ويتضمن ذلك تحليلاً متعمقًا لديناميكيات النزوح عبر الحدود، ونظام الحكم والإدارة، وسياق التخطيط الوطني، والخطط والاستراتيجيات الرئيسية، وحقوق الأراضي والملكية، وتمويل المجالس البلدية المحلية (البلديات)، ومبادرات البنية التحتية الرئيسية، وسياق مخاطر تغير المناخ والضعف.

المستوى الإقليمي:

من خلال إلقاء نظرة فاحصة على محافظة دمياط، أجرى هذا التقرير المكاني تحليلًا للموضوعات مثل موقع المحافظة ودرجة اتصالها بالمحافظات الأخرى، وإدارة الأراضي الإقليمية والسياق المؤسسي، وسياق التخطيط الإقليمي، وهيكل المحافظة وإداراتها، والتركيبة السكانية (الديموغرافية)، ووضع اللاجئين، وإمكانية الوصول إلى البنية التحتية للمناطق، واستخدام الأراضي، والبيئة، والاقتصاد.

وقد تبين أن شبكات النقل والطرق بمحافظة دمياط ترتبط بشكل جيد بشبكات الطرق بالمحافظات الشرقية والغربية ومحافظات الصعيد في مصر. كما ترتبط مدينة دمياط الجديدة بالمدن والمجتمعات المحيطة بها. وتتكون المحافظة من خمسة مراكز إدارية، و١١ مدينة، و٤٧ وحدة محلية ريفية، و٨٥ قرية. وتتولى الهيئة العامة للتخطيط العمراني (GOPP) المسؤولية عن رسم الخرائط الشاملة للسياسات العامة المتعلقة بالتخطيط والتنمية العمرانية المستدامة في محافظة دمياط. وبالإضافة إلى ذلك، تعد محافظة دمياط والتي تضم مدينة دمياط الجديدة المحافظة رقم ١٣ من حيث عدد السكان وتتمتع بموقع جغرافي كبير بين محافظات الجمهورية. ويبلغ إجمالي عدد سكان محافظة دمياط ١٤٩٦٧٦٥ نسمة، والكثافة ١٤١٣ فرد/ كم٢، وتغطى مساحة ٩٢٠ كم٢ وتمثل ٤,٦٪ من مساحة دلتا النيل. ومعظم سكان المحافظة ريفيون، بنسبة ٢٠,٦٪ مقارنة بنسبة ٣٩,٤٪ من سكان الحضر بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي ٢٪. وتستضيف محافظة دمياط ما مجموعه ٩١٣٣ لاجئًا، معظمهم من سوريا. وقد سجلت محافظة دمياط، المعروفة بصناعة الأثاث كمصدر رئيسي للدخل، صفر بطالة (أدنى معدل بطالة في البلاد) وشهدت تدفق العمال القادمين من المحافظات المجاورة مثل الدقهلية والغربية. لكن خلال السنوات القليلة الماضية، واجه القطاع تحديات مختلفة، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة، حيث يبلغ المعدل الحالي ٨٪ ۗ. وتتميز التنمية الاقتصادية في دمياط بطبيعتها متعددة الأوجه دون وجود قطاع أحادي يقود النمو الاقتصادي للمحافظة. وهنا تلعب الزراعة والتجارة والصناعة والصناعات الحرفية دورًا محوريًا في التنمية الشاملة لمحافظة دمياط.

مستوى المدينة:

يتناول هذا القسم السياق الإداري والحوكمة، والتركيبة السكانية ونمو الاتجاه السكاني، والكثافة السكانية وتوزيعها، واستخدام الأراضي، والمراكز والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، والوصول إلى المرافق (المنشآت) العامة ووسائل النقل، وسياق الأحياء الفقيرة والضعيفة. لقد أنشئت مدينة دمياط الجديدة بموجب قرار رئيس

^{*}نشرت في جامعة ييل للبيئة - الولايات المتحدة الأمريكية

مجلس الوزراء رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٠ وتتبع الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة. وتقع المدينة شمال محافظة دمياط، وتمتد على ساحل البحر الأبيض المتوسط بطول تسعة كيلومترات. وتبلغ المساحة الإجمالية لمدينة دمياط الجديدة حوالي ٢٠٢٩ كيلومتر مربع - ٣٠٨٤ فدان/آكر، ويقدر إجمالي عدد سكان المدينة في عام ٢٠٢٢ بحوالي ١٠٨٤٧ نسمة. وخلال حلقات العمل التي أجريت بالتعاون مع المجتمع المحلي واللاجئين، شدد السكان على أن معظم اللاجئين السوريين قد سكنوا أقدم أجزاء من المدينة منذ تأسيسها أكثر من المدينة منذ تأسيسها أكثر من

بناءً على التحليل المكاني ونتائج حلقة عمل التصديق التي أجريت بالتعاون مع سكان المدينة، فإن التحديات المحددة والتدخلات اللازمة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة تتضمن ما يلى:



الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاهية

كشف التحليل عن عدم إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية في نطاق مسافة تتراوح من ٥ إلى ١٥ دقيقة سيرًا على الأقدام، وتحديدًا في المنطقة الثانية والثالثة والخامسة. وهذا ما أكده الجهاز الفني والسكان. وعليه فإن التدخل المطلوب هو بناء مركز صحي شامل قريب من تلك المناطق أو تطوير وتحويل المستشفيات الموجودة داخل المدينة.



الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيد

لا توجد مدارس في منطقتي شمال وشمال غرب دمياط الجديدة. ولتخفيف الضغط والاكتظاظ على المنشآت التعليمية الأخرى، أكد السكان المحليون على الحاجة إلى **إنشاء مدارس جديدة** في مواقع معينة. ويعد بناء مدارس جديدة على الأراضي غير المطورة في

المنطقتين الثالثة والخامسة أحد التدخلات الضرورية في هذا الصدد، وتحسين إمكانية الوصول إلى جميع المرافق التعليمية لاستيعاب الطلاب ذوى الإعاقة.



الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة: المياه النظيفة والصرف الصحى

أشار السكان إلى ضرورة تحسين إمدادات خدمات المياه الصالحة للشرب في بعض مناطق المدينة. وتظل المشكلة الرئيسية المتعلقة بالمياه هي جودتها. وقد أشار السكان في هذه المناطق إلى وجود بعض العكارة ونركيز للأملاح في مياه الشرب، وهو ما لم يتم التحقق منه من خلال إجراء أي إختبارات معملية، ولكن بسؤال القائمين على تقديم الخدمة، أفادوا بوجود بعض المشاكل في قطاع المياه مرتبطة بالشبكات وبشكل عام، كشف تقييم قدرة المياه المُعد من قِبل أخصائي نظم المعلومات الجغرافية لدى الموئل الأمم المتحدة عن وجود طلب مرتفع نسبيًا على شبكة المياه. ولا تصل المياه إلى الطوابق العليا في بعض الوحدات السكنية، كما أن شبكة المياه والأنابيب الموجودة متهالكة وضعيفة خاصة في المجاورتين ٧٠ و٠٨. وأوضح السكان كذلك أن شبكة الصرف الصحي تحتاج إلى صيانة دورية.

ولذلك فإن التدخل المطلوب هو تحديث **ورفع كفاءة شبكة أنابيب المياه الحالية**، كما تحتاج شبكة الصرف الصحي إلى صيانة دورية لاستيعاب الزيادة السكانية. وهناك حاجة أخرى تم تسليط الضوء عليها وهي الحاجة العامة **لإدارة النفايات** والتحكم في نوعية الهواء المتأثر بحرق المحاصيل والدخان المنبعث من أفران الفحم المحيطة بالمدينة.



الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو

الاقتصادي

أعرب السكان عن ضرورة تعزيز فرص العمل وتحسين قدرات الأفراد ومهاراتهم. وتتمثل التدخلات اللازمة في هذا الصدد في فتح الفرص الاقتصادية وتعزيز الاتصال الاقتصادي للمدينة مع المناطق المحيطة بها من خلال استحداث مسار سياحي بيئي وثقافي وتعزيز المحور التجاري للمدينة وتوسيعه مع تحديث المنطقة الصناعية وتطويرها



الهدف ۱۱ من أهداف التنمية المستدامة: المدن والمجتمعات المستدامة

حصة الفرد من المساحات الخضراء أقل قليلًا من المعيار الوطني، وتتركز **المنافذ الترفيهية** في منطقة وسط المدينة وليس على مسافة 10 دقيقة سيرًا على الأقدام، وشدد السكان على أن الحالة العامة الحالية للشاطئ أنه غير مستغل أو جذاب، ولذلك، فإن التدخل المطلوب هو إنشاء جيوب خضراء داخل المدينة واستحداث الحدائق الزراعية الحضرية وإعادة تأهيل وتحسين المساحات المفتوحة والواجهة البحرية.

أما بالنسبة **لوسائل النقل،** فيجد المواطنون واللاجئون أن وسائل النقل العام غير منتظمة ولا تغطي كافة مناطق المدينة. وحتى يتمكن المستخدمون من الوصول إلى المناطق الداخلية للوجهة المطلوبة، فإنهم يسعون إلى استخدام سيارات الأجرة التي لا يمكنهم تحمل تكاليفها. ومن المطلوب استحداث وسائل نقل خضراء أخرى مثل إنشاء شبكة للدراجات وممرات للمشاة.

فيما يتعلق **بالإسكان والبنية التحتية**، كشف التحليل عن وجود مساكن غير ملائمة وفي حالة سيئة. وأبرزت المقابلات مع السكان الحاجة إلى إعادة تأهيل المباني المتصدعة وتحديث شبكة تصريف مياه الأمطار لمواجهة تحدي السيول.

المقدمة

هذه الوثيقة نتاج عمل مكثف للتنميط الحضري والذي قام به فريق برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة لإنجاز المكون الأول من المشروع. فهي وثيقة قائمة بذاتها، ومع ذلك، من المهم أن تُؤخذ في الإعتبار أثناء قراءة خطط العمل والتدخلات ذات الأولوية التي سيتم القيام بها في المرحلة الثانية من المشروع. يعتمد ملف التنميط الحضري على نهج تدريجي متعدد المستويات، يبدأ من المستوى الوطني وينتهي عند مستوى الحي. ضمنت صياغة ملف التنميط الحضري الترابط بين كل مستوى، لإتاحة تقنية قراءة الوثيقة بإتجاهين. يجمع كل قسم من ملف التنميط الحضري مجموعة من التفسيرات الخرائطية لتوفير بُعد مكاني لوصف الوضع السائد

لمحة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، هو وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل من أجل مستقبل حضري أفضل. فُوض الموئل من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز البلدات والمدن والمجتمعات المستدامة إجتماعياً وبيئياً بهدف توفير مأوى ملائم للجميع. تتمثل مهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في إحداث تغيير تحويلي في المدن والمستوطنات البشرية من خلال المعرفة، تقديم المشورة بشأن السياسات، المساعدة الفنية والعمل التعاوني وذلك لعدم ترك أي أحد خلف الركب أو استبعاد أي مكان. يركز الموئل جهوده للحد من التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات عبر التسلسل الريفي-الحضري المتصل، تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق، تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية، ومنع حدوث الأزمات في المناطق الحضرية والإستجابة لها على نحو فعّال.

برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة (UPIMC)

يتعاون برنامج موئل الأمم المتحدة مع أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية (SECO) لتحسين الوصول إلى الخدمات والفرص الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن للمهاجرين والسكان النازحين الاعتماد عليها في المستوطنات الحضرية. وسيدعم برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة عددًا من المجالس البلدية المحلية (البلديات) التي تستضيف السكان النازحين في تطوير استراتيجيات طويلة المدى تعتمد على قدرتهم على الصمود لمواجهة التحديات المستقبلية. ويهدف برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة إلى تعزيز التعاون متعدد القطاعات بين موئل الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة الإنسانية وشركاء التنمية وكذلك المؤسسات المالية الدولية لتطوير تدخلات مستدامة تبني بيئات شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. ويتم تنفيذ البرنامج في شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. ويتم تنفيذ البرنامج في ثلاث دول هي الكاميرون ومصر والأردن.

الأهداف

يهدف برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة (UPIMC) إلى الإسهام في الجهود الوطنية والدولية المتواصلة لتحسين الوصول إلى الخدمات والفرص الاجتماعية والاقتصادية للسكان النازحين إلى جانب المواطنين الذين يعيشون في ظروف صعبة في بعض المدن. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال دعم المجالس البلدية المحلية (البلديات) بنهج استراتيجي طويل المدى لتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة في المجاورات (الأحياء) المتضررة من الهجرة والنزوح من خلال استثمارات البنية التحتية التي تقبل البنوك تمويلها. ويضمن نهج التخطيط المعتمد الفاعلة الإنسانية والإنمائية، فضلًا عن الأطراف الحكومية مثل الوزارات التنفيذية والمحليات المستهدفة. ويطمح هذا النهج إلى طويلة المدى لتمكين إجراء تدخلات أكثر شمولًا وإدماجًا. وتحدد طويلة المدى لتمكين إجراء تدخلات أكثر شمولًا وإدماجًا. وتحدد

من المكونين الأولين الأساس المنطقي والأدلة الداعمة لصناع القرار في تحديد التدخلات الاستثمارية ذات الأولوية في الخدمات المحلية التي تكون واقعية وقابلة للاستمرار من الناحية المالية. ويتضمن إنتاج المكون الثالث تقييم الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للحصول على التأثير المستدام للتدخلات المقترحة. وسيعمل المكون الأخير على بناء وتعزيز تبادل المعرفة والوعي في المدن بين أصحاب المصلحة حول أهمية الإدارة الجيدة للبيانات ومنصات الرصد الحضرية لاستخدامها في المستقبل. ومن خلال المنتديات والوسائط الرقمية، سيعمل البرنامج على ربط المدن على المستوى الوطني والدولي من خلال الفعاليات والمؤتمرات الدولية، بما في ذلك فعاليات منصة الاستثمار في المدن

الجمهور المستهدف

يوفر هذا التقرير التوصيفي نقاط دخول للممارسين الوطنيين والدوليين الذين يسعون إلى تطوير استراتيجيات تنموية طويلة الأجل في مدنهم، والمنظمات المانحة، والممولين المحتملين.

المنهجيه

تتألف المنهجية المتبعة من جمع البيانات الأولية والثانوية، والزيارات الميدانية، والتشاور المكثف مع الجهات الفاعلة والمجتمعات الحكومية المحلية والوطنية. تم تثليث البيانات المجمعة في مقابل الاستعراض المكتبي لمصادر الأدبيات المتعددة، بما في ذلك المصادر الأكاديمية والأدبيات الرمادية. وكذلك، تم إجراء مجموعة من التحليلات المكانية على المستوى الإقليمي على نطاقات المجاورات (الأحياء) لتحديد التحديات والفرص الرئيسية وتوفير المعلومات الأساسية من أجل توجيه الخطوات التالية للمشروع. وفي النهاية، تم استعراض التقرير التوصيفي والتصديق عليه بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأساسية في المشروع ومن بينهم ممثلين عن المجتمع المحلى.

النهج المتبع

يتألف برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة (UPIMC) من أربعة مكونات تترابط فيما بينها وهي: (١) التحليل المكاني والتوصيف الحضري، (٢) تطوير رؤية استراتيجية وبناء السيناريوهات، (٣) تحديد استثمارات البنية التحتية ذات الأولوية وإقامة الروابط مع جهات التمويل، (٤) الإسهام في تبادل المعرفة. وفي إطار المكون الأول، قام فريق برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة بوضع تقارير توصيفية للملامح الحضرية بناءً على تحليل الوضع المكّاني متعدد القطاعات للتجمعات الحضرية التي تستضيف السكان النازحين، مما يسمح لأصحاب المصلحة المحليين بالحصول على فهم مكاني شامل للوضع الحالي كأساس لصنع القرار بشأن استراتيجيات التنمية الحضرية طويلة الأجل وتخطيط الاستثمار في البنية التحتية. وبناءً على التقرير التوصيفي الذي تم تطويره، يتم من خلال المكون الثاني وضع رؤية استراتيجية للتنمية الحضرية في مناطق مختارة في المدن المستهدفة. ويكمن النهج التشاركي وخطط التخطيط في جوهر هذه العملية، التي تشمل أصحاب المصلحة المؤسسيين الأساسيين إلى جانب ممثلي المجتمع المدني.

برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة

من خلال تنفيذ الأنشطة التي تتجاوز مرحلة التخطيط البحت، يسعى البرنامج إلى دعم تحديد أولويات إستثمارات البنية التحتية وربطها بالتمويل، الأمر الذي سيعطي مجتمعات المهاجرين والنازحين والنازحين المواطنين في المناطق الحضرية نوعية حياة وفرص إقتصادية أفضل. وفقًا لذلك، سيضمن نطاق العمل أيضًا مساهمات كبيرة في أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم المدن والأحياء المختارة لتصبح شاملة، آمنة، قادرة على الصمود ومستدامة بشكل متزايد. سيساعد ذلك على التحول الضروري من التدخلات الطارئة قصيرة المدى إلى إستثمارات التنمية طويلة الأجل. وسيحقق البرنامج ذلك من خلال المكونات الأربعة المترابطة أدناه:

التحليلات المكانية والتنميط الحضري

في إطار المكون الأول، سيعمل هذا البرنامج على تطوير ملفات تنميط حضرية بناءً على تحليل مكاني شامل لعدة قطاعات للمناطق الحضرية التي تستضيف السكان النازحين واللآجئين. سيتيح ذلك لأصحاب المصلحة المحليين الحصول على فهم مكاني شامل للوضع الحالي كأساس لإتخاذ قرارات إستراتيجية متعلقة بالتنمية الحضرية وتخطيط الإستثمار في البنية التحتية على المدى الطويل. ستعتمد عملية التنميط الحضري على البيانات التي تم جمعها من قبل مختلف الجهات الفاعلة بإستخدام نهج تشاركي قائم على المنطقة. وسيضع خط أساس يمكن إستخدامه كآلية إستشارية لدعم التكامل الأفقي والرأسي بما في ذلك المؤسسات الحكومية على مختلف المستويات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. كما سيتم إستخدامه لتحديد مناطق تجريبية مناسبة داخل المدن المكون الثاني.

تطوير رؤية إستراتيجية وبناء البدائل التخطيطية

بناءً على التحليل والتوصيات لإختيار المناطق التجريبية في إطار المكون الأول، سيقوم هذا المكون بتطوير رؤية إستراتيجية وبناء بدائل تخطيطية للتنمية الحضرية في الأحياء المُحددة. وهو يستند إلى عملية التخطيط التشاركي الشامل بدرجة عالية، ويشارك أصحاب المصلحة الرسميين الأساسيين جنباً إلى جنب مع ممثلي المجتمع المدني (النازحين، والمهاجرين، المجتمعات المضيفة وما إلى ذلك) والقطاع الخاص. وسيساهم المشاركون بتقديم توصيات مباشرة لعملية صياغة الرؤية، والتي ستسهل المناقشة حول رؤى التنمية الحضرية الإستراتيجية، التدخلات المحتملة، الإهتمامات الفردية ذات الصلة، الفرص و/أو العوائق الفنية، فضلاً عن الأهداف السياسية. الصلة، الفرص و/أو العوائق الفنية، فضلاً عن الأهداف السياسية. وأين ومتى. سيؤدي هذا أيضاً إلى فتح الخطوة التالية لتحديد واضح لتدخلات البنية التحتية الإستراتيجية وسيساعد على التقييم الفني لتحديد أولويات التدخل وتعريفها.

تحديد أولويات إستثمارات البنية التحتية وربطها بالتمويل

تحدد مخرجات ملف التنميط الحضري والبدائل التخطيطية وخطط العمل من المكونين الأولين المبرر والأدلة لدعم صانعي القرار في تحديد أولويات الإستثمار في الخدمات البلدية بحيث تكون واقعية وقابلة للتطبيق من الناحية المالية. وسيساعد في تحديد أولويات الإستثمارات من خلال تقييم الإمكانات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وكذلك التأثير المستدام للتدخلات المقترحة على المدينة ومجتمعات اللآجئين والنازحين فيها. سيتم تفصيل الجدوى الفنية والمالية للتدخلات ذات الأولوية من خلال المساعدة الفنية والمشاركات الثنائية الاستشارية مع السلطات الوطنية والمحلية

والجهات المانحة وبنوك التنمية، بما في ذلك من خلال تحليل ميزانيات المدينة، وإمكانية إنفاق رأس المال ، فضلاً عن منصات الإستثمار كمرفق إستثمار المدن التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. سيتم بعد ذلك تقديم التدخل المُقترح للبنية التحتية ذات الأولوية ونقاط الارتكاز (حيث يمكن ربط المشاريع التحفيزية بالأولويات والسياسات الحالية للمدينة/الحي القابلة للتمويل) والتحقق من صحتها في ورشة عمل مع الإدارة المحلية الرئيسية وشركاء التنمية، وحيثما أمكن، القطاع الخاص. وسيشمل ذلك العمل على ربط التدخلات بالشركاء المحتملين للتمويل و إعداد تفصيلي مُسبق لدراسات الجدوى الإقتصادية.

تبادل المعارف والإفادة المشتركة من القدرات

سيعمل المكون الأخير على بناء وتعزيز تبادل المعرفة والوعي في المدن بين أصحاب المصلحة عن أهمية الإدارة الجيدة للبيانات ومنصات المراصد الحضرية للإستخدام في المستقبل. من خلال المنتديات والوسائط الرقمية، سيربط برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة أيضاً المدن على المستويين الوطني والدولي من خلال الفعاليات والمؤتمرات الدولية، بما في ذلك فعاليات منصة إستثمار المدن. كما سيستفيد من منصات الموئل ومنصات الشركاء، مثل برنامج عمل المدن والهجرة المشترك التابع لتحالف المدن، تبادل المعارف والخبرات ذات الصلة، بالإضافة إلى أمثلة أخرى مثل شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة ،منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية و مركز الهجرة المختلطة.

المكونات الأربعة الرئيسية

المكون #١



التحليلات المكانية و التنميط الحضري

تحليل مكاني مركز متعدد القطاعات

اعداد وتطوير ملفات تنميط حضرية للمدن المختارة

لمكون #"



تحديد أولويات إستثمارات البنية التحتية وربطها بالتمويل

تقييم أثر تدخلات البنية التحتية المُقترحة

×××

المكون #٢

تطوير رؤية إستراتيجية وبناء البدائل التخطيطية

تحديد الفرص الإقتصادية المحتملة

وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل ونشرها

المكون #٤



تبادل المعرفة والإفادة المشتركة من القدرات

تبادل المعرفة بين المدن

جلسات مشاركة وتبادل القدرات مع السلطات المحلية لمواصلة رصد وتوجيه تنفيذ البنية التحتية



السياق الوطني والدولي



السياق الوطني والدولي

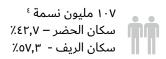
الخلفية الجغرافية

جمهورية مصر العربية هي دولة ممتدة بين القارات تمتد من شمال شرق أفريقيا إلى جنوب غرب آسيا. وتعمل شبه جزيرة سيناء كجسر برى بين القارتين. وتبلغ مساحة الدولة ١٠٠١٥٠٠ كيلومتر مربع ويبلغ إجمالي عدد السكان ١٠٧١٤٨٤١٧ نسمة، ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى ١٢٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. ويبلغ عدد سكان الحضر في مصر ٤٢,٧٪، مع زيادة أعداد سكان الريف بمعدل ١,٨٢٪ سنويًا. ومع ذلك، فإن النُّسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق السكانية الحضرية لم تتغير بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية مع زيادة مطردة ويمكن التنبؤ بها في النمو السكاني

الاقتصاد

خلال الفترة بين الخمسينيات ومنتصف السبعينيات، كان الاقتصاد المصرى شديد المركزية، وكان يتميز بوجود صناعات بارزة مملوكة للقطاع العام وكان القطاع الزراعي كبير يهيمن عليه صغار المزارعين، بعد إصلاحات الأراضي. وبعد تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤، ظهرت الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وُدخل عدد أكبر من السكان في القوى العاملة الدولية، مما أدى إلى قفزة ملحوظة في تدفق التحويلات الخارجية التي تدخل البلاد، والتي تم استثمارها في ظروف عديدة في النمو الحضري والعمراني للبلاد على المستويين الجزئي (الفردي) والكلي (الدولة). وتحسن الاقتصاد الكلي في مصر بشكل ملحوظ في التسعينيات بسبب تخفيف عبء الديون الخارجية وإصلاحات التكيف. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ساعد فرض المزيد من الضرائب النقدية والسياسات الداعمة للأعمال والمشروعات البلاد في إنشاء اقتصاد موجه نحو السوق، وجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية. وبعد ثورة ٢٠١١، انخفض احتياطي مصر من النقد الأجنبي بشكل كبير. وانخفض نمو الناتج المحلى الإجمالي في مصر إلى أقل من ٢٪ في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣.



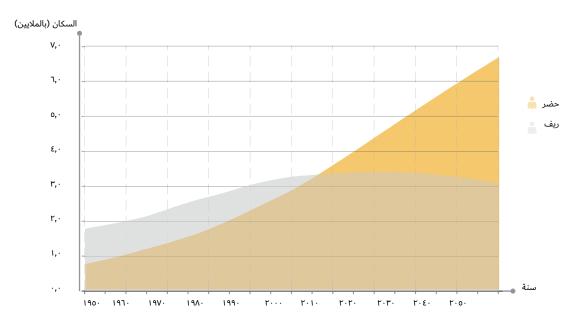


معدل النمو ۱٫۹۷٪ (سنویًا)٥ ✔ ۲٫۲۹٪ معدل النمو الحضري $(r \cdot r \cdot)$

التركيبة العمرية (ستاتيستا ٢٠٢١)

الشباب ۲۵٫۷٪ الإناث ٦٣,٠٥٪ الذكور ۱٫۷٪

۱۰٤٫۱۱ فرد/کم۲ الكثافة نمو الناتج المحلى الإجمالي: ٣,٦٪ ∨



الشكل (١) النمو السكاني في المناطق الحضرية والريفية المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، شعبة السكان (٢٠١٨).

وفي عام ٢٠١٤، ارتفع التضخم جزئيًا بسبب ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء، واستمر في الارتفاع في ظروف عديدة بسبب الأحداث السياسية الدولية. ومع ذلك، رأى بعض المحللين الاقتصاديين حدوث انتعاش اقتصادي متواضع مع عودة الاستثمارات الأجنبية وارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ إلى أكثر من ٣٪.

سياق التحول الحضري

ويتركز جميع سكان البلاد تقريبًا كما تتركز أنشطتهم الاقتصادية الرئيسية على طول وادي النيل والدلتا ومنطقة القناة، وهو ما يمثل ٥ إلى ٦٪ فقط من مساحة البلاد الإجمالية البالغة مليون كيلومتر مربع^. ويستمر التركز السكاني وتركز الأنشطة على هذا النحو على الرغم من السياسة المكانية الحكومية المهيمنة منذ أواخر السبعينيات والتي تهدف إلى تحويل التنمية نحو الصحراء لتخفيف الازدحام الزائد عن الحد في منطقة الوادي.

ويبلغ إجمالي عدد السكان في منطقة الدلتا ٣٩ مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي ٣٩٪ من إجمالي سكان مصر . وتشير الأرقام الرسمية إلى أنه في عام ٢٠٢٠، كان ٢٠٢٨٪ من سكان مصر من الحضر، ويقيمون في ١٢٤ منطقة حضرية. وقد نمت هذه النسبة بشكل مطرد حتى انخفضت بشكل هامشي بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٦. ومن الجدير بالذكر أن مثل هذا الاتجاه لتناقص عدد سكان الحضر يرتبط أكثر بالحدود الإدارية للمناطق الحضرية في مصر أكثر من ارتباطه بالتنقل العام للسكان.

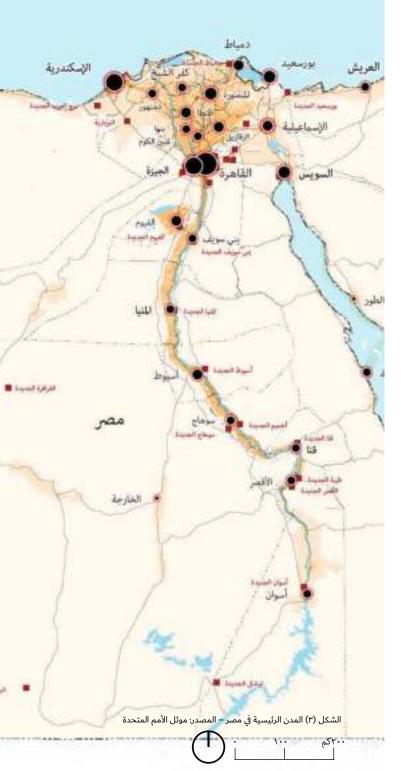
وفي مصر، يعتبر التعريف الرسمي للتعداد للمناطق الحضرية مجرد تعريف إداري: (١) المحافظات الحضرية – تقتصر على القاهرة، وبورسعيد، والسويس، ومؤخرًا الإسكندرية، أو (٢) التجمعات التي تم إعلانها «مدنًا» ولها مجلس مدينة، أو (٣) عواصم المناطق الريفية (المراكز) ..

ولا يتعلق هذا التعريف بعدد السكان بل بالحدود الإدارية، والتي نادرًا ما أعاد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تصنيفها أو إعادة رسمها. وبعبارة أخرى، فإن السكان الذين يتم احتسابهم داخل الحدود الإدارية الجغرافية يعتبرون حضريين، في حين أن أي سكان خارجها يعتبرون ريفيين، مما يؤدي إلى التقليل بشكل كبير من التوسع الحضري.

تستمر المدن في مصر في النمو من حيث الحجم السكاني، ويستمر السكان في التحرك نحو هذه المناطق الحضرية للحصول على الفرص والخدمات الأفضل. وقد أدى النمو السريع للمدن المصرية الفرص الاختلال في توزيع الخدمات لصالح المراكز الحضرية الرئيسية، وخاصة القاهرة والإسكندرية ألى ونتيجة لذلك، أدى الضغط على المدن الكبرى في مصر إلى سلسلة من التحديات، مثل الزيادة السريعة في الكثافات السكانية وعدم كفاية البنية التحتية وتوفير الخدمات في المراكز الحضرية الكبرى، وفقدان التوازن البيئي بسبب استهلاك الموارد، والزحف الحضري على الأراضي الزراعية. وعلاوة على ذلك، تعد التجمعات السكنية العشوائية من بين التحديات الرئيسية التي تواجهها المدن. ووفقًا لوزارة التنمية المحلية في عام الرئيسية التي تواجهها المدن. ووفقًا لوزارة التنمية المحلية في عام عشوائية، وتستوعب حوالي ١١ مليون نسمة أنحاء البلاد كانت تعتبر من إجمالي السكان. وفي منطقة القاهرة الكبرى، يعيش ما يقرب من من إجمالي السكان في مناطق غير مخططة.

٪ الريف	٪ الحضر	الريف	الحضر	العام
7.77	%٣٤	177.8	7٣7٣	1987
777.	/.٣٨	1717	9970	197.
۲. ۲.	٧.٤٠	۱۸۰٤۳	17.77	1977
۲٥٪	7.88	1.09	۱٦٠٣٦	1977
۲٥٪	7.88	۲۷۰۳۸	71717	۲۸۹۱
%oV, € ·	٪٤٢,٦٠	8.40	70777	1997
%oV, E ·	٪٤٢,٦٠	٤١٦٣١	۳۰90۰	۲۰۰٦
%oV,۲۲	% ٤٢, ٧٨	٥٨٥٥٢	٤٣٧٨١	۲۰۲۰

نمو سكان الحضر وسكان الريف خلال الفترة من ١٩٤٧ حتى٢٠٢٠ المصدر: البنك الدولي



المجتمعات العمرانية الجديدة

انطلاقاً من الاعتراف الرسمي من الحكومة بأن «المناطق المأهولة القديمة على طول وادي النيل لم تعد قادرة على استيعاب العدد المتزايد من السكان، وأنه يتعين على المصريين التوسع في أراضيهم الصحراوية لضمان النمو المستدام للبلاد»، تم إطلاق سياسة المدن الجديدة في ١٩٧٥-١٩٧٥ بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، بهدف جذب السكان إلى الظهير الصحراوي لوادي النيل، وإنشاء قاعدة صناعية خارج الوادي، وجذب الاستثمارات من القطاعين العام والخاص. وقد أدى ذلك إلى تأسيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (NUCA) التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والتي أصبحت مسؤولة عن إنشاء مجتمعات جديدة. وشملت مسؤوليات هيئة المجتمعات العمرانية تحديد المواقع، وتوفير البنية التحتية داخل الموقع وخارجه، وتوزيع الأراضي على المستثمرين. وتتم إدارة المدن الجديدة الفردية من خلال «أجهزة تنمية المدن» التي تقدم تقاريرها مباشرة إلى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وكان من المخطط أن يكون «الجيل الأول» من المدن الجديدة مستقلاً جغرافيًا واقتصاديًا عن المدن الكبرى (مثل دمياط الجديدة، والعاشرمن رمضان، والسادس من أكتوبر، والسادات) مع توفر قاعدة صناعية وعدد كبير من السكان المستهدفين القيمة وتخطيط «الجيل الشقي ليشمل تسع تجمعات سكنية جديدة في الظهير الصحراوي المحيط بالقاهرة الكبرى في منتصف الثمانينيات، مع اعتماد مفهوم التجمعات التابعة. وبالتوازي مع ذلك، تم إنشاء «جيل ثالث» من المدن الجديدة بالقرب من الظهير الصحراوي لتكون مدنًا شقيقة أو توأمًا للمدن الإقليمية. ومن الأمثلة على ذلك أسيوط الجديدة، وطيبة الجديدة، والمنيا الجديدة، وغيرها.

وحتى أوائل التسعينيات، تم تطوير المدن الجديدة إلى حد كبير لاستهداف الطبقات العاملة من خلال بناء مجموعات سكنية منخفضة التكلفة مدعومة من الدولة. ومع ذلك، تعرضت الأجيال الثلاثة السابقة من المدن الجديدة لانتقادات بسبب جودة وجمالية السكن الاجتماعي. وتم اعتماد التحول نحو نهج أكثر توجهًا نحو الرأسمالية في السنوات التالية. ويمكن ملاحظة هذا التحول في الحدود

الممتدة للمدن الجديدة والتوجه نحو جذب قطاعات المستثمرين في المجتمع. وفي الوقت نفسه، تم دمج ثلاث تجمعات سكنية تابعة من «الجيل الثانى» لإنشاء القاهرة الجديدة في الصحراء شرق العاصمة.

التحديات التي تواجه المدن الجديدة

غالبًا ما يتم انتقاد البلدات/المدن الجديدة بسبب معدل إشغالها المنخفض بشكل ملحوظ. ففي البداية، تم التخطيط للمدن الجديدة لاستضافة ما يصل إلى خمسة ملايين نسمة. ومع ذلك، لم يصل أي مجتمع حضري جديد إلى عدد السكان المستهدف، ولم تتجاوز الغالبية العظمى من السكان حتى نسبة ٥٠٪ وفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن نجاح المدن الجديدة في تلبية احتياجات السكان المستهدفين أقل بكثير وتتراوح النسبة من ٣٪ كحد أدنى إلى ٢٠٪ كحد أقصى. وفي تعداد عام ٢٠١٣ تم إحصاء أقل من ٥٪ من سكان البلاد المحليين في جميع المدن الجديدة.

وعلاوة على ذلك، تظل المدن الجديدة تعتمد على استثمارات الدولة، ولا تزال الإدارة مركزية في يد الدولة. وأيضًا، تعتبر المدن الجديدة عمومًا بديلًا ليس في متناول الجميع. ويرتبط هذا بشكل أساسي إذا راعينا جانب العرض وحده وراعينا بدرجة محدودة الديناميكيات السياقية مثل الظروف الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى زيادة تكلفة الخدمات الأساسية مثل وسائل النقل. وفي بعض الحالات، لم يتم إجراء الاختبارات الفنية المناسبة قبل التطوير مثل اختبارات التربة على سبيل المثال. وعليه، لم يكن من الممكن تطوير الأراضي المخصصة وبقيت خالية على الرغم من ارتفاع قيمة مضاربتها.

والأهم من ذلك، أن معايير الإسكان العالية والاستخدامات المقيدة المفروضة في المدن الجديدة قد خفضت من جاذبية هذه المدن لدى الطبقتين المتوسطة والأقل من المتوسطة في المجتمع. على سبيل المثال، معظم المباني في المدن الجديدة غير مصرح أو مسموح لها بفتح متاجر البيع بالتجزئة، أو الخدمات أو المكاتب، بينما تكون هذه الاستخدامات المحظورة في كثير من الأحيان وسيلة لإدرار الدخل لغالبية المجتمعات الحضرية في مصر.

ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن بعض المدن شهدت تقليل في هذه القيود. على سبيل المثال، في مدينة السادس من أكتوبر، سُمح بتغيير استخدامات الأراضي المخصصة لمناطق سكن العمال، وكانت النتيجة تحويل المجمعات السكنية إلى سلسلة من المتاجر الصغيرة والخدمات. ومثل هذا التدخل، إذا نجح، يمكن أن يكون مؤثرًا ويمكن ترجمته إلى مدن أخرى لتحفيز الفرص التنموية. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المدن الجديدة في مصر شهدت تطورًا ملحوظًا خلال تدفق اللاجئين السوريين إلى البلاد، وتحديدًا هؤلاء اللاجئين الموجودين في القاهرة الكبرى والإسكندرية ودمياط ألى ويمكن أن يرتبط ذلك بشكل أساسي بالإمكانات التي تحملها تلك المدن الجديدة، مثل السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان، للاجئين السوريين، مثل قربها من الجامعات والفرص الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى كونها مناطق غير مأهولة نسبيًا ويمكنها أن تستضيف السكان اللاجئين.

وإلى جانب المعاملة التفضيلية من قبل الهيئات الوطنية، تمكن اللاجئون السوريون من الوصول إلى عدد من الفرص الاقتصادية وفرص سبل كسب العيش، مما ساهم في التنمية الشاملة لهذه المدن الجديدة. وفي كثير من الحالات، أدت الشبكة الاجتماعية القوية التي أنشأها اللاجئون السوريون مع مرور الوقت إلى أن تصبح بعض المدن الجديدة مثل السادس من أكتوبر (أو دمشق الصغرى) ودمياط الجديدة معروفة كوجهة الوصول الأولى لملتمسي اللجوء الجدد من مجتمع اللاجئين.

سياق التخطيط الوطني والأطر ذات الصلة

حتى عام ١٩٤٠، لم تكن مصر تمتلك خطة رئيسية ولا نظام تخطيط توجيهي. وقد تم تنظيم التخطيط من خلال القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء وتمت إدارته من خلال الهيئات الحكومية المختلفة. وعندما تم إعلان الجمهورية في عام ١٩٥٣، بدأت التنمية الحضرية تصبح أكثر تنظيمًا. فقد أصدرت مصر الخطة الوطنية الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تم تقسيمها لاحقًا على مستويات أدنى من خلال قانون الإدارة المحلية رقم ٣٤ لعام ١٩٧٩. ومنذ عام ١٩٧١، أدخلت الحكومة المصرية نظامًا جديدًا يهدف إلى تحقيق اللامركزية في قانونها رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١، والذي تم تعديله عدة مرات حتى صدور القانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢، الذي حدد دور الهيئة العامة للتخطيط العمراني (GOPP) والادارة المحلية، وأتاح الفرص للتخطيط الحضري وكذلك لتعزيز المشاركة العامة في عمليات التخطيط الحضري على المستوى المحلي. وفي الواقع، في عام ١٩٩٠، تم تحديد نُهُج التخطيط الوطنية والإقليمية لضمان تكامل الخطط الرئيسية مع الخطط الإقليمية، وأنشأت الهيئة العامة للتخطيط العمراني مراكز إقليمية للتخطيط الحضري. وأعقب ذلك لاحقًا تطوير الخطط الإستراتيجية للتنمية الحضرية على المستويات

تشارك العديد من الهيئات داخل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والوزارات التنفيذية الأخرى في التخطيط الحضري على المستويين الوطني والإقليمي في مصر، بما في ذلك بشكل رئيسي الهيئة العامة للتخطيط العمراني التي تقع ضمن وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والتي تعتبر الهيئة الرئيسية المشاركة في إعداد وتطوير الخطط على مختلف المستويات. وقامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني، بمراكزها السبعة التي تنتشر في الأقاليم، بتصميم وإصدار أكثر من ٨٦ مخططًا رئيسيًا للمدن و٢٥ مخططًا إقليميًا بالتعاون مع الهيئات المحلية المعنية. وفي الآونة الأخيرة، قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد خطط تنمية استراتيجية لأكثر من ١٠٠ مدينة صغيرة ومتوسطة الحجم. كما قامت بتوسيع حدود أكثر من ٤٠٠ قرية (الحيز العمراني) ...

ومع ذلك، فإن الوزارات التنفيذية الأخرى، مثل وزارة الأوقاف ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، تؤثر على عملية صنع القرار في تخصيص أراضي الدولة للتنمية الحضرية أ. بل إن الوزارات التنفيذية الأخرى تقوم بإعداد دراسات التنمية الإقليمية والتخطيط بشكل مستقل. ومن الجدير بالذكر أنه بغض النظر عن الكيان المصدر، يجب أن تتم الموافقة على جميع الخطط على جميع المستويات من جانب وزارة الدفاع والإنتاج الحربي (MODMP) أ. وعلى المستوى المحلي، ووفقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، تتمتع المحافظات بالسلطة على معظم أنشطة التخطيط والإدارة الحضرية. وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى استناد قرارات التخطيط العمراني إلى رؤية المحافظ التي قد تتعارض مع التوجهات الوطنية



لصورة الحضرية الحالية للقاهرة، مصر. المصدر:theculturetrip.com

وتوجد العديد من الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تشكل التنمية في مصر. وتتوسع هذه الاستراتيجيات لتشمل المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية للبلاد. ونعرض فيما يلي النقاط الرئيسية لكل خطة:

المستوى الوطنى - النطاق الكلى:

في فبراير ٢٠١٦، أطلقت الحكومة رؤية مصر ٢٠١٠، لتكون بمثابة خارطة طريق للاستغلال الأمثل لإمكانيات مصر ومزاياها التنافسية، بهدف ضمان حياة كريمة لجميع سكان البلاد من المواطنين والأجانب. وترتكز الرؤية الاستراتيجية على ثمانية محاور رئيسية وهي: (1) العدالة الاجتماعية، (7) المعرفة والابتكار والبحث العلمي، (٣) التنمية الاقتصادية، (٤) البيئة، (٥) الطاقة والتعليم والتدريب، (٦) التنمية الحضرية، (٧) الصحة والشفافية، وكفاءة المؤسسات الحكومية، (٨) والثقافة. وفي عام ٢٠٢٠، تم تعديل الوثيقة أيضًا استجابةً للتحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وأعادت الوثيقة المحدثة إنشاء إطار شامل يتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتم اتخاذ العديد من الخطوات منذ عام ٢٠١٦ لتحقيق الرؤية. ومن أبرز المشروعات الرائدة مبادرة «حياة كريمة» التي تستهدف بشكل مباشر شرائح المجتمع الأشد فقرًا وضعفًا في مصر، وخاصة في الريف والقرى النائية. وتهدف المبادرة إلى توفير السكن الملائم والخدمات الطبية والتعليمية عالية الجودة والبنية التحتية الأساسية للمجتمعات التي تستهدفها.

دفع الزخم القوي لرؤية ٢٠٣٠ إلى إدراجها <u>في تقرير الأمم المتحدة</u> <u>للممارسات الجيدة ضمن أهداف التنمية المستدامة.</u>

ومن ناحية أخرى، وفي يناير ٢٠١٤، أصدرت وزارة الإسكان رسميًا الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية لعام ٢٠٥٢ (٢٠٥٢ NSPUD)، بمشاركة مختلف الوزارات والجهات الرسمية.

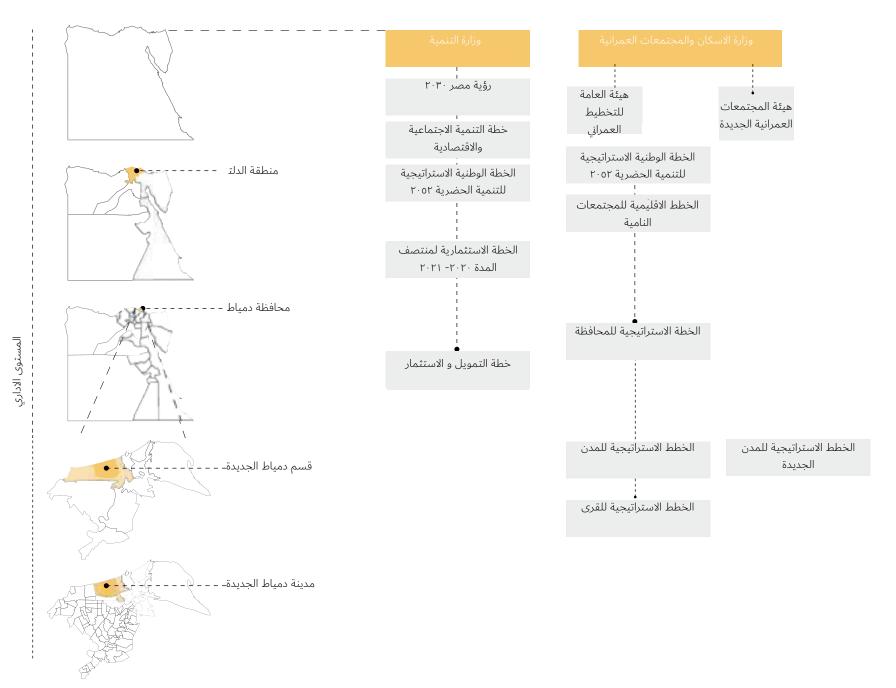
يوجد ارتباط قوي بين الخطط التي تؤكد بعضها البعض، حيث تدعم كلاهما استمرار رؤية ٢٠٣٠ وأهدافها التنموية، وتوحيد قطاعات الدولة في رؤية مشتركة متكاملة لمصر. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية لعام ٢٠٥٢ إلى تحديد المجموعات الحضرية والمحاور والممرات الإنمائية على أساس الموارد المتاحة والأنشطة الاقتصادية. وتحدد كذلك مناطق الامتداد للنمو السكاني المتوقع. وتجدر الإشارة إلى أن الخطة تهدف إلى زيادة البصمة العمرانية من 7 إلى ١٤٤٪ من خلال محاور تنموية مختلفة تتمثل في شبكة الطرق القومية الحالية وبرنامج المدن الجديدة المعتمد مؤخرًا. ومع ذلك، ويمكن تلخيص هذه التحديات في الافتقار إلى الكوادر البشرية القادرة على متابعة وتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضعف للخطة، وعدم إمكانية الوصول إلى مجموعات البيانات غير الكاملة التي تسمح بقياس التقدم المحرز في التنفيذ ال.

وعلاوة على ذلك، على المستوى الوطني، تجدر الإشارة إلى أنه أورد أحد التقارير أن مصر «تسير على الطريق الصحيح» نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أرقام ١ و٤، و٦، و٧، و٨، و١٣ وفقًا لمؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية ولوحات المعلومات. ومع ذلك، أشار التقرير أيضًا إلى تراجع أداء الدولة فيما يتعلق بالهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، تم توجيه الكثير من الاهتمام نحو تحقيق التخطيط المكاني الاستراتيجي الدامج والشامل في البلاد

ومع ذلك، وبما أن هذه الخطط والاستراتيجيات هي وثائق ذات توجه عمراني حضري، فإنها لا تعتبر وثائق ملزمة للتنفيذ. وفي الوقت نفسه، أدت السياسات القطاعية المتعددة غير المتكاملة إلى الحد من التخطيط الشامل الذي يتعين تحقيقه ٢٠٠. ولذلك، فإن هيكلة الاستراتيجيات الحضرية ضمن إطار شامل يشمل قطاعات متعددة، مثل الصحة والتعليم، يعد بفرص أفضل للتنفيذ على أرض الواقع.

في مطلع عام ٢٠٢٢، أعطى البرلمان المصري موافقة مبدئية على «قانون التخطيط العام» الجديد الذي يهدف إلى تبسيط عملية إعداد السياسات الاقتصادية للبلاد وإشراك القطاع الخاص في مشروعات التنمية الاقتصادية التي تحمل العديد من الإمكانات لتنسيق الجهود التنموية في جميع أنحاء البلاد^{٢٠}. ومع ذلك، هناك حاجة إلى الوقت لتقييم فعالية هذه المبادرة.

ويوجد ارتباط قوي بين الخطط التي تؤكد بعضها البعض، وتدعم استمرار رؤية ٢٠٣٠ وأهدافها التنموية، وتوحد قطاعات الدولة في رؤية مشتركة متكاملة لمصر.





أنواع الخطط المكانية في مصر

الخطط الوطنية

تحديد سياسات وبرامج التنمية الحضرية في الدولة. تحديد المشروعات الوطنية ومراحل تنفيذها. تحديد أدوار الجهات العامة في المشروعات الوطنية.

الخطط الإقليمية

تحديد المشروعات الوطنية والإقليمية ومراحل تنفيذها. تحديد أدوار الجهات العامة في المشروعات.

خطط المحافظات

تحديد سياسات وبرامج التنمية العمرانية لكل محافظة وفقاً للخطة الاستراتيجية للمدن والقرى الواقعة داخل المحافظة، وفي إطار الخطة الإقليمية. تحديد المشروعات والأولويات وطريقة تنفيذها. تحديد أدوار الجهات العامة في المشروعات.

الخطط الاستراتيحية

لرسم الرؤية المستقبلية للمدينة أو القرية. لتحديد خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحضرية المحلية. لتحقيق التنمية المستدامة. لتحديد الحدود العمرانية للمدينة أو القرية. لتحديد احتياجاتها المستقبلية من التوسع العمراني والاستخدامات المختلفة للأرض. لتحديد خطط العمل والبرامج والأولويات وآليات التنفيذ ومصادر التمويل.

الخطط التفصيلية

لتحديد استخدامات الأراضي وقواعدها ومتطلباتها وبرامج التنفيذ لمناطق المخطط الاستراتيجي للمدينة أو القرية.

لتحديد المشروعات التنموية للتصميم الحضري وتقسيم الأراضي وتنسيق المواقع المقترح تنفيذها ضمن الخطة الإستراتيجية.

إدارة الأراضي والحوكمة

الحوكمة

تنقسم جمهورية مصر العربية كذلك إلى وحدات محلية مختلفة مثل المحافظات (البالغ عددها ۲۷ محافظة)، والمدن، والمراكز (الأقسام)، والمناطق (الأحياء)، والقرى (الشياخات). وعلى الجانب الآخر، يتم تنظيم المجتمعات الريفية بشكل مختلف، حيث يتم تقسيم المنطقة الريفية للمركز إلى وحدات محلية حيث تتكون كل وحدة من قرية رئيسية واحدة (تعرف بالقرية الأم) والقرى التابعة لها. وتشير كلمة زمام إلى الأراضى الزراعية التابعة لقرية واحدة، والمساحة المبنية للقرية، وتجمعات سكنية مجزأة أخرى. وتوضع كل محافظة تحت سلطة محافظ (يعينه رئيس الجمهورية)، يتولى المهام الإدارية والتنفيذية، ومجلس شعبى محلى يتولى الدور الاستشاري والرقابي على أنشطة مجالس المدن والقري، على سبيل المثال، الموافقة على القرارات، وإعداد الموازنات، ووضع التوصيات بسبل زيادة الإنتاجية ٤٠٠. وعلى مستوى المركز والقسم، يتولى رؤساء المدن السلطة الإدارية والتنفيذية.

وعلى الرغم من مبادرة اللامركزية، تظل العلاقة بين المستويين المحلي

والوطني مركزية. والحكومة المركزية هي صانع القرار الرئيسي المسؤول عن تيسير الوصول إلى الموارد المالية وحيث يتم وضع السياسات وخطط التنمية والموافقة عليها. ورغم أن الوزارات تتولى مسؤولية صنع السياسات على المستويين الوطني والإقليمي، تقوم المحافظات والمدن على المستوى المحلى بتنفيذ الخطط التنموية من خلال تعاون إداراتها القطاعية مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني، على المستوى الوطني، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، على مستوى المدن الجديدة.

التخطيط الحضري

في أعقاب حرب عام ١٩٧٣، تم وضع خطة وطنية خمسية لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي الشامل. وبناء عليه، تأسست الهيئة العامة للتخطيط العمراني عام ١٩٧٨ وكانت مسؤولة عن إعداد الخطط العمرانية لجميع المدن والقرى في مصر. وكان دور الهيئة استشاريًا ولا يتضمن أي مسؤوليات تنفيذية. وفي عام ١٩٨٢ صدر قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢، وتحولت الهيئة العامة للتخطيط العمراني إلى جهة تنفيذية، وأصبحت الجهاز المركزي المسؤول عن إقرار الخطط الرئيسية. وبدأت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإنشاء مراكز إقليمية في عام ١٩٨٦ لتكون أقرب إلى المستفيدين من المخطط المكاني. وتمثل المحافظات التي يتم تشكيلها بموجب قرار من رئيس الجمهورية المستوى الإداري المحلى الأول والرئيسي وتتكون من نوعين: حضري بسيط وحضري مركب. وتقوم وحدات الحكم المحلى بإطلاق وإدارة الخدمات العامة وتصميم المناطق الصناعية داخل المناطق التابعة لها. وتنقسم هذه المناطق إلى مراكز (أقسام) ومدن وأحياء وقرى، وكلها تشكلت بموجب قرار من رئيس الوزراء.

ومع صدور قانون تخطيط القاهرة الكبرى رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢، الذي حدد دور الهيئة العامة للتخطيط العمراني، تم تطوير سياسات الحكم المحلى وخطط التنمية على المستوى الوطني. وفي وقت لاحق، تم إنشاء جهاز التخطيط والتنفيذ لإقليم القاهرة الكبرى، وكان مسئوليته محدودة في إعداد المخطط الهيكلي للقاهرة الكبري. وواصلت الهيئة العامة للتخطيط العمراني لعب دور أساسي في عملية التخطيط الحضري. وفي عام ۲۰۰۸، وبموجب القانون رقم ۱۱۹ لسنة ۲۰۰۸، تم تكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالتخطيط الاستراتيجي الكامل متعدد المستويات على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. وفي الوقت نفسه، جرت محاولات لتحقيق اللامركزية في إجراءات التخطيط الحضري من خلال إسناد مسؤوليات التطوير/ الصيانة الحضرية الجزئية على المستوى المحلى للمدينة. ومع ذلك، تظل الهيئة العامة للتخطيط العمراني والحكومة المركزية في القاهرة تمثلان الجهتان الفاعلتان الرئيسيتان في التخطيط والإشراف على التدخلات الحضرية.

الاستثمارات على المستوى الوطني

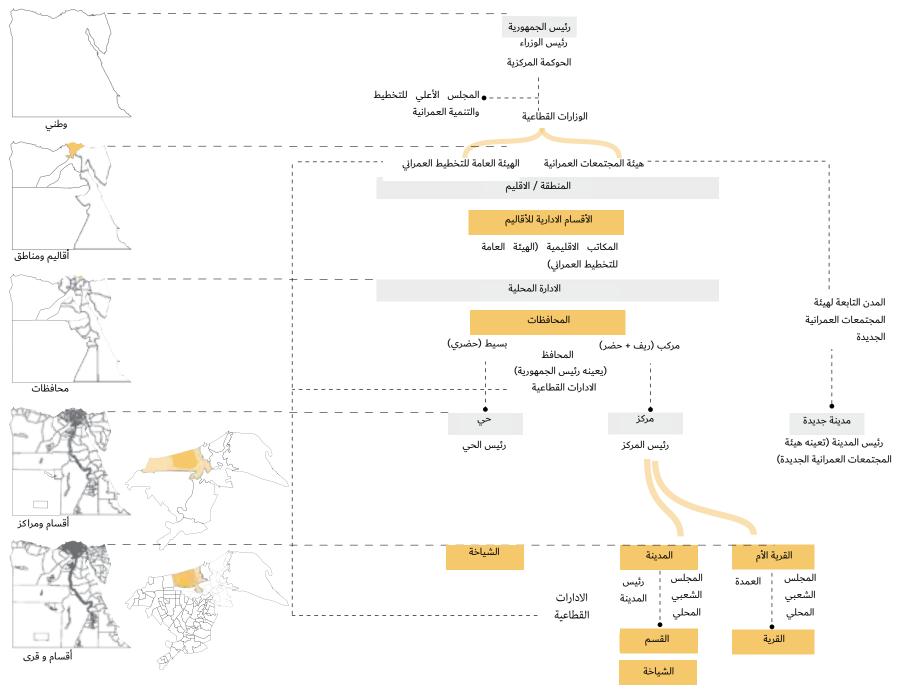
تتولى الوزارات مسؤولية صنع السياسات على المستويين الوطني والإقليمي. وتتكون الإدارة المحلية في مصر، أيًا كان وضعها (محافظات، أحياء، مدن، تقسيمات عمرانية، أو قرى) من هيئتين مهمتين: المجالس التنفيذية المحلية والمجالس الشعبية المحلية. وعلى المستوى المحلى، تقوم المحافظات (الكيانات الإدارية المحلية الرئيسية) بتنفيذ خطط التنمية من خلال وحداتها التنفيذية المحلية.

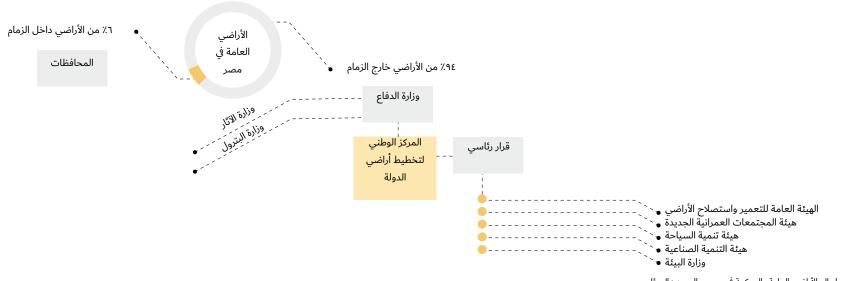
وتخضع المجالس المحلية للعديد من الضوابط التي تنفذها السلطات المركزية، والتي لها الكلمة الأخيرة في إدارة الشؤون المحلية. وتنتخب المجالس الشعبية لتمثيل السكان على مستوى المحافظة والمدينة والحي والمركز والقرية. وتشمل أدوار هذه المجالس الموافقة على الخطط والميزانيات.

وتؤثر الخطة الاجتماعية والاقتصادية (التي وضعتها الحكومة المركزية) بقوة على دور الوحدات المحلية في التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ملكية الأراضي في مصر

الأشكال الثلاثة الرئيسية لملكية الأراضي في مصر هي: (١) الأراضي العامة أو أراضي الدولة، والتي تنقسم إلى الملك العام للدولة الذي لا يمكن التصرف فيه، والملك الخاص للدولة، والذي يمكن التصرف فيه عمومًا عن طريق البيع أو الإيجار أو من خلال حق الاستخدام (أي حق الانتفاع)، (٢)) الأراضي الخاصة التي يمكن التصرف فيها/ نقل ملكيتها بحرية؛ و(٣) أرض الوقف (أوقاف) وهي الأراضي المحتفظ بها كأمانة/وقف لأغراض دينية أو خيرية وغالبًا ما تخضع لتعهدات بشأن نقل الملكية أو الاستخدام ً وعلاوة على ذلك، يعترف القانون المدني (رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨) بالحيازة (أي حيازة الممتلكات غير المنقولة/المنقولة دون ملكية) كقناة مشروعة لاكتساب ملكية الممتلكات المعنية من خلال كسب الملكية بالحيازة (وضع اليد) بشرط أن تكون الحيازة «بالتراضي، دون منازع ودون انقطاع» لمدة





الشكل (٦): الوصول الى الأراضي العامة والحوكمة في مصر - المصدر: الموئل

ومؤخرًا تم تعديل قانون الحيازة مؤخرًا في عام ٢٠٢٢ بإدخال تعديلات كبيرة تشجع الأفراد على تسجيل ممتلكاتهم بمجموعة من إجراءات التسهيل ومع ذلك، لا ينطبق حق الحيازة على أراضي الدولة. الغالبية العظمى من الأراضي في مصر مملوكة للدولة أو مملوكة للدولة، ومعظمها غير مطور (تقدر بنحو ٩٠-٩٥٪ من أرض الوطن) $^{\text{VT}}$.

حوكمة الأراضي العامة

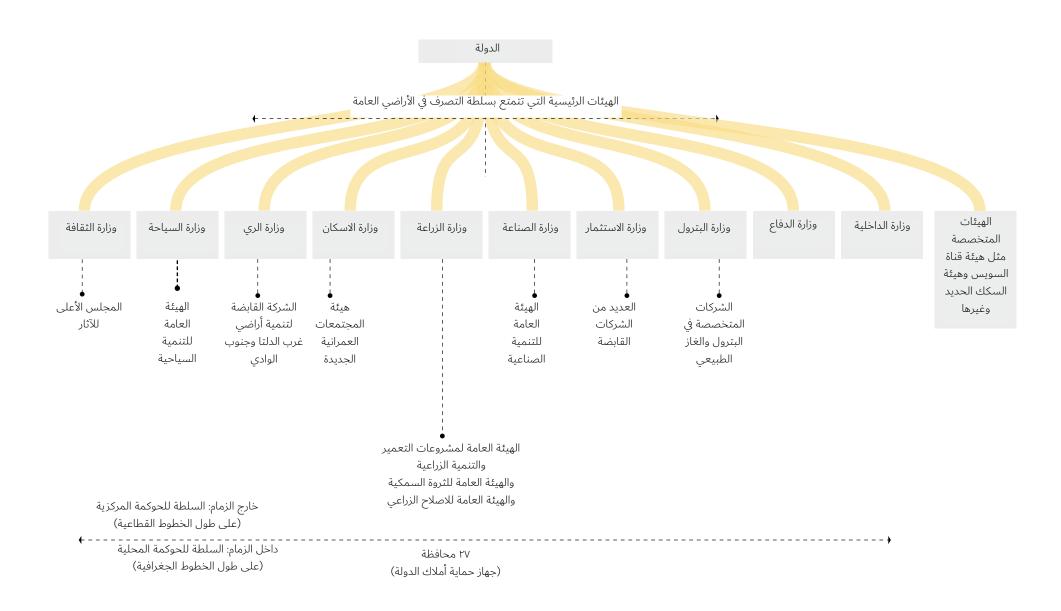
يتم تصنيف الأراضي العامة في مصر إلى ثلاث فئات رئيسية وفقًا لموقعها: (١) تقع داخل الزمام، (٢) تقع على مسافة كيلومترين خارج الزمام (تسمى أرض صحراوية)؛ (٣) تقع على بعد كيلومترين خارج منطقة الزمام (وتسمى أيضًا أرض صحراوية). ويشير الزمام إلى الحدود المحيطية التي تشمل الأراضي الحضرية الواقعة ضمن كوردونات المدينة أو القرية وحدود الأراضي الزراعية المزروعة وغير المزروعة التي تقع تحت سلطة الهيئة المصرية العامة للمساحة.

التحديات الرئيسية وجهود التحسين

يعد الوصول إلى الأراضي العامة أمرًا معقدًا بسبب الإطار المؤسسي والتنظيمي المجزأ للغاية الذي يحكم الأراضي العامة (الشكل 7). وقد أدى ذلك إلى حالة يظل فيها جزء كبير من الأراضي غير مسجل وغير مضمون، مما يحد من قدرة العديد من السكان على الاستفادة الكاملة من إمكانات الأراضي التي يمتلكونها. وفي الوقت نفسه، يظل الزحف العمراني العشوائي قضية ملحة في مصر، مما يتطلب إعادة النظر في المعوقات القانونية والتنظيمية التي تحول دون تطوير الأراضي داخل الحدود الحضرية مع إيلاء اهتمام خاص لتنظيم الحقوق المرتبطة بالأراضي الواقعة داخل المناطق السكنية العشوائية وهو ما نجحت فيه الدولة المصرية من خلال منع البناء العشوائي والإمتداد غير القانوني أو المخطط على الأراضي الزراعية.

التحديات الرئيسية والتنمية العمرانية في مصر

- تباين الجهات والمؤسسات في ممارسات التنمية والتخطيط العمراني، مما يؤدي إلى اختلاف الرؤي أو تداخل المهام بين الجهات، وعدم تكامل الخطط والتنسيق بين الجهات الفاعلة.
- يظل اتخاذ القرار عادة عملية تنازلية أو من أعلى إلى أسفل.
- يؤدي الافتقار إلى استراتيجية حضرية موحدة إلى انخفاض المشاركة وضعف التنمية الحضرية والنمو على المدى الطويل



الشكل (٧): نظام الحوكمة وادارة التخطيط في مصر - المصدر: الموئل

تمويل المجالس البلدية المحلية (البلديات)

إن التخطيط للاستثمار في مصر هو إلى حد كبير عملية تبدأ من المستوى الأعلى إلى المستوى الأسفل، وذلك نظرًا لأن الحكومة المركزية هي التي تصمم الخطط وتعتمدها. والعملية معقدة نسبيًا حيث يتم إعداد الخطط وإدارتها بين عدة هيئات. وتنظم عدة قوانين تخطيط استثمار رأس المال المحلي: قانون التخطيط (تم إصدار قانون جديد رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢)، وقانون الموازنة العامة للدولة (الذي حل محله قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢)، وقانون الموازنة العامة للدولة وقانون الإدارة المحلية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩. وقانون الموازنة العامة للدولة بين المتطلبات المذكورة في الخطط لمختلف الهيئات المدرجة في الموازنة.

إن حجر الأساس للتخطيط المكاني في مصر هو الخطة الإستراتيجية. وتصف الخطة الإستراتيجية للمحافظة أو المدينة أو القرية الاحتياجات المستقبلية للتوسع الحضري وتوضح مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحضرية لتحقيق التنمية المستدامة وكذلك استخدامات الأراضي المختلفة واللوائح المنظمة للبناء.

وتهدف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المستدامة) إلى ترجمة رؤية واستراتيجية الدولة التنموية إلى عدة مشروعات من بينها مشروعات البنية التحتية. وتتضمن الخطة الإستراتيجية النموذجية توقعات للنمو السكاني وما يترتب على ذلك من حاجة إلى الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة والبنية التحتية. كما تقترح الخطة القطاعات الرائدة للنمو الاقتصادي على المستوى المحلي. وتمثل الخطط القطاعية الأهداف والسياسات والتدخلات والمشروعات التي تعكس النمو على الصعيد الوطني لكل قطاع من الهيئات المعنية. ويتم تخصيص الاستثمارات المخططة بمعزل عن أي محددات مكانية.

ويوجد نوعان من خطط التنمية المستدامة:

- الخطة متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (خطة استثمارية لمدة ٣-٥ سنوات).
- الخطة السنوية الملحقة بالباب السادس من الموازنة العامة للدولة (سيتم توضيحها بعد قليل).

۱- الموارد على مستوى المحافظة:

- · التحويلات الحكومية الوطنية.
- الضرائب والرسوم المفروضة على وسائل النقل التي ترخص من المحافظة.
 - المساهمات والتبرعات والقروض.
 - عوائد مشروعات المحافظة الاستثمارية والصناديق الخاصة.

٢- الموارد على مستوى المنطقة/الحي:

- التحويلات من المحافظة إلى المنطقة/الحي التي يخصصها المجلس المحلي.
 - عائدات استثمارات الصناديق الخاصة بالمنطقة.
 - المساهمات والتبرعات.

٣- الموارد على مستوى المدينة:

- التحويلات من المحافظة إلى المدينة التي يخصصها المجلس الشعبي المحلي.
- الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي المحلي للمدينة ضمن اختصاصه وفي حدود القوانين واللوائح مثل رسوم النسخ المطلوبة لتسجيل المواليد...وغير ذلك.
 - عائدات الضرائب.
- إيرادات الاستثمارات المحلية، والمرافق التي تديرها المدينة، والدخل من الأسواق العامة في نطاق اختصاصها.
 - · المساهمات والتبرعات.

٤- الموارد على مستوى القرية:

- التمويل من المجلس الشعبي المحلي للمحافظة والمخصص للقرية.
- الرسوم المفروضة على الخدمات التي تقدمها الصناديق والحسابات الخاصة بالقرية.
 - المساهمات والتبرعات.

كلتا الخطتين عبارة عن مجموعة من الخطط القطاعية التي صممتها هيئات مختلفة. وتم تكليف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بتجميع هذه الخطط والتصديق عليها وتخصيصها ومراقبة تنفيذها. وينشأ الانفصال المزعوم بين النمو الاجتماعي والاقتصادي والتخطيط الحضري من حقيقة أن تقاطعهما يشبه مجموعة من الخطط أكثر من دمج عنصر مكاني حقيقي في التخطيط القطاعي بدءًا من مرحلة التفكير. ويعد التوازن المكاني أو التطوير الموقعي ركيزة منفصلة في الخطة متوسطة المدى، حيث يتم تصنيف المشروعات حسب الموقع. كما أن تخصيص الأموال لتنفيذ مشروعات الاستثمار والبنية التحتية اللازمة يعد هو الآخر محايدًا من الناحية المكانية. ومن الجدير بالذكر أن الخطط الاستراتيجية لا تزال تشكل الأساس لمشروعات البنية التحتية التي ينبغي توفيرها لتتناسب مع الاستخدامات والأنشطة المقننة في منطقة معينة.

إن الموارد العامة المحددة في الموازنة العامة للدولة هي إيرادات الضرائب والمنح والإيرادات الأخرى (الدخل المتكرر من الأصول الإنتاجية) بالإضافة إلى مصادر التمويل مثل عائدات الخصخصة والقروض المخصصة لسد الفجوة بين النفقات والإيرادات. وتعتبر الإيرادات الضريبية «إيرادات سيادية»، مما يعني أن الحكومة الوطنية لها السيطرة النهائية عليها، وتحدد الأساس والمعدلات. وعلى المستوى المحلي، يعتبر ديوان عام المحافظة والمديريات الخدمية من الهيئات التابعة للموازنة، حيث تتفاوض بشكل مستقل حول مخصصات ميزانيتها من السلطة المركزية. ولا تعتبر المستويات الإدارية الدنيا وحدات مستقلة في الموازنة، مما يعني أن ميزانيتها يتم جمعها وإدراجها في الهيئة الحاكمة العليا التي تتبعها هذه المستويات. ويتم تحديد الإيرادات لكل مستوى إدارة محلية بموجب أحدث تعديلات قانونية.

التحديات التى تواجه تمويل مشروعات تخطيط البنية التحتية

تتفرق عمليات التخطيط والتنفيذ والتمويل لمشروعات البنية التحتية في مصر مؤقتًا بين عدة جهات مركزية ومحلية. ويترتب على انفصال المسؤوليات بين الخطط الحضرية الاستراتيجية من جهة والخطط متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاستثمارية من جهة أخرى، إلى جانب محدودية سلطة المحليات في تلك الخطط، أن يخلق مخاوف كبيرة بشأن المنطق المكاني والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات المخططة والمنفذة.

علاوة على ذلك، يتم إسناد مشروعات البنية التحتية الثقيلة في الغالب إلى هيئات التخطيط المحلية من الوزارات والهيئات الخدمية والشركات القابضة. وتكون المشروعات البلدية ثانوية في مراحل معينة اعتمادًا على الاعتماد المبدئي الذي تقدمه الهيئات المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في المدن الجديدة أجهزة خاصة مكلفة بالتعامل مع مقدمي الخدمات بخلاف الجهات التقليدية. وهذا يتحدى مرة أخرى التماسك بين أهداف المشروعات المختلفة، ويضع خطط المدن الجديدة في عزلة عن المدن الرئيسية، التي تعد مراكز الأنشطة الاقتصادية والكثافة السكانية. إن الانفصام بين تخطيط المشروعات على المدى المتوسط وتمويلها من الخزانة على أساس سنوي يضع استمرار التنفيذ وسرعته تحت الضغط، نظرًا للحاجة إلى إعادة التفاوض بشأن الأموال المخصصة كل عام.

تشير المؤشرات الرقمية المستخرجة من الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة إلى أن الإيرادات المحلية محدودة مقارنة بإجمالي النفقات الوطنية أو المحلية، وربما تنخفض قدرة الحكومة المحلية على تمويل مشروعات البنية التحتية. وتعتمد البلديات على التحويلات الحكومية المركزية لتمويل احتياجاتها، إما بشكل متزامن أو عن طريق رأس المال. وأهم مصادر الإيرادات المحلية تتمثل في عائدات المشروعات الخاصة والصناديق والرسوم المحصلة من خدمات المحليات المختلفة. ويمكن أن تشير الأرقام ظاهريًا إلى قدرة الإيرادات المحلية على تغطية الاستثمار المحلي. ومع ذلك، فمن المهم ملاحظة أن معظم الإيرادات المتولدة من الصناديق والمشروعات الخاصة غالباً ما تترك فائضاً ضئيلاً أو صافي ربح قليل عندما ترتبط بارتفاع تكاليف تشغيل المشروعات. وبالإضافة إلى ذلك،

نفذت وزارة المالية خلال السنوات القليلة الماضية تدخلًا لتوجيه نسبة إضافية من إيرادات الصناديق الخاصة إلى الخزانة المركزية، مما أدى إلى تعرض السلطات المحلية لمزيد من الضغوط لتحقيق أرباح صافية بنهاية كل سنة مالية.

وبإيجاز، تواجه المجالس البلدية المحلية (البلديات) تحديًا مزدوجًا في تحديد أولويات مشروعاتها للبنية التحتية. ومن الممكن التغلب على التحديات المالية من خلال مصادر غير تقليدية، إما من خلال الموارد المحلية و/أو المنح الدولية و/أو الشراكات مع القطاع الخاص، الذي يخضع لجاذبية وشكل المشروعات المقترحة، على سبيل المثال، أصبح قطاع الاستثمار في الطاقة جذابًا بشكل استثنائي للشراكات بين القطاعين العام والخاص نظرًا للقوانين الصادرة حديثًا بشأن التعريفة الجمركية. وهذا يتطلب أيضًا بناءً منهجيًا لقدرات الموظفين الفنيين في البلديات. وتتعلق الطبقة الثانية من التحدي بالدورات الإدارية لتطوير وتمويل المشروعات التي تتطلب مستوى عالٍ من التفاوض والتواصل بين أصحاب المصلحة المعنيين والبلديات.



سياق تغير المناخ

أصبح تغير المناخ مصدر قلق كبير في مصر على المستويين الوطني والمحلي. فقد احتلت مصر المرتبة ١٠٧ من أصل ١٨١ بلدًا في مؤشر التكيف العالمي في نوتردام (ND-GAIN) لعام ٢٠١٩. وتقع البلاد في منطقة قاحلة وشبه قاحلة، وتغطي حوالي ٧٪ من المساحة المأهولة، والباقي عبارة عن صحراء ألى وساحل البحر الأبيض المتوسط بشكل رئيسي على طول دلتا النيل وساحل البحر الأبيض المتوسط ويعتمدون بشكل كبير على نهر النيل كمورد رئيسي للمياه، فإن مصر معرضة بشدة للآثار الضارة لتغير المناخ. وهي تواجه تهديدات خطيرة تعترض استدامتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

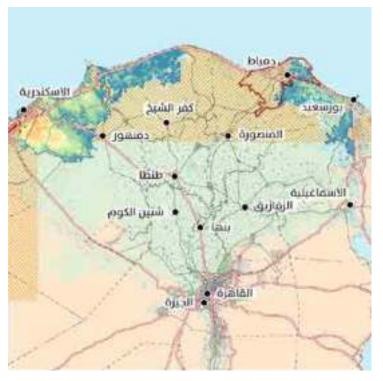
في عام ١٩٩٢، وقعت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وصدقت عليها في عام ١٩٩٤. وفي عام ٢٠١١، اعتمدت البلاد استراتيجية وطنية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث كإطار لسياسة التكيف. وتهدف الخطة إلى تحقيق تنمية منخفضة الانبعاثات في مختلف القطاعات، وزيادة مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والمساحات الخضراء. ومع وجود خط ساحلي يبلغ طوله ٢٠٠٠ كيلومتر على طول البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، فإن البلاد هي الأكثر عرضة لتأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر، وخاصة الغمر وتسرب المياه المالحة إلى المياه العذبة بسبب ارتفاعها المنخفض نسبيًا. وفي الواقع، تتراوح التضاريس داخل البلاد من ١٣٣ مترًا تحت مستوى سطح البحر إلى ٢٦٢٩ مترًا فوق مستوى سطح البحر.

ويعيش حوالي ١٥٪ من إجمالي سكان مصر في المناطق الساحلية، حيث يضم الساحل الشمالي لدلتا النيل العديد من المدن الكبرى مثل الإسكندرية وبورسعيد ودمياط ورشيد. وتواجه هذه المناطق تحديات حرجة بسبب قربها من المناطق المعرضة للخطر، ومن المتوقع أن تعاني أكثر من تأثيرات تغير المناخ المباشرة على سكانها وبنيتها التحتية وقطاعاتها الاقتصادية الرئيسية. ويشمل ذلك التدهور الشديد للأراضي على طول نهر النيل وساحله الشمالي مما يؤثر على القطاعات الرئيسية مثل الزراعة و السياحة و الصناعة و صيد الأسماك. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة والظواهر المناخية المتطرفة في المستقبل إلى تفاقم ظروف

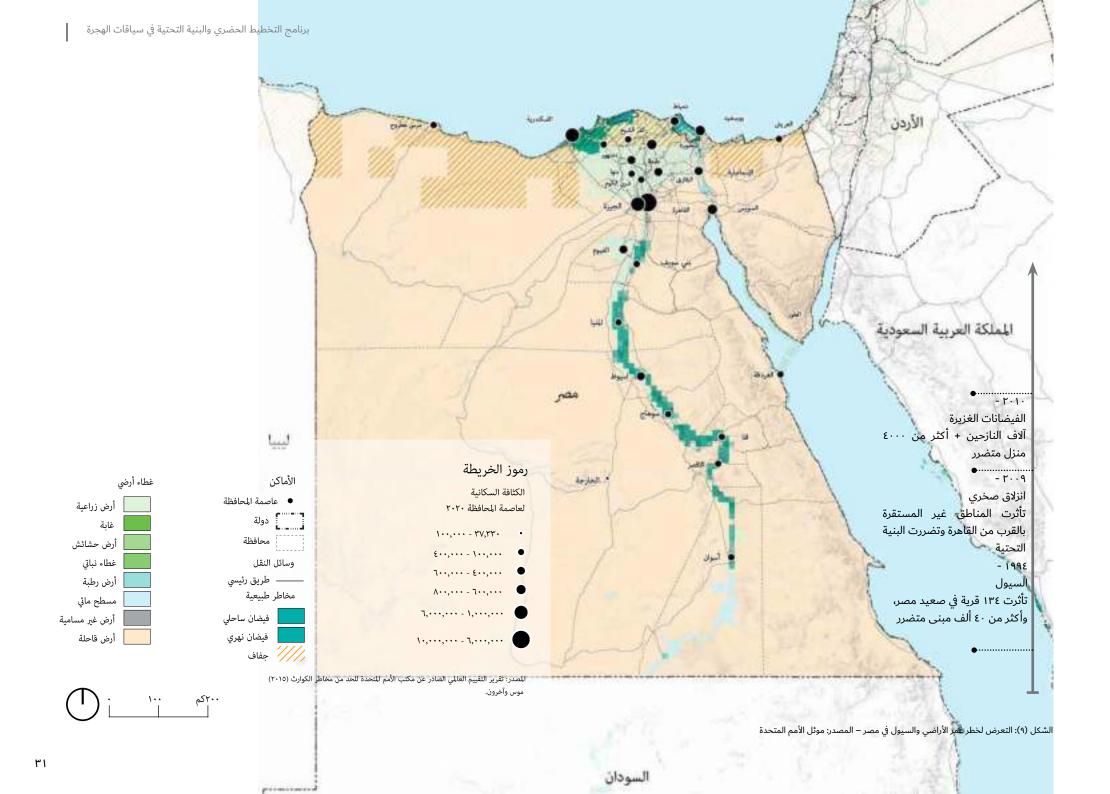
الجفاف، والتغيرات في الإنتاجية، وندرة المياه وصعوبة توفرها، مما سيؤثر بشكل كبير على الموارد المعيشية، والاحتياجات الزراعية، وقدرة المجتمعات على الوصول للمياه النظيفة.

وعلاوة على ما سبق، من المتوقع أن يصل ارتفاع مستوى سطح البحر إلى ما بين ٣ سم و٦١ سم بحلول عام ٢٠٨٥، مع ما يترتب على ذلك من خسارة الأراضي الزراعية والبنية التحتية والمساحات الحضرية، بسبب اجتماع كل من غمر الشواطيء وتآكلها. ومن المتوقع أيضًا أن تزداد الآثار الاقتصادية لارتفاع مستوى سطح البحر وستتراوح بين ١٣٠ مليون دولار أمريكي و٢٦٠ مليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٠٠، مما يتسبب في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦٪. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محدودية المياه والخسارة الكبيرة في الأراضي الزراعية والنمو السكاني ستؤدي إلى تعريض توازن الأمن الغذائي في البلاد للخطر

وبصرف النظر عن التأثيرات المناخية على نهر النيل، فإن تلوث نهر النيل يمثل تهديدًا كبيرًا وله عواقب مباشرة على التنوع البيولوجي وصحة الإنسان والتنمية الاقتصادية. والواقع أن مياه الصرف الصحي ومياه المجاري غير المعالجة من المصارف المفتوحة، وتدفقات المياه الزراعية المسترجعة، ومياه الصرف الصناعي يتم إعادة توجيهها إلى الأنهار، مما يؤدي إلى تدهور نوعية وجودة المياه. وعلاوة على ذلك، من المتوقع حدوث انخفاض في إمدادات المياه نتيجة لبناء سد النهضة الإثيوبي الكبير، الأمر الذي سيؤدي أيضًا إلى ارتفاع تركيز الملوثات.



الشكل (٨): التغير المناخي في منطقة الدلتا – المصدر: موئل الأمم المتحدة



سياق النزوح

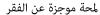
في مصر، تحدث العديد من موجات الهجرة (الداخلية والخارجية)، مما يؤدي بدوره إلى العديد من طرائق الاستجابة. والطريقتان السائدتان للاستجابة هما فتح الخدمات للمهاجرين والاستجابة من خلال إعادة تطوير المدن الحضرية (على سبيل المثال، إنشاء مدن ومناطق جديدة مثل: حي الشيخ زايد بمدينة الإسماعيلية وبورسعيد الجديدة). وتقيم الغالبية العظمى من اللاجئين والمواطنين المسجلين في المناطق الحضرية: في القاهرة الكبرى بنسبة ٢٨٪، تليها الإسكندرية بنسبة ٢٠٪، تليها الإسكندرية والاقتصادي للاجئين تحديًا، ولا تزال هذه الفئات تواجه العديد من التحديات الملحة. وتعمل التدخلات لتعزيز القدرة على الصمود على التحسين ظروف المواطنين واللاجئين، خاصة وأن صندوق المساعدات تواجهون تحديات إضافية بسبب الاختلافات الثقافية ً.

خلال النصف الأول من القرن العشرين، وحتى قبل التوقيع على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧، استمرت مصر في استضافة العديد من تدفقات الهجرة. وكانت موجة اللاجئين الأرمن في عام ١٩١٥ من بين أولى الموجات، تليها موجات اللاجئين اليونانيين والبولنديين واليوغوسلافيين الذين توافدوا إلى البلاد بسبب الحرب العالمية الثانية. كما شهدت مصر ثلاثة تواريخ رئيسية للنزوح الداخلي طوال القرن الماضي وهي: (1) نزوح السكان النوبيين عام ١٩٦١ بسبب بناء السد العالي في أسوان، و(٢) نزوح سكان مدينة بورسعيد أثناء حرب السويس عام ١٩٥٦، و(٣) التهجير الداخلي لسكان قناة السويس خلال الفترة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٤ نتيجة حرب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧.

وكان لهذه الموجات تأثيرًا مباشرًا وغير مباشر على البيئة القائمة في المناطق المتضررة، وهو ما تجلى من خلال الإجراءات التي اتخذتها الدولة لإعادة بناء المناطق التي تم إخلاؤها وإنشاء مناطق ومدن جديدة. كما استقبلت مصر أربع موجات هجرة قسرية رئيسية من المناطق الجغرافية والبلدان المجاورة في الشرق الأوسط وهي: (۱) اللاجئين الفلسطينيين نتيجة أحداث عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، (۲) الكويتيين خلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، (۳) العراقيين خلال

حرب الخليج الثالثة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨(٤) وأخيراً السوريين منذ عام ٢٠١١.

وقد تنوعت استجابة الدولة لموجات النزوح المختلفة من إنشاء مخيمات مؤقتة للاجئين (خلال الحرب العالمية) إلى إعادة توطين السكان في قرى ومدن أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تمتع جميع السكان النازحين تقريبًا بإمكانية الوصول إلى البنية التحتية والخدمات في البلاد، بما في ذلك الإسكان وأسواق الأعمال. وفي الوقت الحالي، تظل مصر تمثل الوجهة المقصودة، حيث يصل اللاجئون عبر منطقة الشرق الأوسط وشرق إفريقيا. ويوجد حوالي ٢٨٨١٧٣ لاجئًا وطالب لجوء مسجلين من ٦٢ بلدًا مختلفة: نصفهم من سوريا (١٤٤٦٨٠)، وإريتريا تليها السودان (١٨٥٠١)، وإثيوبيا (١٩١٩)، واليمن (١٤٤٩)، والعراق (١٨٥٠).



٣٩% من اللاجئين يعتبروا فقراء

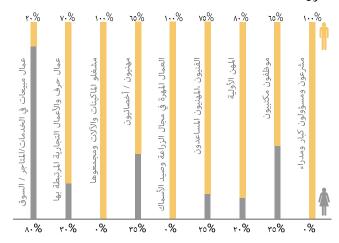
من اللاجئين غير الناطقين بالعربية يعيشون في أسر تعولها نساء

7 من اللاجئين السورييون يعيشون في أسر تعولها نساء

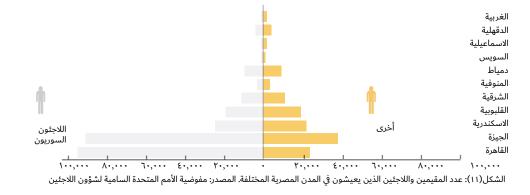
من اللاجئين البالغ عمرهم ١٥ سنة أو أكبر يضمون لسوق العمل

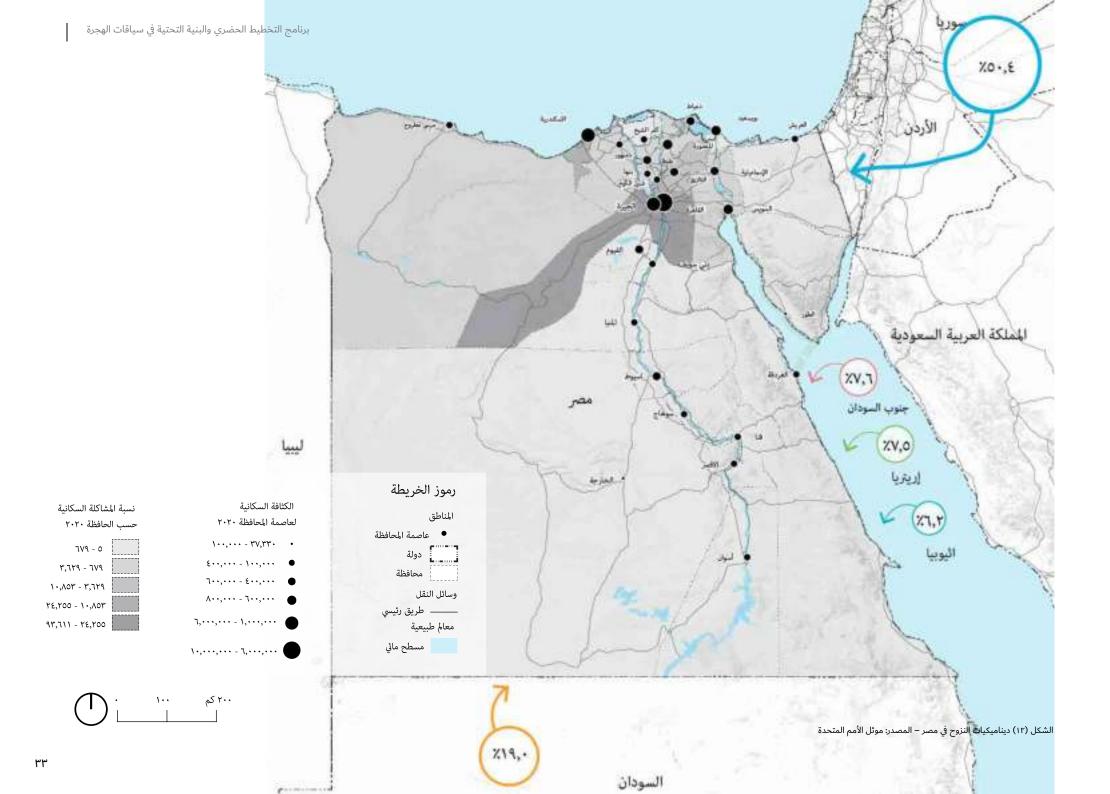
من اللاجئين الافريقين غير الناطقين بالعربية ينضمون لسوق العمل

القوى العاملة



الشكل (١٠): ملف الفقر بين اللاجئين في مصر. المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين





الاستجابة الإنسانية في مصر للأزمة السورية

بعد انقضاء أكثر من ١٠ سنوات من الأزمات التي طال أمدها في سوريا، لا تزال مصر تستضيف المهاجرين وملتمسي اللجوء السوريين حتى يومنا هذا. ويأتي السوريون إلى مصر إما عن طريق التأشيرات السياحية أو طلب اللجوء (لم شمل الأسرة). وتواصل الحكومة المصرية السماح للاجئين وملتمسي اللجوء المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتنظيم إقامتهم وتمنحهم تصاريح إقامة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد". ويقيم معظم اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية إلى جانب المجتمعات المحلية المصرية، ويتركزون بشكل رئيسي في القاهرة الكبرى - التي تشمل القاهرة والجيزة والقليوبية - وكذلك دمياط والإسكندرية.

ويتمتع السوريون في مصر بإمكانية الالتحاق بالتعليم العام والحصول على الخدمات الصحية، مما يضيف إلى التحديات المتزايدة التي يواجهها الاقتصاد المصري. ومن ناحية أخرى، تمكن بعض السوريين من الإضافة إلى الاقتصاد المصري من خلال إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم تتداخل في نسيج المدينة مثل المطاعم، أو في المدن التابعة للتجمعات مثل مدينتي العاشر من رمضان والعبور، من خلال إقامة مصانع النسيج

وأشار الغالبية العظمى من اللاجئين وملتمسي اللجوء إلى الصعوبات في تلبية احتياجاتهم الأساسية باعتبارها أحد أكبر التحديات التي تواجههم في مصر. وتظهر التقييمات المنتظمة لمواطن الضعف التي يجريها شركاء الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP) أن مستويات الضعف بين اللاجئين السوريين في مصر آخذة في الارتفاع باستمرار. وعلى الرغم من أنهم يواجهون نفس المشكلات التي تواجهها الأسر الفقيرة في المناطق الحضرية في المبتمع المضيف، إلا أنه يتعين عليهم أيضًا التعامل مع عمليات إدارية أكثر تعقيدًا لتجديد الإقامة وتتاح لهم فرص عمل أقل. كما إن عدم الحصول على تصاريح العمل بسبب القيود الإدارية الكبيرة يجبر أسر اللاجئين على اللجوء إلى العمل غير الرسمي، والذي قد يكون في بعض الأحيان محفوفًا بالمخاطر واستغلاليًا. وبالتالي، تشير التقديرات إلى أن ١٧٪ من اللاجئين السوريين يعانون من الفقر المدقع وبحاجة إلى المساعدة؟".

لقد أثرت التغيرات الاقتصادية الهيكلية الأخيرة في مصر (خاصة بعد تحرير الجنيه المصري) بشكل كبير على كل من المواطنين واللاجئين المحتاجين والضعفاء، مما أدى إلى تحديات خطيرة لدعمهم وتقليل اعتمادهم بشكل كبير على المساعدات. ويستلزم هذا الضعف، إلى جانب اللجوء الذي طال أمده، تنفيذ تدخلات أكثر لبناء القدرة على الصمود تستهدف المجتمعات والبنية التحتية لأماكن إقامتهم، وخاصة في أفقر البيئات، مما سيسهم في النهاية في بناء مدن شاملة وتحقيق حلول دائمة. وتصبح تدخلات بناء القدرة على الصمود أكثر أهمية لدعم جهود الحكومة المصرية والمجتمع الدولي لتوفير الخدمات الصحية والتعليم الكافية للاجئين السوريين وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على استيعاب الطلب المتزايد على الخدمات العامة والاستجابة لذلك.

وفي إطار الاستجابة الاستراتيجية للأزمة السورية، انضمت مصر إلى المجتمع الدولي والتزمت بالخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP). وعلاوة على ذلك، اعتمدت الحكومة المصرية بالتعاون مع المفوضية نهج «اللاجئ الواحد» بهدف ضمان المساواة في الحصول على الحماية والخدمات والمساعدة الإنسانية للأفارقة والعراقيين واليمنيين المسجلين لدى المفوضية".

۲۸۸۱۷۳ لاجئ وملتمس لجوء

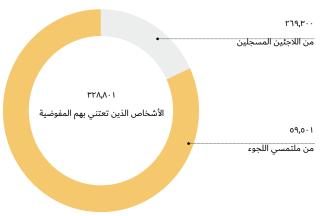
٦٢ ىلدًا

٣٧٩٤ طفلاً غير مصحوبين ومنفصلين عن ذويهم

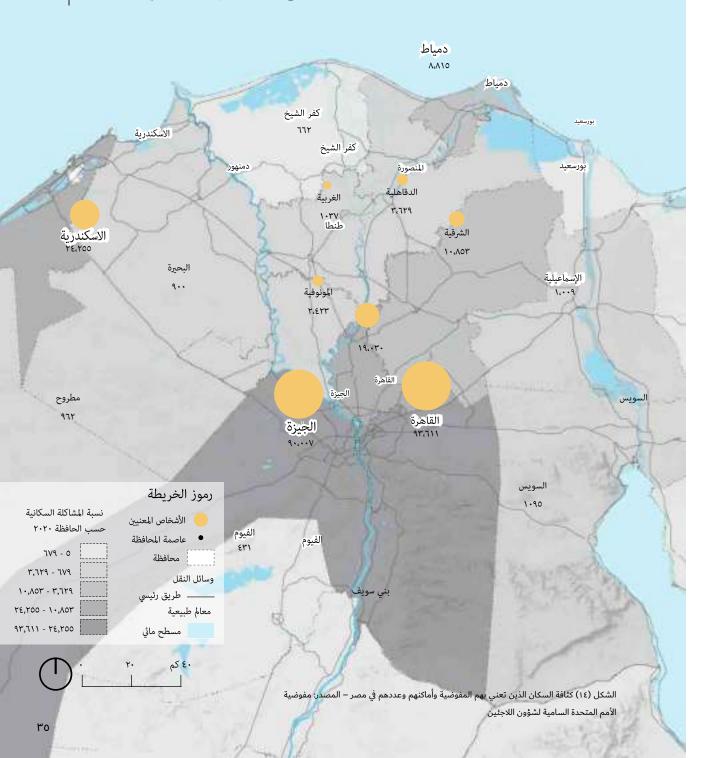
خطة استجابة مصر للاجئين وملتمسي اللجوء من أفريقيا جنوب (ERP) الصحراء الكبرى والعراق واليمن

في عام ٢٠١٨، تم إطلاق خطة استجابة مصر لدعم اللاجئين وملتمسى اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والعراق، واليمن (ERP) لأول مرة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية في البلاد من خلال رسم استجابات استراتيجية في خمسة قطاعات رئيسية: (١) الحماية، (٢) الصحة العامة، (٣) التعليم، (٤) الاحتياجات الأساسية وسبل كسب العيش، (٥) الأمن الغذائي. وشملت مجالات الأولوية الرئيسية للتدخل تحسين التسجيل، والأغراض المتعددة محددة الهدف، والمساعدات النقدية، وتعزيز فرص كسب العيش، والوقاية والاستجابة للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وتحسين الوصول إلى حماية الأطفال، من بين تدخلات أخرى™.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التدخلات المقترحة المتطورة، فإن تمويل خطة استجابة مصر لدعم اللاجئين وملتمسى اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والعراق، واليمن (ERP) يستمر في الانخفاض سنة تلو الأخرى. وعلى سبيل المثال، لم يتجاوز تمويل الخطة لعام المثر نسبة ٤٥٪، الأمر الذي يتطلب تحولاً جدياً نحو تطبيق حلول أكثر استدامة وصمودًا تستهدف المتطلبات التنموية والإنسانية بطريقة سريعة، خاصة أن التداخل بين تقديم المساعدات الإنسانية وتوفير التنمية طويلة الأجل يمكن تحقيقه بسهولة في المجتمعات التي تستضيف اللاجئين لفترة طويلة.



الشكل (١٣) عدد الأشخاص الذين تعني بهم المفوضية في مصر - المصدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^٣





سياق المحافظة



البنية التحتية لطرق الوصول الإقليمية

تقع محافظة دمياط في منطقة الدلتا الممتدة من القاهرة إلى البحر الأبيض المتوسط وبين الإسكندرية غربًا وبورسعيد شرقًا. ويقسم نهر النيل المحافظة إلى فرعين في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة الدلتا. وتقع مدينة المنصورة جنوب المحافظة وهي المركز الصناعي الرئيسي في المنطقة، تقع أيضا محافظة الدقهلية في الجنوب من محافظة دمياط التي تمتاز بالتنمية الصناعية.

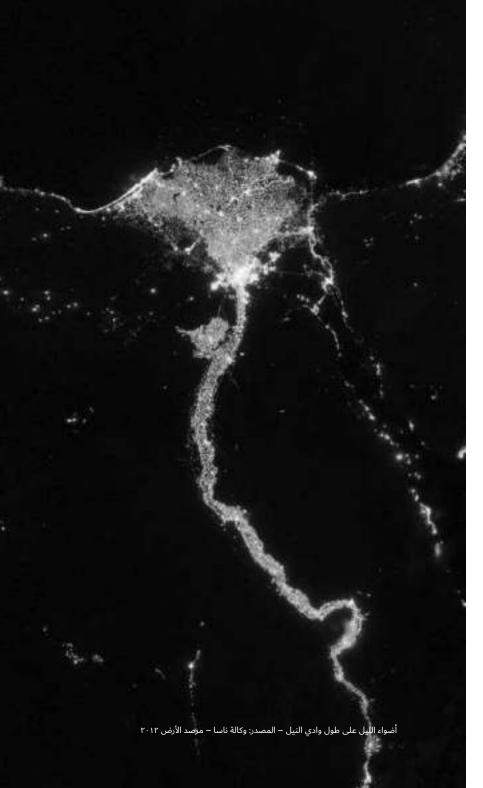
قبل ظهور الإسكندرية وافتتاح قناة السويس، كانت دمياط بمثابة نافذة مصر على العالم الخارجي، مما يضمن العلاقات البحرية مع غرب البحر الأبيض المتوسط. ومع كونها أحد أقدم الموانئ في مصر، أصبحت دمياط مركزًا للتجارة الاقتصادية المرتبطة بالعديد من طرق التجارة الدولية والداخلية الرئيسية. ويلعب ميناء دمياط دورًا لوجستيًا مهمًا في المنطقة، نظرًا لموقعه الاستراتيجي والفريد على البحر الأبيض المتوسط أ".

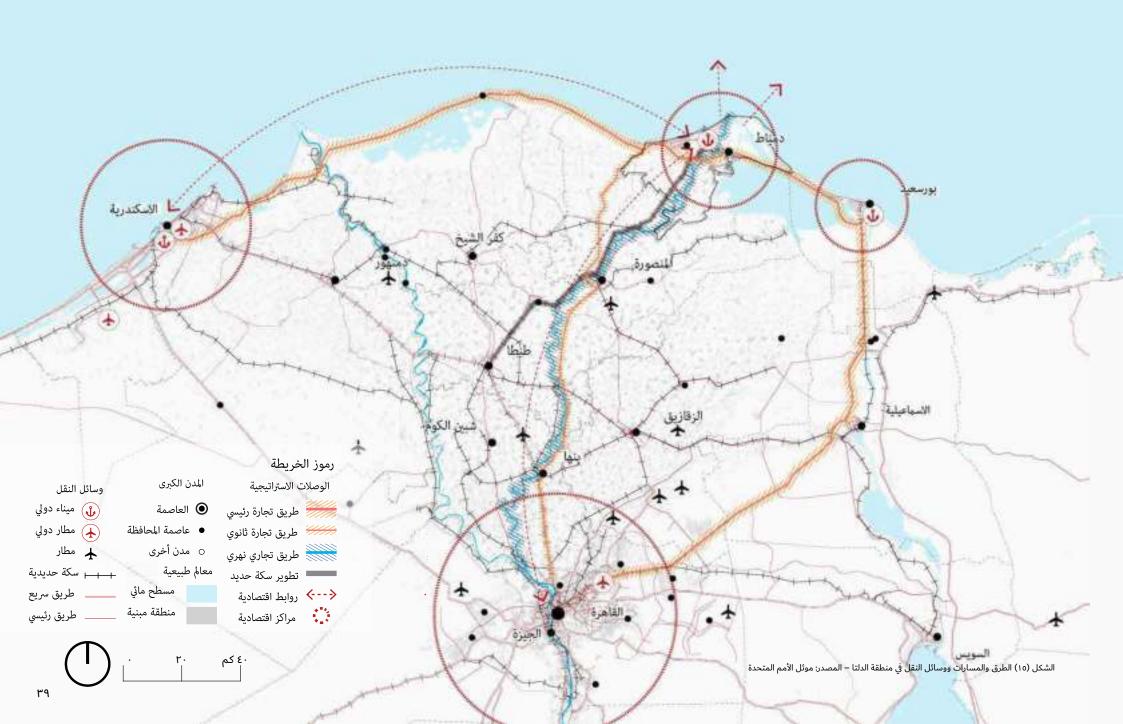
كان الوصول إلى محافظة دمياط بشكل أساسي من خلال مسارين، أقصرهما من الجنوب إلى الشمال، وذلك من خلال عبور العديد من المناطق الحضرية مثل شبرا الخيمة وطنطا وبنها، وذلك باستخدام الطرق المزدحمة وسيئة الصيانة ومن ثم الوصول إلى الطريق السريع عند المنصورة. المسار الثاني يمر عبر طريق بورسعيد السريع، والذي يمكن أن يكون أطول ولكنه أسرع.

وفي الوقت الحاضر، يمر تطوير الطريق الساحلي الدولي السريع بمدينة دمياط، ويتيح الاتصال المباشر من الشرق إلى الغرب.

شبكة النقل في دمياط تستخدم وسائل نقل متعددة، من النقل البري والسكك الحديدية إلى النقل النهري. وتتصل الطرق الداخلية بجميع محافظات مصر عبر الطريق الساحلي الدولي هو طريق والمحور المستعرض. والطريق الساحلي الدولي هو طريق سريع إقليمي استراتيجي يربط مصر بمنطقة المغرب العربي. ويبلغ إجمالي شبكة الطرق بالمحافظة حوالي ١٢٢٤ كيلومتراً، منها بحالة جيدة.

وتمتلك دمياط أيضًا شبكة سكك حديدية تربطها بالعاصمة القاهرة والمدن المحيطة بها. وتخطط الحكومة المصرية أيضًا لإنشاء ممر للسكك الحديدية عبر دلتا النيل من خلال تطوير طريق طنطا - المنصورة - دمياط. وسيسهل هذا الممر المروري الرئيسي أيضًا نقل البضائع إلى العاصمة والمدن الكبرى الأخرى.





الموقع والاتصال بما حولها

ترتبط شبكات النقل والطرق في محافظة دمياط بشكل جيد بشبكات الطرق في محافظات شرق الدلتا وسيناء، وكذلك محافظات غرب الدلتا والساحل الشمالي الغربي، بما في ذلك القاهرة والقليوبية وصعيد مصر. وتتمتع مدينة دمياط بفرص تواصل قوية ومباشرة مع منطقة الدلتا بشكل خاص من خلال منطقة الدلتا بشكل خاص من خلال شبكة الطرق الإقليمية. ويبلغ إجمالي أطوال الطرق الممهدة ٧٥٢ كيلومترًا، ويبلغ إجمالي أطوال الطرق الامدقات) ١٨ كيلومترًا

ترتبط مدينة دمياط الجديدة بالمدن والمجتمعات المحيطة بها سواء الموجودة داخل محافظة دمياط أو خارجها، وذلك من خلال عدة روابط إقليمية سريعة أهمها:

- الطريق الإقليمي الساحلي الدولي، وهو أهم طريق إقليمي يمر بمدينة دمياط الجديدة من الجهة الجنوبية، ويمر امتداده أيضًا بشمال المدينة.
- طريق المنصورة / دمياط هو طريق بطول ١٤ كيلو متر ويمر عبر ميناء دمياط.
- شبكة سكك حديدية تربط محافظة دمياط بالمحافظات المجاورة لها وهي محافظات كفر الشيخ والدقهلية والشرقية والغربية.

ويلعب ميناء دمياط دورًا محوريًا في تنمية مدينة دمياط الجديدة ومحافظة دمياط، خاصة بعد تحسين شبكة الطرق الإقليمية التي تربط الميناء والمدينة الجديدة بالمحافظات المحيطة. ويقع ميناء دمياط على بعد ٨,٥ كم غرب فرع دمياط من نهر النيل، وغرب رأس البر المطلة على البحر الأبيض المتوسط. ومن البديهي أن الميناء يمثل عنصرًا تنمويًا فعالًا في تنشيط القاعدة الاقتصادية لمحافظة دمياط.

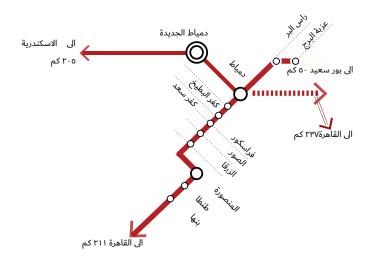
تتلخص العناصر الوظيفية لميناء دمياط في عنصرين رئيسيين هما: (١) عنصر خدمي كميناء للسفن: تحميل وتفريغ البضائع المصدرة والمستوردة إلى مصر، وكميناء لاستقبال البضائع العابرة (ميناء عبور بين أسواق الشرق الأوسط والأقصى، وبين مصر والولايات المتحدة). و(٢) عنصر إنتاجي وتجاري يشمل مجمعًا صناعيًا ومنطقة حرة مونطقة تحارية.

وتنبع الأهمية النسبية لموقع دمياط الجديدة من موقعها داخل المدار الإقليمي لمحافظة دمياط، بالإضافة إلى قربها من الميناء الذي يعد أحد أهم العناصر في دعم تفاعل المدينة مع المناطق المحيطة بها. وبالتالي، تعتبر دمياط الجديدة قطبًا تنمويًا يتكامل مع المدينة القائمة لمواجهة التحديات الملحة التي تواجهها المحافظة، والتي تتعلق تعلقًا رئيسيًا بفتح الفرص الاقتصادية. ويتيح هذا الوضع فرصًا هائلة للاستثمار في مختلف المجالات (الصناعات الغذائية، الكيميائية، الأثاث، الصناعات الورقية، الصناعات الهندسية، التعبئة والتغليف، والتخزين)، سواء في المناطق الصناعية أو الساحلية، وكذلك في مجال الإسكان.

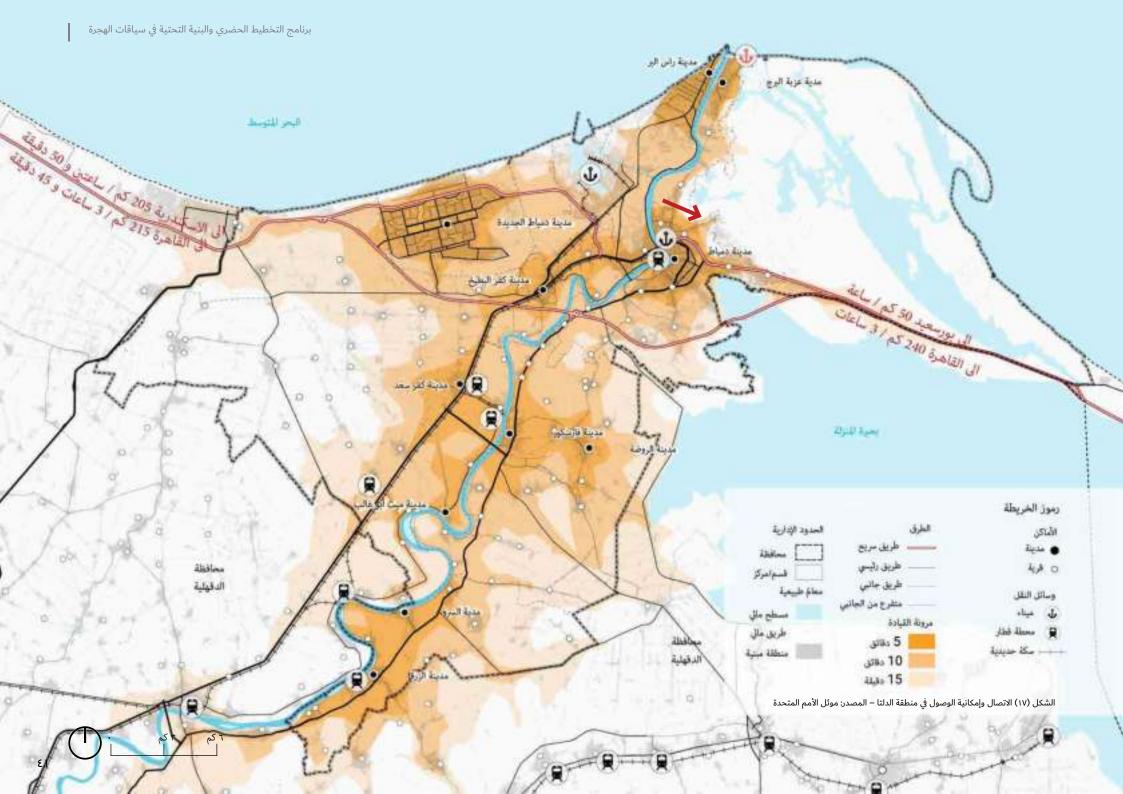
ووفقًا للخطة الإستراتيجية لمحافظة دمياط ٢٠٣٢، تشمل المشروعات الإستراتيجية الرئيسية التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية للاتصال وإمكانية الوصول داخل المنطقة ما يلي:

- توسيع وتطوير الطريق الساحلي الدولي.
- إنشاء طريق سيكون بمثابة محور مستعرض يربط محافظة دمياط بمحافظات الدقهلية وكفر الشيخ والبحيرة.
 - محور التوحيد المقترح في سيناء والقناة وشرق النيل.

- مضاعفة خط السكة الحديد "المنصورة دمياط" ليصبح خطًا مزدوجًا للدرجة الأساسية. مضاعفة خط السكة الحديد لنقل البضائع من كفر البطيخ إلى ميناء دمياط لزيادة الطاقة الاستيعابية.
 - تطوير السكك الحديدية الواقعة داخل المحافظة.
- استكمال خطة تطوير ميناء دمياط ليصبح ميناءً عالميًا (بمساحة ١٨٠٠ فدان/آكر) يوفر ٢٨ ألف فرصة عمل.
- خطوط النقل النهري (الحافلات النهرية للركاب والصنادل للبضائع)
 - إنشاء مطار بدمياط لخدمة الركاب والبضائع.
 - تطوير ميناء الصيد بعزبة البرج وإنشاء مدينة صناعية متكاملة.
 - •إنشاء ميناء جاف وخدمات النقل بين دمياط وجمصة.



الشكل (١٦) شبكة المناطق الحضرية الرئيسية في منطقة الدلتا – المصدر: موئل الأمم المتحدة

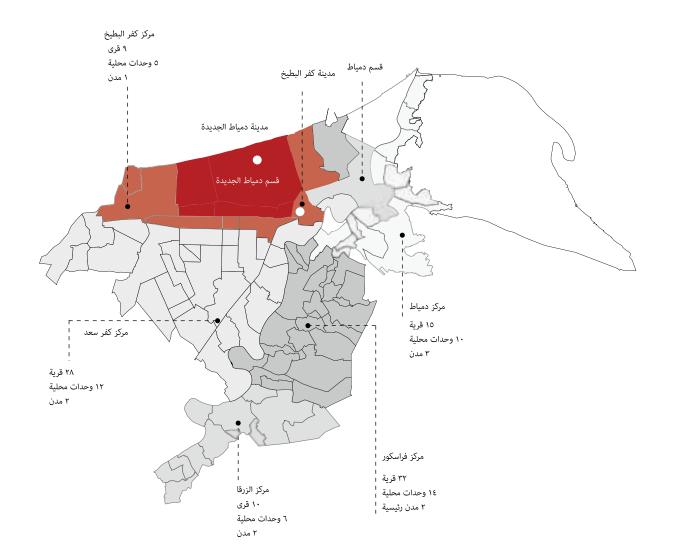


إدارة أراضي المحافظة والسياق المؤسسي

تتكون المحافظة من خمسة مراكز إدارية، و١١ مدينة، و٤٧ وحدة محلية ريفية، و٥٨ قرية. والمراكز الإدارية هي: دمياط - فارسكور - كفر سعد - الزرقا - كفر البطيخ. ويعتلي المحافظ رأس الهرم الإداري للمحافظة، وترتبط مسؤوليات المحافظ بشكل رئيسي بالإدارة العامة للمحافظة وبمساعدة السكرتير العام والسكرتير العام المساعد. وكما هو الحال مع المحافظات الأخرى، تتولى الهيئة العامة للتخطيط العمراني المسؤولية عن رسم الخرائط الشاملة للسياسات العامة المتعلقة بالتخطيط والتنمية الحضرية المستدامة في محافظة دمياط، ويشمل ذلك أيضًا إعداد الخطط والبرامج على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. ومع ذلك، فإن دمياط الجديدة باعتبارها مدينة جديدة فهي تقع ضمن السلطة العامة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

أنشئت مدينة دمياط الجديدة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٦. وفي عام ١٩٨٠، بدأت الخطة الإستراتيجية العامة لدمياط الجديدة بالتوازي مع إعداد الوثائق التنفيذية لعدد ٣٢٤ وحدة سكنية من المساكن منخفضة التكلفة لسد الحاجة الملحة لعمال الموانئ. وبدأ التنفيذ الفعلي للمدينة في عام ١٩٨٤. وفيما يلي نعرض القوانين الرئيسية المنظمة للتوسع الحضري وهي:

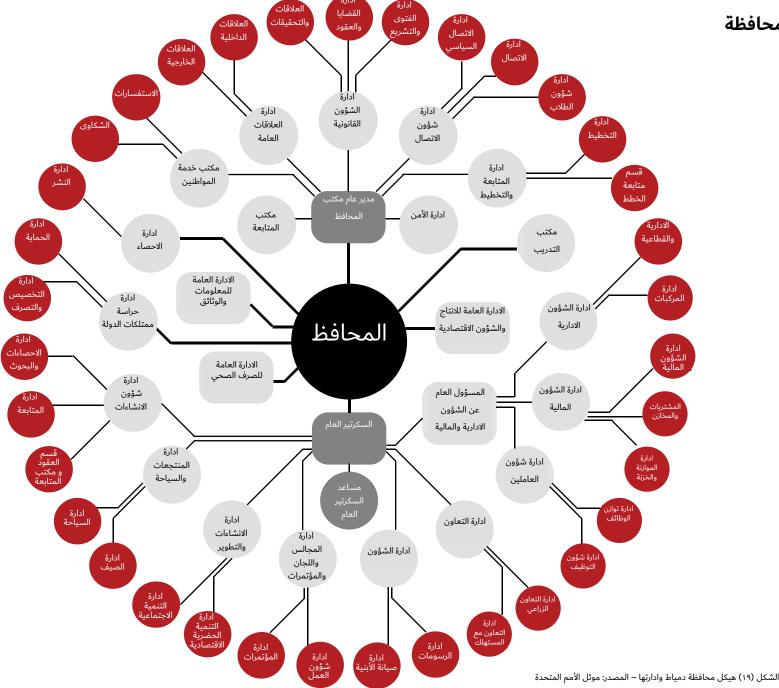
- قانون التخطيط العمراني وإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وتشريعات الأراضي الحكومية والأراضي الصحراوية والحد من التعدى على الأراضى الزراعية ونزع ملكيتها.
- قانون تنظيم وتوجيه أعمال البناء بما في ذلك السماح بأعمال البناء والتوسعة والترميم والصيانة.
- قانون الإسكان (تأجير العقارات وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين).
- التشريعات والسماح بالاستخدامات المختلفة للأراضي ومزاولة الأنشطة المختلفة
 - قانون الطرق والميادين العامة
 - قانون حماية البيئة الطبيعية





الشكل (۱۸) إدارة أراضي المحافظة والإدارات في محافظة دمياط – المصدر: موئل الأمم المتحدة

هيكل المحافظة



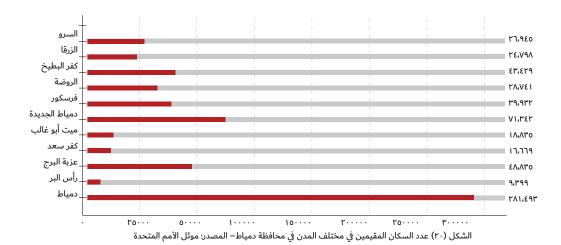
التوزيع الديموغرافي والسكاني

تبلغ المساحة الإجمالية للمحافظة ١٠٢٦ كيلومترًا مربعًا، وتمثل ٢,3٪ من إجمالي مساحة الدلتا، و١٠,١٪ من مساحة أراضي الدولة. وتبلغ مساحة الأرض المأهولة ٥٩٠ كيلومترًا مربعًا، وتبلغ المناطق الريفية منها نسبة ٩٠٪. ويبلغ إجمالي عدد سكان محافظة دمياط ١٤٩٦٧٠ نسمة، وتبلغ الكثافة السكانية ١٤١٣ فرد/كم٢. وغالبية السكان ريفيون بشكل رئيسي ئ، ويمثلون حوالي ٢٠,٦٪ مقابل ١٨٩٣٪ من سكان الحضر.

تعد محافظة دمياط من أكثر محافظات مصر كثافة سكانية، حيث يبلغ معدل النمو السنوي حوالي ٢٪. وباتباع نفس النمط الوطني، تظل المراكز السكانية الرئيسية متركزة على طول نهر النيل، حيث تعد مدينة دمياط أكبر المدن بإجمالي عدد سكان يبلغ ٢٨١٤٩٣ نسمة، تليها دمياط الجديدة، وعزبة البرج، وكفر البطيخ، وفارسكور (شكل ٢٠). وعلى الرغم من أن دمياط الجديدة تضم ثاني أكبر عدد من السكان داخل المحافظة، حيث يبلغ عدد سكانها ٧١٣٤٢ نسمة، ومع ذلك، تظل كثافتها السكانية من بين أدنى المعدلات داخل المحافظة

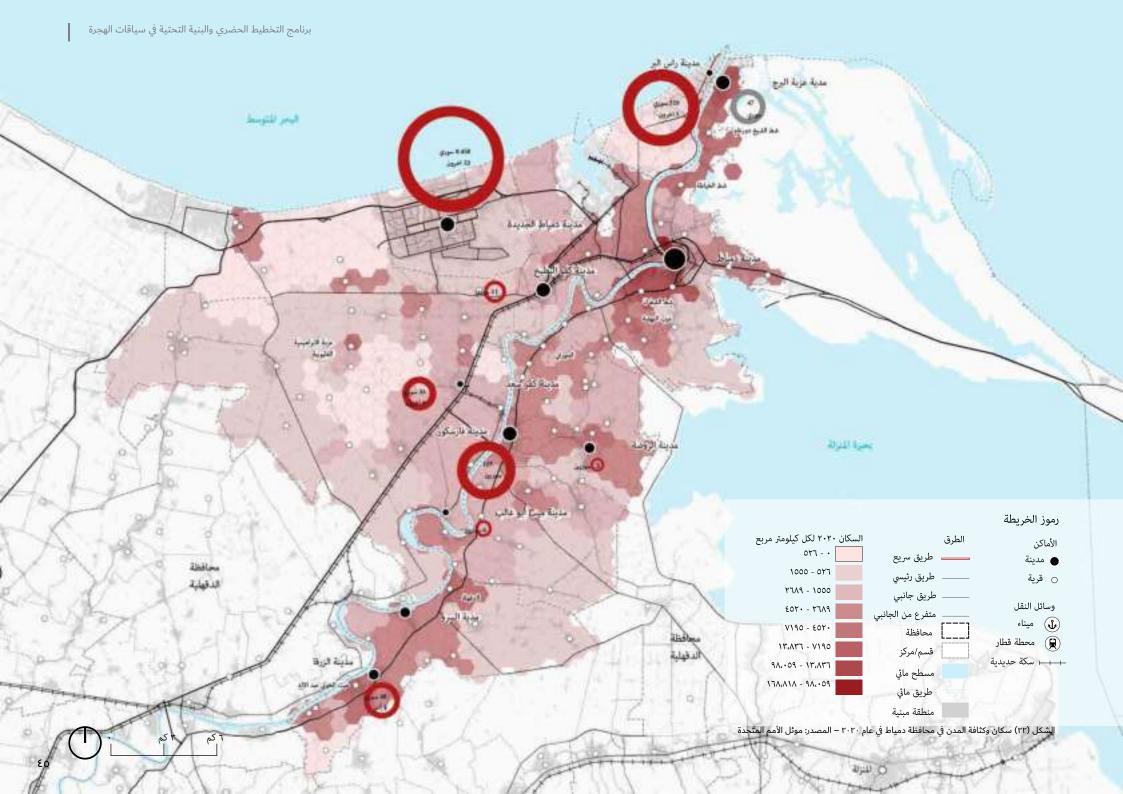
السكان اللاجئون بمحافظة دمياط

تستضيف محافظة دمياط ما مجموعه ٩١٣٣ لاجئًا، معظمهم من سوريا. وتستضيف دمياط الجديدة غالبية اللاجئين، حوالي ٥٥١١ لاجئًا، وذلك بسبب الشبكات الاجتماعية الحالية ومهارات النجارة المعروفة في المنطقة، تليها رأس البر التي تستضيف ٣٦٤ لاجئًا وفارسكور الذي يعيش بها ١٠٣ من اللاجئين.





الشكل (٢١) اجمالي عدد السكان في مختلف المدن في محافظة دمياط بالمقارنة بين الكان الريفيون والحضرييون– المصدر: موئل الأمم المتحدة



دور ميناء دمياط في محافظة دمياط

محافظة دمياط هي نافذة مصر الأولى على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وتقع شمال الدلتا على الضفة الشرقية لنهر النيل، وتبعد عاصمة المحافظة عن مصب النهر بحوالي ١٥ كيلومترًا.

شهدت المحافظة تغيرات اقتصادية كبيرة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين كرد فعل مباشر على إنشاء ميناء دمياط الذي يعتبر ميناء تبادلي مع ميناء الإسكندرية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في تكاليف الشحن ورسوم انتظار السفن. وحقق تطور نقل الحاويات قفزة كبيرة باعتبار ميناء دمياط ميناء عبور يضم أكبر مساحة للحاويات في مصر. وتمتلك المحافظة أسطول صيد يبلغ ٥٠٪ من إجمالي أسطول الصيد على المستوى الوطني وترسانة لبناء السفن. كما توجد منطقة صناعية حرة بجوار الحد الشرقي لميناء دمياط بمساحة ٨ كيلومتر مربع للصادرات الصناعية. كما توجد منطقة صناعية إضافية تقع جنوب مدينة دمياط الجديدة بمساحة تزيد عن ٢,٥ كيلومتر مربع.

وقد سجلت محافظة دمياط، المعروفة بصناعة الأثاث باعتبارها مصدرًا رئيسيًا للدخل، صفر بطالة (أدنى معدل بطالة في البلاد) وشهدت تدفق العمال القادمين من المحافظات المجاورة مثل الدقهلية والغربية. لكن في السنوات القليلة الماضية، واجه القطاع تحديات مختلفة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث يبلغ المعدل الحالى ٨٪.

يتميز منتجع رأس البر بموقع فريد يشكل بانوراما رائعة تقع عند نقطة التقاء نهر النيل مع البحر الأبيض المتوسط عند «اللسان» على شكل مثلث. وقد شهد المنتجع تطورًا هائلًا جعله في صدارة منتجعات الجمهورية في السياحة المحلية.

كما توجد بالمحافظة العديد من الاستثمارات مثل تجميد وتعبئة الخضروات والفواكه بالمنطقة الصناعية الحرة بمدينة دمياط الجديدة، والصناعات الخشبية، والصناعات المكملة لصناعة الأثاث.

ومن الجدير بالذكر أن إنشاء ميناء دمياط والطريق الدولي السريع والمناطق الصناعية بدمياط الجديدة غير بشكل كبير منظور التنمية في محافظة دمياط. ومع ذلك، فإن استراتيجية التنمية العمرانية المقترحة في الإستراتيجية الإقليمية لدمياط لم تكن ناجحة تمامًا في تحقيق توزيع أكثر توازنًا للسكان والنشاط الاقتصادي على الأراضي الزراعية المحدودة. وقد أخفق محور التنمية الجديد بين الشرق والغرب في استيعاب النمو السكاني بالمحافظة أو تخفيف الضغط عن محور التنمية بين الشمال والجنوب على فرع دمياط. ويرجع خن محور التنمية بين الشمال والجنوب على فرع دمياط الجديدة وعدم تمكن كفر سعد وكفر البطيخ من الوصول إلى حجم سكاني قادر على إنشاء مراكز حضرية ثانوية ذات جدوى اقتصادية.

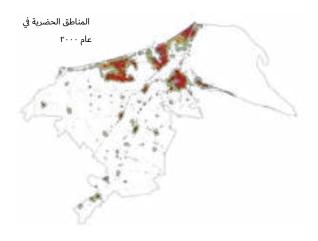


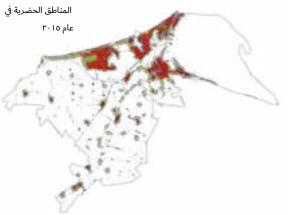
استخدام الأراضي

تتكون أراضي المحافظة من رواسب نهرية ترسبت على مدار آلاف السنين. وتشمل معالمها الجغرافية المهيمنة نهر النيل والدلتا، اللذين يغطيان ٤,٦٪ من مساحة المحافظة، بينما توجد الضفاف الرملية والمستنقعات المالحة على طول الساحل. وتمتد الكثبان الرملية بمحاذاة الساحل الشمالي للدلتا من شرق بحيرة البرلس حتى الحدود الشمالية لمدينة كفر البطيخ. وتحد هذه المنطقة من الجنوب أشجار النخيل الكثيفة، وبانتقالها إلى الداخل بعيدًا عن الشاطئ الشمالي، تبدأ مناطق المروج والمستنقعات والبرك تسيطرعلى طبيعة المنطقة.

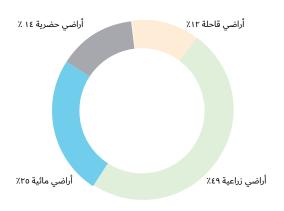
لقد مرت الدلتا بعدد من مراحل التوسع والتكدس مع مرور الوقت. ومع ذلك، خلال القرن ونصف القرن الماضيين، ساهم بناء السدود والقناطر على طول المجرى العلوي والسفلي لنهر النيل في الانكماش التدريجي لحجم الدلتا. وتشكل الأراضي المزروعة في المحافظة حوالي ٧٤٪ من مساحة الأرض، فيما تغطي المياه أكثر من ٢٠٪ من مساحة المحافظة. وتقع الأراضي القاحلة بشكل رئيسي على الشريط الساحلي وهي غير مناسبة للإمكانات الزراعية بسبب ارتفاع نسبة الملوحة. ويقسم نهر النيل المحافظة إلى قسمين، يحمل المياه على طول فرعه الشرقي عبر الدلتا من القاهرة إلى البحر الأبيض المتوسط. ومنطقة الدلتا، الواقعة على ضفتي نهر النيل، هي المسؤولة عن إنتاج معظم المحاصيل المزروعة في دمياط.

وعلى الرغم من زراعة المحاصيل المتنوعة في المحافظة، إلا أن محاصيل القمح والبرسيم الطويل هي السائدة خلال فصل الشتاء، بينما تكثر زراعة الأرز خلال فصل الصيف. وتربة المنطقة المتكونة من الترسبات النهرية تكون بشكل عام رملية (كلسية) وتعاني من سوء الصرف، إذ يقل منسوب المياه الجوفية فيها غالباً عن ١٥٠ سم تحت سطح الأرض، مما يؤدي إلى ارتفاع ملوحة التربة.





الشكل (٢٤) المناطق الحضرية في عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ – المصدر: موثل الأمم المتحدة



الشكل (٢٣) نسب أشكال السطح الجغرافي للأرض في محافظة دمياط – المصدر: موئل الأمم المتحدة

البيئة

التحديات البيئية

وتتدهور جودة المياه الجوفية نتيجة للتلوث الناتج عن مياه الصرف المنزلية ومياه الصرف الصحي التي تحتوي على مواد كيميائية زراعية، كما أن مستويات الملوحة عالية للغاية. ورغم أن هذا أمر مثير للقلق، إلا أنه يمكن القول إن معظم مياه النيل وقنوات الري ما تزال غير ملوثة. وتشهد جودة المياه في بحيرة المنزلة تدهورًا كبيرًا¹¹، كما أن المستويات المسجلة للعديد من المواد الثقيلة تتجاوز الحدود المسموح بها بأكثر من ٢٠ مرة. أما بالنسبة للمعايير الكيميائية المياسية (إجمالي المواد الذائبة، الأكسجين الكيميائي، الأكسجين البيولوجي، الفوسفات) فإن القيم المسجلة تتجاوز الحدود المسموح بها بنحو ثلاث إلى عشر مرات، ويعود جزء كبير من أسباب تدهور جودة المياه إلى عاملين: زيادة أحمال تلوث المياه الواردة وانخفاض كميات مياه البحر الداخلة إلى البحيرة منذ إغلاق القنوات بين البحيرة والبحر عام ١٩٦٧ ٢٠٤.

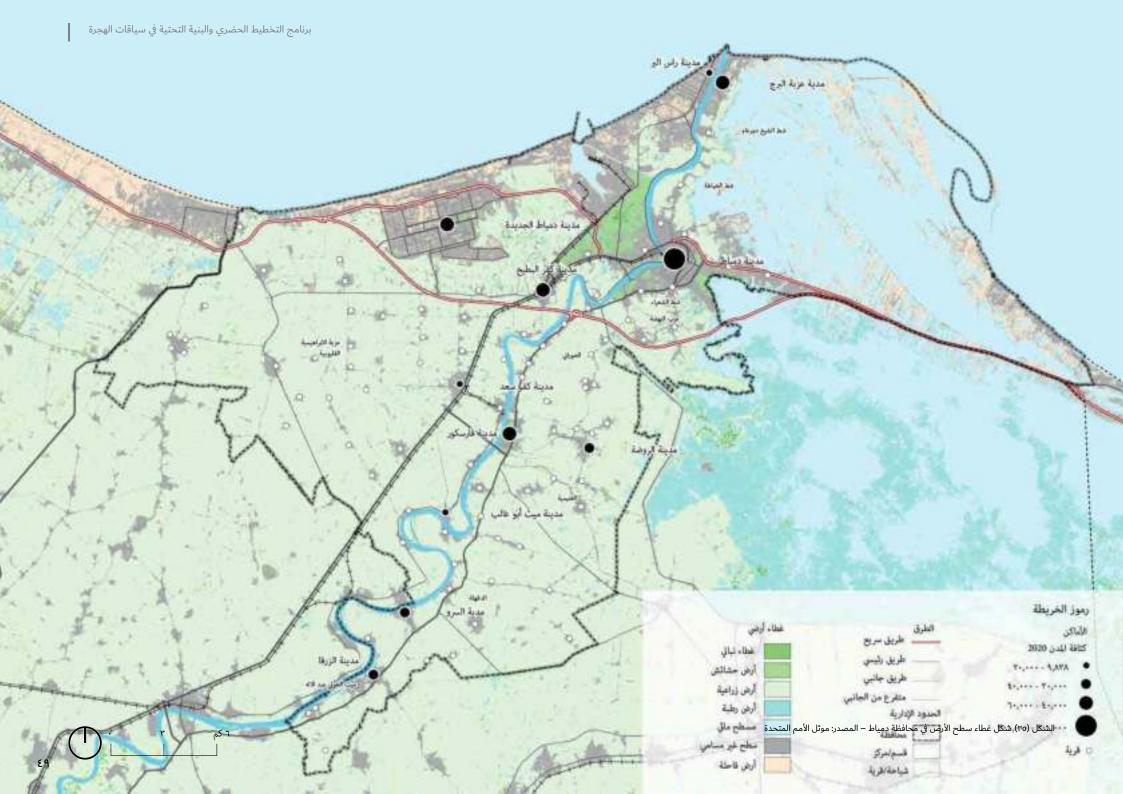
وقد انخفضت كمية المياه العذبة والطمي التي يتم تصريفها من نهر النيل إلى البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير، خاصة مع بناء السد العالي في أسوان. ونتيجة لذلك، شهدت محافظة دمياط تأكلًا كبيرًا في خطها الساحلي، حيث بلغ ٠٠٠ مترًا خلال ١٠ سنوات تقريبًا (١٩٨٣ - ١٩٩٥). ويستمر التآكل بشدة مع التوسع الحضري المستمر على طول ضفاف النهر والساحل. وقد تم قياس متوسط معدلات تغير الخط الساحلي من -٣٥ م/سنة إلى ٤٠ م/سنة من الأقمار الصناعية وتم التحقق منه على الأرض اعتمادًا على تدابير الحماية المطبقة واتجاه الخط الساحلي فيما يتعلق بالعمليات البحرية ٤٠.

علاوة على ذلك، ونظرًا لموقعها في منطقة ساحلية منخفضة، أي منطقة دمياط، تتأثر دمياط بشكل كبير بالآثار الضارة لتغير المناخ. وتتعرض المحافظة لتهديدات كبيرة تتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر، والتي لها تداعيات اجتماعية واقتصادية حرجة على دلتا النيل، بما في ذلك فقدان الموارد الزراعية والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الرئيسية. وبناءً على توقعات جامعة المنصورة، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد يمكن أن يغمر ما يقرب من مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد يمكن أن يغمر ما يقرب من إجمالي أراضيها...

يزداد معدل الارتفاع العالمي لمستوى سطح البحر، وهبوط الأرض والزلازل: وتشير تقديرات العديد من دراسات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) ارتفاع مستوى سطح البحر العالمي بما يصل إلى متر واحد، حتى أن بعض الدراسات أشارت إلى أن ما يقرب من ثلث الأراضي في دلتا النيل سوف تغمرها المياه بحلول عام شخص سيضطرون إلى الانتقال إلى أماكن إقامة جديدة. وباعتبارها جزءًا من منطقة الدلتا المتضررة من الزلازل، يوجد في دمياط موقعان نشطان تاريخيًا: أحدهما بالقرب من مدينة رأس البر والآخر بالقرب من مدينة جمصة. وفي عام ١٩٨٨، ضرب زلزال قوي المنطقة على غرار زلزال عام ١٩٥٥.

وتتعرض المنطقة لفيضانات المياه السطحية الغزيرة، خاصة في المناطق الحضرية ذات النفاذية السطحية المنخفضة. قد يحدث نقص أو تعطل في نظام الصرف الصحي في المناطق الحضرية. وعلاوة على ذلك، فإن الساحل الشمالي معرض للفيضانات الساحلية بمياه البحر بسبب عواصف الرياح الشديدة في نفس وقت المد العالي (عرام العواصف). تواجه المحافظة تحديات بيئية أخرى، تتعلق بشكل رئيسي بتدهور الأراضي وتلوث التربة والمياه أث.

وتنبع هذه التحديات من التوسع الحضري السريع، والاستخدام المفرط للمبيدات الزراعية، والتخلص من النفايات غير المعالجة مباشرة في المسطحات المائية. وعلاوة على ذلك، تظل النفايات الصلبة تمثل تحديًا بيئيًا كبيرًا في دمياط. وهناك حاجة ملحة لإصلاح شامل لآلية إدارة النفايات الصلبة في المحافظة، وخاصة فيما يتعلق بالنفايات المنزلية والزراعية والتخلص من النفايات الخطرة.



الاقتصاد

تتميز التنمية الاقتصادية في دمياط بطبيعتها متعددة الأوجه دون وجود قطاع أحادي يقود النمو الاقتصادي للمحافظة. وهنا تلعب الزراعة والتجارة والصناعة والصناعات الحرفية دورًا محوريًا في التنمية الشاملة لمحافظة دمياط. لكن من المتوقع، وفقًا للخطط الاستراتيجية الإقليمية والمحلية، أن تزداد الأهمية النسبية للصناعات الحرفية في المستقبل القريب. وكذلك من المتوقع أن يكتسب النشاط التجاري أهمية أكبر مع تشغيل ميناء دمياط بالطاقة الاستيعابية المقررة له بالتوازي مع تنمية الصناعات الحرفية.

ومن ناحية أخرى، تعتبر محافظة دمياط أقل محافظات المنطقة مساهمة في مجال الزراعة. ورغم المقترحات الداعية لزيادة فرص العمل في القطاعين الزراعي والسمكي، إلا أن محدودية المساحات الزراعية ستسهم في تراجع حصة العمالة الزراعية لصالح زيادة معدل نمو العمالة الصناعية كنتيجة نهائية لسياسات التنمية المستقبلية التي تركز على نمو القطبين الجديدين للمنطقة، وهما دمياط الجديدة وميناء دمياط. وتتمثل الموارد الاقتصادية بدمياط في الموارد البشرية والطبيعية من الأراضي الزراعية والثروة السمكية والثروة الحيوانية والتي تشكل القوة الاقتصادية الحالية. ولذلك تعتبر الصناعات التحويلية والزراعة وصيد الأسماك من القطاعات الرئيسية التي توفر فرص العمل في المحافظة، حيث يعمل حوالي ١٨٪ من القوى العاملة في الزراعة ٰكُ: وعلى الرغم من أن حوالي ٥٣٪ من القوى العاملة تعمل في القطاع الصناعي، إلا أن هذه نسبة مختلفة عن المعدل الوطني البالغ ١٣٫٩٪. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تكتسب الصناعات الصغيرة أهمية أكبر في دمياط. ومن بين جميع القطاعات، كانت قطاعات السمسرة والعقارات وخدمات الأعمال هي الأسرع نموًا.

وتزخر المحافظة بالعديد من الأنشطة الصناعية التي تعتمد بشكل رئيسي على الاستفادة من الإنتاج الزراعي، حيث توجد عدة مصانع منها مصانع النسيج والمنتجات الغذائية. وتعد صناعة الأثاث والنجارة والأخشاب القطاع الرائد في الصناعات اليدوية بدمياط، حيث تشكل أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الصناعات اليدوية. وقد أثر توقيع مصر على العديد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية، تأثيرًا مباشرًا على الديناميكية الاقتصادية للحكومة، مما زاد من منافستها الدولية وإنتاجها الصناعي الذي يساهم في السوق الدولية.

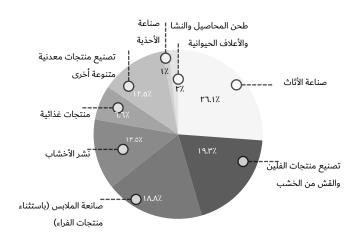
ويشكل الموقع الاستراتيجي لميناء دمياط على البحر الأبيض المتوسط نقطة محورية للتجارة الدولية والتجارة العابرة، مما يفتح إمكانات تنموية لا حصر لها للمحافظة. علاوة على ذلك، تشكل المنطقة الصناعية الحرة الموجودة بالميناء مركزًا اقتصاديًا مهمًا إضافيًا يمكنه استيعاب العمالة والخبرة الفنية من دمياط والمحافظات الأخرى.

القطاع الصناعي: تعتبر محافظة دمياط من أهم محافظات الجمهورية حيث تتعدد بها الصناعات وتتصدرها صناعة الأخشاب (تستحوذ المحافظة على ١٩,٣٠٪ من إجمالي مصانع الجمهورية)، وصناعة الأثاث (٢٦,١٪)، وتجهيز وتقطيع الأخشاب (١٣,٥٪)، وصناعة الأخرى السفن وإصلاحها (١٢,٥٪)، من بين الصناعات المختلفة الأخرى (الشكل ٢٦).

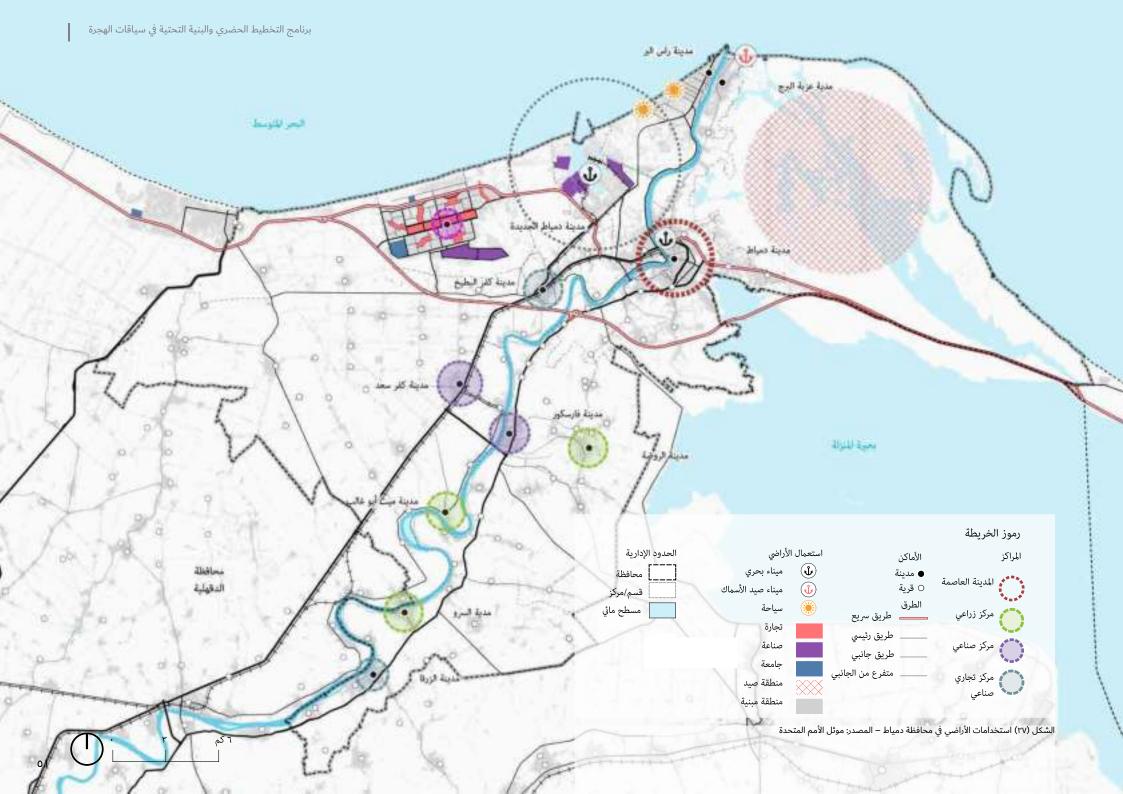
العوامل الرئيسية التي تساهم في التنمية الصناعية في المحافظة هي: (١) توفر السلع شبه المصنعة والمتوسطة التي يمكن استيرادها من الميناء، وكذلك المنتجات الزراعية، (٢) قوة الميزة المكانية النسبية، وروابط الاتصال، وتوافر القوى العاملة الماهرة والمدربة على مستوى المحافظة، (٣) وعدم انقطاع شبكة نقل المواد الخام،

(3) وموقع المحافظة المتميز والمطل على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، (٥) والفرص التنموية القوية في مجال الإنتاج والصناعات السمكية (محافظة دمياط هي الثانية في إنتاج الأسماك على مستوى الجمهورية)، (٦) والصناعات النسيجية المميزة، وصناعة الأخشاب، وفتح صناعات جديدة ومتطورة في مجال الأثاث الخشبي.

قطاع السياحة: تتمتع محافظة دمياط بإمكانات سياحية مميزة، خاصة مع وجود شواطئ ومسطحات مائية متنوعة مطلة على البحر الأبيض المتوسط ونهر النيل. ويمكن العثور على مثل هذه المناطق في منطقتي رأس البر وعزبة البرج في الجهة المقابلة للسان عند ملتقى نهر النيل ومياه البحر الأبيض المتوسط، وبحيرة المنزلة. وتعتمد الموارد السياحية بمحافظة دمياط على السياحة الداخلية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد الإسكندرية، حيث تبلغ حصتها ٢٠٪ من إجمالي السياحة الداخلية بالمنتجعات المصرية. وبالإضافة إلى من إجمالي السياحة الداخلية بالمنتجعات المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المناخ المعتدل والتراث الغني والمعالم السياحية البيئية، مثل بحيرة المنزلة، تضيف إلى فرص التنمية الاقتصادية المحتملة.



الشكل (٢٦) الصناعات في محافظة دمياط – المصدر: خطة العمل البيئية لمحافظة دمياط



معلومات عامة

اللاجؤون

فی دمیاط

متوسط حجم الأسرة

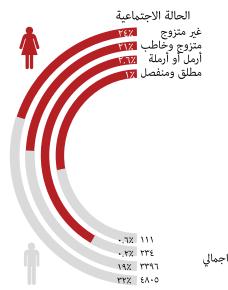
01%

النزوح في دمياط

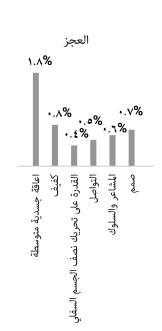
يمثل عدد اللاجئين في دمياط ٢٢٪ من إجمالي السكان على الساحل الشمالي حيث بلغ عددهم ٤١٧٣١ نسمة حتى سبتمبر ٢٠٢١. ومن بين ٩١٣٣ لاجئًا في محافظة دمياط، يقيم ٨٥١١ لاجئًا في دمياط الجديدة حيث يمثل اللاجئون السوريون ٩٩٪ من سكان المدينة. وقد وقع اختيار اللاجئين السوريين على دمياط الجديدة ويرجع ذلك في الأصل إلى الشبكة الاجتماعية الحالية وطلب السوق على حرفتهم (خاصة في النجارة)، بالإضافة إلى القدرة النسبية على تحمل تكاليف المعيشة في دمياط مقارنة بالقاهرة.

ووفقًا للتقييم المشترك للاجئين السوريين في دمياط الجديدة الذي أجرته العديد من الوكالات الدولية في عام ٢٠١٣ وهي: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، ومؤسسة رسالة، فإن تحديات الحماية الرئيسية للاجئين السوريين في دمياط الجديدة تتعلق بإمكانية وصولهم إلى المعلومات الدقيقة: معلومات عن الخدمات المتاحة، والصدمات، والدعم النفسي والاجتماعي، والعزلة الاجتماعية، وسبل كسب العيش، والحصول على السكن المناسب.

ورغم أن إمكانية الوصول إلى التعليم يكفلها القانون، إلا أن التحديات الرئيسية في الوصول إلى التعليم ترتبط بالازدحام الشديد في الفصول الدراسية، واختلافات المناهج الدراسية، وإمكانية الوصول إلى المباني التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويواجه المصريون أيضًا نفس المشكلات. وقد أدى هذا الوضع إلى خسائر فادحة في التحصيل الأكاديمي للاجئين. وفي قطاع الصحة، كانت التحديات الرئيسية تتعلق بجودة الخدمات وتوافرها مثل رعاية ما قبل الولادة والتطعيم للأطفال دون سن الخامسة، ويرجع ذلك أساسًا إلى قلة الوعي بالخدمات المتاحة ونفقات الدواء الياهظة.







من اللاجئين السوريين بعمر ١٨ عاما لايعرفون القراءة والكتابة من اللاجئين حصلوا على التعليم الابتدائي والاعدادي من اللاجئين حصلوا على التعليم العالى

الشكل (٢٨) الأرقام والحقائق المرتبطة بالنزوح في محافظة دمياط – المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين







سياق مدينة دمياط الجديدة

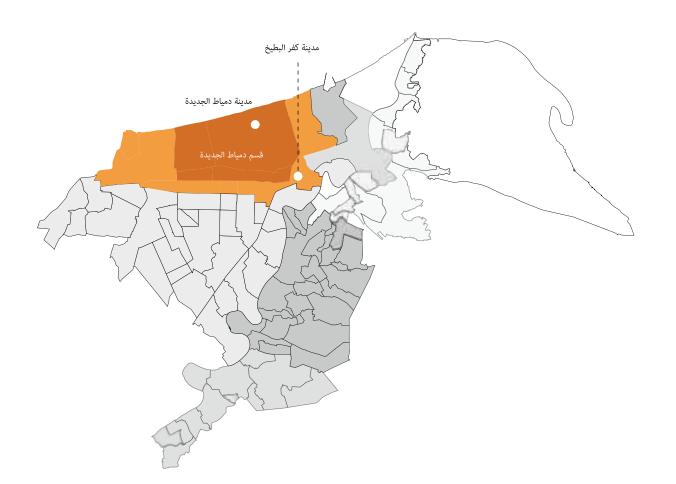


سياق مدينة دمياط الجديدة

منطقة دمياط الجديدة

من المتوقع أن تشكل دمياط الجديدة وكفر البطيخ معًا منطقة فرعية ذات إمكانات اقتصادية متنوعة، خاصة مع تدفق العلاقات القائمة بين المنطقتين، والتي تتعلق بشكل رئيسي بالفرص الاقتصادية والشبكات الاجتماعية. ومع ذلك، فقد تبين أن ضعف البنية التحتية بين المدينتين يعيق النمو المستقبلي للمنطقة، خاصة بالنسبة للعدد الكبير من اللاجئين السوريين الذين يقيمون في دمياط الجديدة.

تم بناء دمياط الجديدة مجازيًا على موقع معقد، حيث يقع البحر الأبيض المتوسط ونهر النيل وميناء دمياط على مقربة منها. وقد جعلتها الإضافات الحديثة مثل الجامعات والمدارس ومراكز الخدمة والحديقة موقعًا حيويًا في محافظة دمياط. ودمياط الجديدة تعتبر مركزًا رئيسيًا لحركة المرور المحلية. وهي واحدة من أكثر المدن تحضرًا على الساحل الشمالي لمصر ومن بين أغلى المناطق^{٨٤}. وتلعب البنية التحتية الجيدة الحالية دورًا رئيسيًا في استضافة اللاجئين. وعلى الجانب الآخر تتمتع مدينة كفر البطيخ بدور ديناميكي في كونها تمثل موقعًا متعدد الأوجه قريب من دمياط الجديدة ودمياط القديمة والميناء. إن مجاوراتها شبه الحضرية والبنية التحتية غير الملائمة تجعلها مكانًا لا يرغب اللاجئون في الإقامة فيه. وتوجد مساحة زراعية تحيط بكل من دمياط الجديدة وكفر البطيخ. ومع ذلك، فإن قرب المدينة من أفران الفحم له تأثير سلبي بشكل خاص على البيئة ويشكل خطرًا صحيًا على كل من يعيش هناك. كما أن بنيتها التحتية سيئة. ومن حين لآخر، تقدم دمياط الجديدة خدمات لكفر البطيخ عندما يتنقل السكّان للعمل وزيارة الأقارب والترفيه.



الشكل (٢٩) الأقسام الإدارية للمناطق في محافظة دمياط – المصدر: موئل الأمم المتحدة



لمحة موجزة حول كفر البطيخ

يقع مركز كفر البطيخ شمال محافظة دمياط حيث يحده نهر النيل من الجهة الشرقية. ويشمل نطاقه مدينة كفر البطيخ – عاصمة المركز – والوحدات المحلية للقرى (الرياض، البساتين، أم الرضا، الركابية، جمصة). وتبلغ المساحة الإجمالية لمركز كفر البطيخ TYVY كيلومتر مربع، وتمثل ٢٣,٩٪ من مساحة المحافظة. وقد صدر القرار الوزاري رقم ٢٠٧٢ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء قسم شرطة كفر البطيخ (القسم) بمديرية أمن دمياط، ومكوناته الإدارية هي: مدينة كفر البطيخ والقرى البالغ عددها ١٢ قرية المحيطة بها. بالإضافة إلى ذلك صدر القرار الوزاري رقم ٢٠٨ لسنة ٢٠١٠ بإنشاء الوحدة المحلية لمركز كفر البطيخ وعليه تم إنشاء الوحدة المحلية لمركز كفر البطيخ

ويتوسط كفر البطيخ محافظة دمياط، حيث يحده من الشرق نهر النيل. وتقع مدينة كفر البطيخ شرق مركز كفر البطيخ. ويحيط بها مجموعة من القرى مثل قرى عزبة النجارين من الشمال، وعزبة كحيل من الجنوب، وعزبة السواحل من الشرق، وعزبة الهاوشم من الغرب. ونظرًا لموقع المدينة، حيث تحيط بها الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية من كافة الاتجاهات فقد أدى النمو العمراني العشوائي للمدينة على فترات زمنية مختلفة إلى انخفاض الكثافة السكانية للمدينة. ومع ذلك تظل مدينة كفر البطيخ من أصغر المدن من حيث حجم السكان على مستوى المحافظة.

وقد أُطلق على مدينة كفر البطيخ هذا الاسم لشهرتها قديمًا بزراعة البطيخ فيما كانت تُعرف أيضًا بأرض الأودية.

وتتميز مدينة كفر البطيخ بموقعها الجغرافي، حيث إنها البوابة الرئيسية لمحافظة دمياط، حيث تمر بها عدة طرق إقليمية ومحلية وهي (طريق دمياط المنصورة، طريق ميناء دمياط، رأس البر، منتجع جمصة). (طريق محطة كهرباء كفر البطيخ وطريق كفر سليمان البحري).

تتمتع المدينة بالعديد من الفرص الاقتصادية التي تلعب دورًا رئيسيًا في تطوير منطقة حضرية مزدهرة. إن الميزة التنافسية في صناعة الأثاث، إلى جانب موقعها الاستراتيجي بالقرب من ميناء دمياط، تجعل المدينة كيانًا ديناميكيًا يقف على حافة الطريق الدولي والإقليمي لمنتجات التصدير النهائية والخشب الخام.

ورغم وجود العديد من المزايا الزراعية والموقع الاستراتيجي لمدينة كفر البطيخ، إلا أن المدينة تعاني من ضعف الاقتصاد بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الأخشاب، بالإضافة إلى عدم وجود مراكز تسويق، ووجود الآفات الزراعية، وعدم توافر الأرض الفضاء لإقامة الأنشطة الزراعية والسياحية. ومن أكبر المشكلات البيئية في المدينة وجود كميات كبيرة من النفايات الصلبة والعضوية، خاصة الناتجة عن الأنشطة الزراعية والصناعات الخشبية. ورغم شهرة المدينة بأثاثها ومحاصيلها، إلا أنها تفتقر إلى الاستغلال الأمثل لهذه النفايات الصلبة، بسبب عدم وجود حوافز اقتصادية لجذب المستثمرين إلى مشروعات إدارة النفايات. والأسوأ من ذلك أن العديد من المزارعين يحرقون أنواعًا معينة من المخلفات الزراعية لإنتاج الفحم لإدرار الدخل، مما يؤدي إلى كارثة بيئية تصل إلى المناطق المحيطة. وفي الوقت نفسه، تعاني مدينة كفر البطيخ من عدم وجود إدارة فعالة للتنمية المدينة، مع محدودية دور الحكومة المحلية في تنمية المدينة، حيث لا توجد ميزانيات مخصصة لمثل هذه التدخلات.

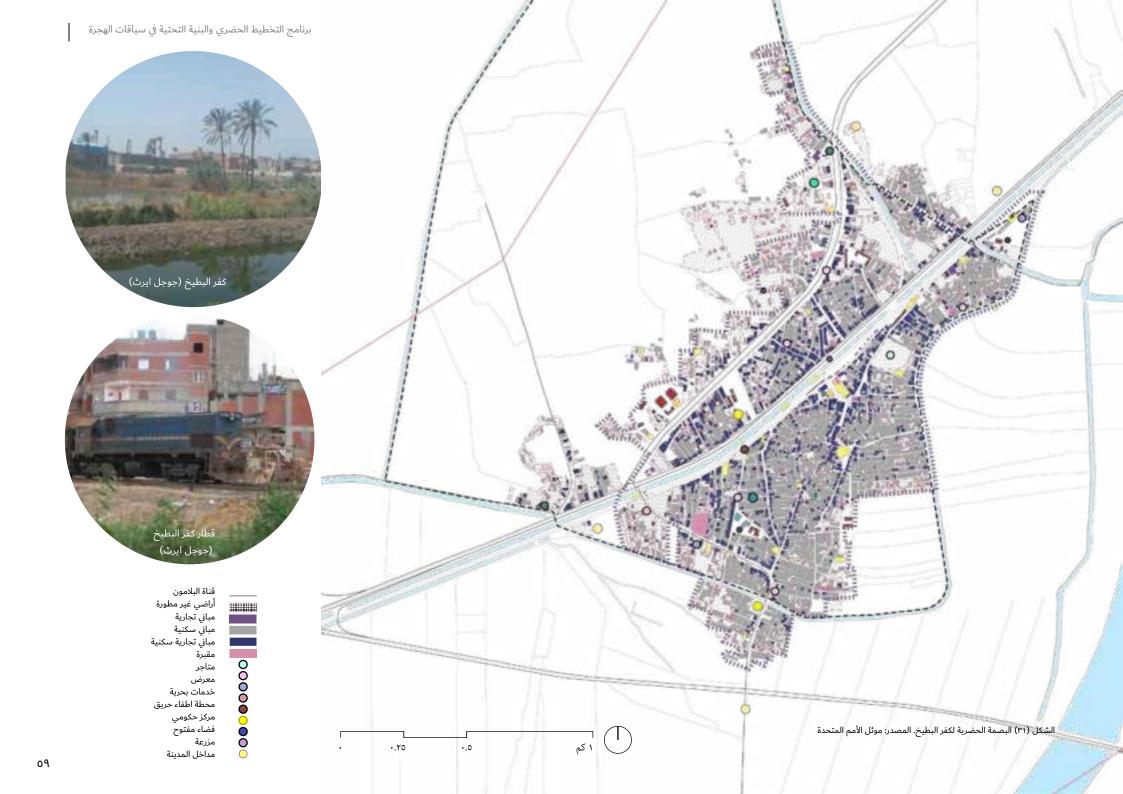
وعلى مستوى البيئة العمرانية، أدى النمو العشوائي للمدينة إلى التعدي على الأراضي الزراعية مما ترتب عليه انتشار الملوثات البيئية والبصرية والصوتية مما أثر على الطبيعة والسكان.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من التغطية الكاملة لشبكة المياه، فإن جودة المياه الصالحة للشرب لا تزال تمثل مشكلة وتحتاج إلى التدخل العاجل. وباقي أحياء كفر البطيخ لم يتم توصيلها بشبكة الصرف الصحي. والطرق في حالة سيئة مما يؤثر على إمكانية الوصول والنقل.

ويمكن للظروف الحالية للسكان والبنية التحتية في كفر البطيخ أن تجعل العديد من التداعيات المتعلقة بقصور الرعاية الصحية أكثر إلحاحًا. ومن الأمثلة المباشرة على ذلك افتقار المدينة إلى المراكز الطوارئ. ويشكل التعليم تحديًا رئيسيًا آخر يواجه المدينة، حيث يبلغ معدل الأمية ٢٤,٤٨٪ من إجمالي السكان أث

مؤشر الخدمات التعليمية

البطالة ٤,٨٣٪ الأمية ٢٤,٤٨٪



دمياط الجديدة - سياق الإدارة والحوكمة

مدينة دمياط الجديدة هي إحدى المجتمعات العمرانية الجديدة التي أنشئت بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ٥٤٦ لسنة المثلث بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ٥٤٦ لسنة الأول من المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وكان الهدف الرئيسي من إنشائها هو توفير قطب تنموي يتكامل مع المدينة القائمة (مدينة دمياط) لحل التحديات الحالية لمحافظة دمياط والمدينة الحالية، مثل توفير فرص اقتصادية وتوظيفية جديدة، ومناطق توسعية جديدة للأنشطة الإنتاجية (الصناعة والسياحة).

وتقع مدينة دمياط الجديدة شمال محافظة دمياط، وتمتد على ساحل البحر الأبيض المتوسط بطول ٩ كيلومترات. كما أنها تقع على بعد ٤,٥ كيلومتر من ميناء دمياط. ويمكن الوصول إلى المدينة من خلال طريق الساحلي الدولي وطريق دمياط – كفر الشيخ.

وتبلغ المساحة الإجمالية لمحافظة دمياط الجديدة حوالي ٤٣,٩ كيلومتر مربع - ١٠٨٤٧,٩٣ فدانًا/آكر. ويقدر إجمالي عدد سكان المدينة بحوالى ٧١٣٤٢ نسمة عام ٢٠٢٢.

وتنقسم المدينة إلى ستة مناطق. تتكون كل منطقة من ٦ مجاورات، وبعض هذه المناطق مخصص للمناطق السكنية والمرافق العامة، والبعض الآخر مخصص للأنشطة الاقتصادية والتجارية. وتوفر دمياط الجديدة أكثر من ٤٠٤٢٨ وحدة سكنية مقسمة إلى مشروعات القطاع الخاص والمشروعات الاجتماعية. وبجانب المناطق السكنية بدمياط الجديدة، هناك أيضًا مناطق مخصصة للأنشطة التجارية والسياحية والتحاربة والصناعية:

المنطقة المركزية، والمنطقة الساحلية، والمنطقة الصناعية. وتمتد المنطقة الصناعية على مساحة ٥٦٠ فدان/آكر، وتضم صناعات مثل الجلود والأثاث والملابس والصناعات الهندسية. ويبلغ عدد المصانع في هذه المنطقة ٤٤٤ مصنعًا ٥، منها مصنع قلعة الكرتون، ومصنع شومان، ومصنع موبيليانا للأثاث، ومصنع غزالة للشاحنات.

تحتضن المدينة مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية لدعم المصريين وغير المصريين.





وتنقسم المدينة إلى ستة مناطق، المنطقة المركزية التي تضم المرافق والخدمات العامة وتقسم الأحياء السكنية إلى قسمين: الجزء الشمالي الذي يضم الأحياء السكنية أرقام ٢ و٣ و٥ و٦ والجزء الجنوبي يضم الأحياء السكنية أرقام ١ و٤.

وتقع الأنشطة الصناعية ومنطقة المقابر جنوب المدينة.



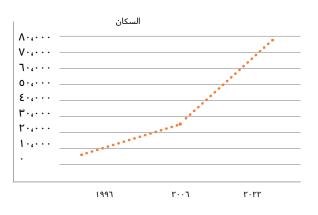
الشكل (٣٢) الأحياء والمجاورات و تقسيمها في دمياط الجديدة – المصدر: موئل الأمم المتحدة

التركيبة السكانية والنمو الحضري

وباعتبارها مجتمعًا حضريًا جديدًا، فإن مدينة دمياط الجديدة مجهزة تجهيزًا جيدًا لاستيعاب كافة الاستثمارات اللازمة لتوفير الخدمات والمرافق الأساسية التي تخدم جميع فئات المجتمع. وتمتد المساحة العمرانية المنشأة فيها إلى مساحة ٢٥٠٠ فدان/آكر، متضمنة مناطق سكنية وخدمية وصناعية وسياحية وترفيهية و...

وفي عام ٢٠٠٦، بلغ عدد سكان مدينة دمياط الجديدة حوالي ٢٧٠٢٨ نسمة معدل النمو السكاني بنحو ٢,٤٪ سنويًا بسبب عوامل مختلفة منها الهجرة من الريف إلى الحضر، وتركيز الأنشطة الاقتصادية والخدمات في المناطق الحضرية، ولكن الأهم من ذلك، تدفق اللاجئين. ويقدر عدد سكان المدينة بنحو ٧١٣٤٢ نسمة في عام ٢٠٢٢، ومن المستهدف استيعاب ٥٠٠ ألف نسمة.

وكما توضح خريطة نمو دمياط الجديدة، فقد مرت المدينة بمراحل مختلفة طوال السنوات الماضية. ففي البداية، يُلاحظ أن مساحات واسعة من المنطقة الصناعية والمنطقة المركزية والعديد من المناطق السكنية، خاصة في المناطق الأولى والثانية والرابعة وبعض المناطق السياحية، قد تم تطويرها في البداية في عام ٢٠٠٠، وتبع ذلك نمو في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ وتحديداً في المناطق الثالثة والخامسة والسادسة والمناطق السياحية في المناطق الساحلية. ثم، في عام ١٢٠١، حدث نمو كبير في المنطقة الخامسة وتم توفير بعض الخدمات الإقليمية، مثل جامعة دمياط. وأخيرًا، في عام ٢٠١٦، تم تطوير العديد من القرى السياحية في المنطقة الخامسة.



الشكل ٣٣: الاتجاه السكاني من ١٩٩٦ إلى ٢٠٢٢ في دمياط الجديدة المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٦ و٢٠٠٦، والتوقعات السكانية عام ٢٠٠٢

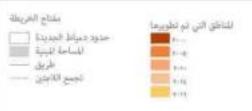


ورشات عمل ومجموعة تركيز الأطفال في كفر البطيخ المصدر: موئل الأمم المتحدة

برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة الحر المتوسط ٦٣

وجهات نظر من المجتمع

أكد السكان خلال حلقات العمل التي عقدت مع المجتمع المحلي واللاجئين أن معظم اللاجئين السوريين سكنوا أقدم أحياء المدينة منذ تأسيسها والتي ترجع إلى أكثر من ٢٠ عاماً. وتعاني الهياكل والبنية التحتية للصرف الصحي في تلك المناطق من التهالك.



الشكل (٣٤) خريطة النمو في دمياط الجديدة – المصدر: موئل الأمم المتحدة



الكثافة السكانية وتوزيع السكان

وفقًا لمعايير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، فإن التجمع السكاني/المركز الحضري عالي الكثافة لا تقل كثافته عن ١٥٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع ويكون الحد الأدنى لعدد السكان ٥٠٠٠٠ نسمة. وتبلغ الكثافة السكانية الحضرية بمدينة دمياط الجديدة (إجمالي السكان/إجمالي المساحة الحضرية أو المبنية) حوالي (٢٦٤٤,٠٣ نسمة/كم٢). وبالمقارنة تبلغ الكثافة السكانية الصافية (إجمالي السكان/إجمالي المساحة السكنية) حوالي (٨٥,٥٠٠ نسمة/كم٢) وهي أعلى من متوسط المراكز الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.

وبحسب (الشكل ٣٥)، فإن التوزيع السكاني يوضح أنه كلما انتقلنا إلى الأجزاء الجنوبية والشرقية وبعض الأجزاء الشمالية الغربية من المدينة، تزداد الكثافة السكانية. ويلاحظ أن اللاجئين يتركزون بشكل كبير في مناطق الجنوب الغربي حيث يميلون إلى الاستقرار بالقرب من الأنشطة الاقتصادية (الأنشطة الصناعية والتجارية) قدر الإمكان، ونظرًا لكون هذه الأجزاء من أقدم المناطق في المدينة منذ تأسيسها، والتي قد تكون أسعارها في متناول الفئات محدودة الدخل. وتتوافق المناطق التي تتميز بالكثافة السكانية الأعلى مع المناطق التي يتواجد فيها عدد أكبر من اللاجئين.



استخدام الأراضي

تنقسم استخدامات الأراضي داخل مدينة دمياط الجديدة إلى عدة استخدامات كما يلي:

- تنقسم الاستخدامات السكنية إلى مشروعات القطاع الخاص والمشروعات الاجتماعية.
- استخدامات الخدمة تشمل الخدمات التجارية والتعليمية والصحية والإدارية والترفيهية والثقافية والدينية.
- الأراضي المختلطة واستخدامات أخرى مختلفة تتمثل في الأراضي التجارية والعسكرية والأثرية والزراعية والأراضي الفضاء.
- الطرق بدرجاتها المختلفة ومواقف السيارات ومواقف السيارات الإقليمية أو المحلية.

تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي الفضاء بمدينة دمياط الجديدة ١,٦ كيلومتر مربع.

ووفقًا للمسح الميداني الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٧، يمكن ملاحظة أن إجمالي مساحة استخدامات الأراضي بالمدينة تبلغ حوالي ٩٠٣٧,٧ فدان/آكر، ويمكن تحليلها على النحو التالي:

الاستخدام السكني:

تبلغ مساحة المناطق السكنية حوالي ٤٢٩٦٫٧ فدان/آكر، تمثل حوالي ٤٨٪ من إجمالي مساحة استخدامات الأراضي بالمدينة ُ ٩٠

توفر دمياط الجديدة أكثر من ٨٦٤٠٤ وحدة سكنية وهي كما يلي:

- السكن المتميز: ويشمل ٩٨٤ وحدة سكنية
- السكن المتوسط (دار مصر): ويشمل ٧٢٧٢ وحدة سكنية
 - السكن الفاخر (جنة): ويشمل ٣١٤٤ وحدة سكنية
 - سکن مصر: ویشمل ۳۸۶۰ وحدة سکنیة

الخدمات:

بلغت المساحة الإجمالية للخدمات بمختلف أنواعها، وفقاً لنتائج المسح الميداني عام ٢٠١٧، نحو ١٠٧٧،١ فدان/آكر، وتمثل ١٤٪ من إجمالي مساحة استخدامات الأراضي بالمدينة، وهي موزعة على النحو التالى:

١) الخدمات التعليمية:

وتتنوع هذه المؤسسات بين التعليم الثانوي العسكري، والتعليم المهني الحكومي، و٢٦ مدرسة ابتدائية وثانوية. كما تضم أيضًا مدرسة دولية وخمس مدارس خاصة، وهي مدرسة طيبة المتميزة للغات، ومدرسة النيل المصرية، ومدرسة النظام الياباني، وجامعة حورس، وجامعة دمياط.

٢) الخدمات الصحية:

وتشمل المؤسسات الصحية المستشفيات الخاصة، والمستشفى العسكري الذي أنشأةه الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، والمستشفى العام، ومستشفى متخصص للاضطرابات النفسية والعصبية بالحي الرابع، ومستشفى جامعة الأزهر، ومستشفى دار العيون، ومستشفيات الشروق، بالإضافة إلى مركز طبي ومحطة للإسعاف.

٣) الخدمات الدينية والاجتماعية:

يوجد حوالي تسع مؤسسات للخدمات الاجتماعية وكنيسة واحدة

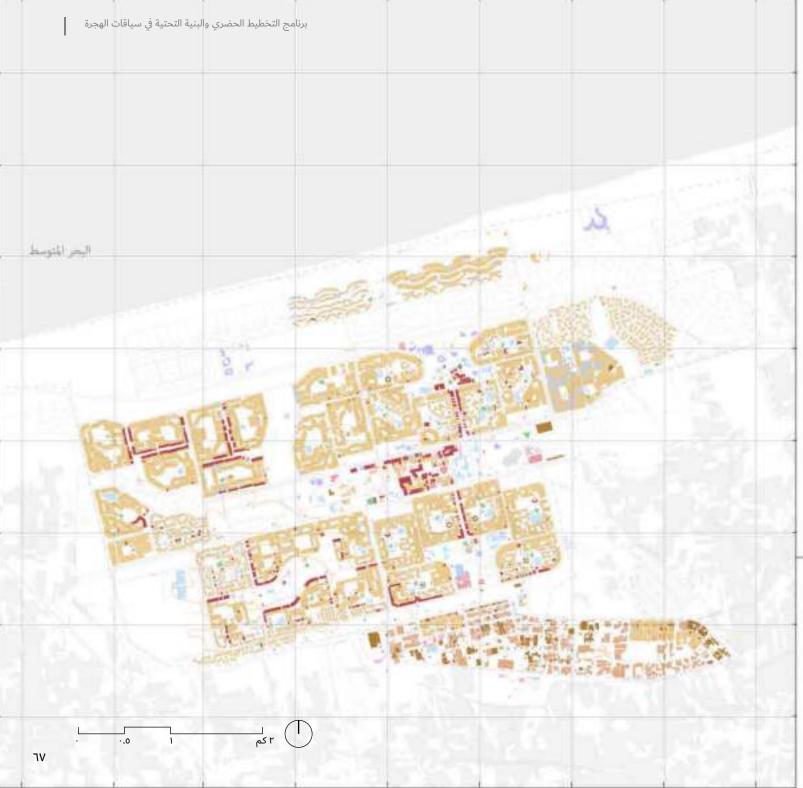
و۲۲ مسجدًا.

٤) الخدمات العامة الأخرى:

توجد منشآت رياضية مثل نادي وادي دجلة، ونادي المستقبل، ونادي المهندسين الرياضي، واستاد دمياط الجديدة. كما توجد أيضًا خدمات ترفيهية، مثل: حديقة دمياط الجديدة العامة، وقصر ثقافة دمياط الجديدة. أما عن الخدمات التجارية فيوجد مركزان للتسوق، وتسعة فنادق، والعديد من المقاهي والمطاعم.

الصناعات:

تبلغ المساحة الإجمالية للمناطق الصناعية حوالي ٩٩٦,٩ فدان/آكر، تمثل حوالي ١٩١، من إجمالي استخدامات الأراضي بالمدينة. ويبلغ عدد مناطق المصانع حوالي ٥١٠ مصانع منتجة. كما يوجد ٩٧ مصنعًا تحت الإنشاء.



تتميز غالبية الأراضي بمدينة دمياط الجديدة من حيث توزيع استخدامات الأراضي بأنها أراضي سكنية والتي تمثل أعلى نسبة بنسبة ٨٤٪. ومن ناحية أخرى، تبلغ نسبة المساحات المخططة. والمفتوحة حوالي ٨٣٪ من المساحات المخططة. ويتبع الاستخدام التجاري للأراضي في دمياط الجديدة الطرق الرئيسية والثانوية، كما يوجد تركيز للمناطق التجارية والمختلطة الاستخدام في المنطقة الصناعية والأجزاء الوسطى الشرقية من المدينة. وكما ذكرنا سابقاً، يعيش معظم اللاجئين في مناطق صناعية وتجارية شديدة التحضر. ويرجع ذلك إلى سهولة الوصول إلى سبل كسب العيش والخدمات.



النشاط الاقتصادي

مثل غيرها من البلدان، عادة ما تشتمل المباني متعددة الاستخدامات في مصر على مرافق خدمية تجارية في الأدوار الأرضية. وتشغل الأراضي التجارية والاقتصادية بمدينة دمياط الجديدة حوالي ١٤٪ بمساحة إجمالية تبلغ حوالي ١٣٠٠ متر مربع. ووفقًا لقانون هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، لا يُسمح بالاستخدام المختلط للمباني بشكل كامل، وفي كثير من الحالات يحظره القانون، ولهذا السبب يمكن اعتبار النسبة منخفضة.

وكما هو موضح في خريطة التحليل الاجتماعي والاقتصادي، فإنه يظهر تركز المراكز الاقتصادية في المحور الرئيسي لمدينة دمياط (المحور التجاري) بجانب التجمع في وسط كل حي بما يتوافق مع استخدامات الأرض التي حددها المخطط الرئيسي. ومع ذلك، تظهر العديد من الأنشطة الاقتصادية في جنوب شرق مدينة دمياط الجديدة، حيث تقع المنطقة الصناعية. وبالإضافة إلى ذلك، توجد الأنشطة الاقتصادية بشكل رئيسي على الطرق الرئيسية والكبرى بالمدينة، والتي تتميز بالوضوح والتردد العالى.

على الرغم من أن ما يقرب من ٩٥٪ من سكان المدينة يمكنهم الوصول إلى الأنشطة التجارية في غضون ٣٠ دقيقة سيرًا على الأقدام، إلا أن المنطقة الصناعية تظل بعيدة نسبيًا وأقل سهولة في الوصول إليها من المراكز الاقتصادية الأخرى في المدينة. وتصل وسائل النقل العام تقريبًا إلى أطراف هذه المنطقة، ومع غياب وسائل التنقل البديلة، يظل الوصول إلى المنطقة الصناعية يمثل تحديًا للعمالة المقيمة. ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة قد أطلقت مؤخرًا، إلى حد ما، القيود المفروضة على تعديل استخدام أراضي المباني، مما سمح بانتقال أكثر سلاسة من الاستخدام السكنى إلى الاستخدام التجاري في جميع أنحاء المدينة من الاستخدام السكنى إلى الاستخدام التجاري في جميع أنحاء المدينة

وتمتلك المدينة إمكانات كبيرة لتحقيق المزيد من الازدهار الاقتصادي، خاصة مع ما يتوفر لديها من المساحة، ورأس المال البشري، والموقع الاستراتيجي. ومن المسلم به على نطاق واسع أن المراكز الاقتصادية الرئيسية تنقسم إلى قطاعات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة. وفي المقابل، تصنف المنشآت التجارية والصناعية التي

تساهم بشكل مباشر في اقتصاد المنطقة على أنها قطاع اقتصادي مباشر، بينما تصنف المرافق مثل البنوك والتعليم والمراكز الطبية على أنها من القطاع الاقتصادي غير المباشر.

وتحظى دراسة المنطقة بأهمية كبيرة لأنها تعكس الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في المدينة. أما بالنسبة لمدينة دمياط الجديدة، فسيتم تسليط الضوء على الموارد البشرية وسوق العمل من خلال مناقشة عدة نقاط، مثل عدد المشتغلين الذين تزيد أعمارهم عن 10 عامًا حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وصولاً إلى الأنشطة التي تشكل قاعدة الاقتصاد وعدد العاملين في مختلف القطاعات الإنتاجية. وفيما يتعلق بتصنيف المشتغلين حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية فإن ما يمكن ملاحظته هو أن نسبة المشتغلين بلغت حوالي Λ % من إجمالي المشتغلين بمحافظة دمياط Ω 00. من إجمالي سكان دمياط الجديدة ، وانخفضت يشكلون حوالي Ω 00. من إجمالي سكان دمياط الجديدة ، وانخفضت هذه النسبة بنسبة Ω 17. مقارنة بعام Ω 17. Ω 10. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الذكور المشتغلين بلغت حوالي Ω 18. من إجمالي المشتغلين بلغت حوالي Ω 18.

قطاع التعليم:

يمثل هذا القطاع النشاط الرئيسي والرائد في المدينة، حيث يعمل حوالى ١٨٣٣٪ من القوى العاملة في المؤسسات التعليمية.

أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي:

وتعتبر من الأنشطة الرئيسية في دمياط الجديدة، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن هذه الأنشطة تخدم فئة واسعة من الأفراد، سواء المصريين أو غير المصريين (اللاجئين وملتمسي اللجوء). وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من ٨٪ من إجمالي العاملين يعملون في هذه القطاعات ٠٠.

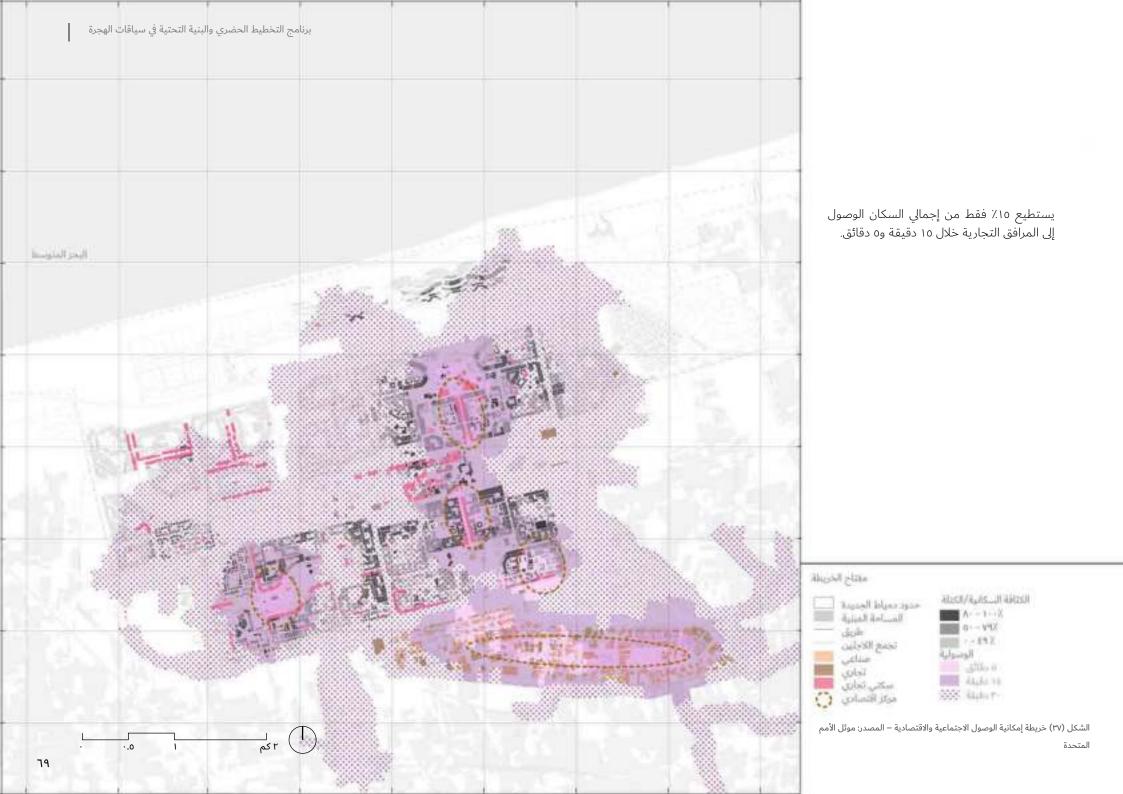
القطاع التجاري:

وتشمل القطاعات الرئيسية تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات والسيارات والدراجات النارية، والمعلومات والاتصالات، والمالية والتأمين، والعقارات، والفنون والترفيه، والأنشطة الترفيهية. وخلال السنوات القليلة الماضية، شهدت المدينة زيادة في المعاملات

التجارية والمشروعات، وتم إنشاء مراكز تسوق ومولات ومراكز تجارية كبيرة مثل هادي مول وسيتي جراند مول. كما تتوفر العديد من المقاهي والمطاعم والمراكز الرياضية والثقافية.

القطاع الصناعي:

يعمل حوالي ١١٪ من إجمالي العاملين في المؤسسات الصناعية. ومن الجدير بالذكر أن المناطق الصناعية تضم العديد من الصناعات مثل الجلود والأثاث والملابس والصناعات الهندسية. أما بالنسبة لتوظيف اللاجئين، فوفقًا للمسح الميداني الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٧، يمكن القول أن معظم اللاجئين وملتمسي اللجوء بدمياط الجديدة يعملون في الأنشطة التجارية والصناعية.







توجد ثلاثة أنواع من الأنشطة الاقتصادية في المدينة: الأنشطة الصناعية التي تتركز بشكل رئيسي في المنطقة الصناعية في الجزء الجنوبي الشرقي، والأنشطة التجارية وهي متفرقة وتمثل حوالي ١٠٪ من إجمالي مساحة الأنشطة الاقتصادية، والأنشطة السكنية التجارية وهي النوع السائد (تشغل حوالي ١٠٪ من إجمالي المنطقة الاقتصادية). وتتركز معظم القوى العاملة بشكل رئيسي في المناطق ١ و٢ و٤.



الشكل (٣٨) خريطة المراكز الاجتماعية والاقتصادية – المصدر: موئل الأمم المتحدة

الوصول إلى الخدمات الأساسية

إستنادا إلى تحليل نظم المعلومات الجغرافية، فإن سكان دمياط الجديدة لا يحصلون على احتياجاتهم الكاملة من الخدمات الأساسية الحالية، مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحى والغاز.

الوصول إلى الطاقة والكهرباء

في دمياط الجديدة قامت شركة شرق الدلتا لإنتاج الكهرباء ببناء محطة كهرباء دمياط الجديدة الغازية الواقعة غرب دمياط الجديدة، وتولد ٥٠٠ ميجاوات سنويًا.

وبحسب الملف البيئي بدمياط الجديدة، تمتلك دمياط الجديدة ثلاث محطات محولات بقدرة ١٦٥ ميجاوات (MFA)، ويقدر عدد خطوط التوزيع بنحو ٢٤ موزع. ووفقًا لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، يبلغ إجمالى أطوال شبكات الكهرباء حوالى ٢١٥٢,٦ كيلومترًا.

وفيما يتعلق بالتوزيع المكاني لتوصيل الطاقة بمدينة دمياط الجديدة، فإن ما يمكن ملاحظته هو أنه على الرغم من نقص البيانات الحديثة، فقد كشف التحليل أن حوالي ١٢٪ من المناطق السداسية**، التي تتوفر عنها البيانات، متصلة بشبكات الطاقة المعتمدة. وفي الوقت نفسه، فإن ٤٪ فقط من المناطق السداسية تتصل نصف مساحتها الإجمالية بشبكات الطاقة المعتمدة. وكما هو موضح في خريطة البنية التحتية لدمياط الجديدة، فإن معظم الأجزاء الشرقية والجنوبية من المدينة، أي حوالي ٢١,٣٪ من مساحتها، متصلة جيدًا بالطاقة. وعلاوة على ذلك، فإن حوالي ٧٩٪ من إجمالي سكان المدينة متصلون اتصالًا جيدًا بخدمات الطاقة في المدينة. وعلى الصعيد المكاني، ترتفع نسبة جيدًا بخدمات الطاقة في الأحياء الشرقية حيث تتركز الكثافة السكانية الأعلى. وكذلك تتراوح معدلات الاكتراط في المناطق من ٥٥٪ إلى الأعلى. وكذلك تتراوح معدلات الاكترائية.

إمكانية الوصول إلى المياه

تتولى شركة مياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة دمياط مسؤولية إنتاج وتوزيع مياه الشرب وإدارة المرافق على مستوى المحافظة بما في ذلك مدينة دمياط الجديدة. وقد تأسست الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بموجب القرار الجمهوري رقم ١٣٥ لسنة ٤٠٠٠. وانضمت إلى الشركة القابضة شركات المياه في عدة محافظات منها محافظة دمياط. وبموجب الفقرة الثالثة من القرار الجمهوري المشار إليه، تم تحويل الهيئات الاقتصادية العامة وشركات القطاع العام لمياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظات إلى شركات تابعة للشركة القابضة الخاضعة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بموجب القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١. ومن المهام الرئيسية للشركة:

- إنتاج وتوزيع المياه الصالحة للشرب في جميع أنحاء المحافظة.
- تشغيل وصيانة وتطوير وحدات الإنتاج وشبكات التوزيع وملحقاتها.

وخلال الفترة الأخيرة، كان توفير المياه أحد أكثر القضايا تحديًا في مصر. وترتبط هذه القضية بالعديد من التحديات المحلية والإقليمية والعالمية. وتتنوع هذه التحديات من الطلب المتزايد على إمدادات المياه النظيفة محليًا إلى النزاعات الإقليمية بين مصر وإثيوبيا بسبب سد النهضة وتأثيرات تغير المناخ التي تهدد إمدادات المياه على مستوى العالم. تمت معالجة هذه التحديات مؤخرًا في استراتيجية إدارة المياه لعام ٢٠٢٠ لمعالجة أي نقص محتمل في إمدادات المياه المياه المياه المياه المياه المياه المراتبة مثل نهر النيل، لتوفير احتياجاتها من المياه. وتمتلك مدينة دمياط الجديدة معالجة بسعة (٨٦ ألف م٣/يوم)

كمرحلة أولى، وجاري تنفيذ المرحلة الثانية من المحطة لتكون بسعة (۱۷۲ ألف م۳/يوم). وبالإضافة إلى ذلك، يقدر طول الشبكة المكتملة بحوالي ٦٠٤ كم، وأقطار الأنابيب حوالي ١٠٠/١٠٠ ملم.

وبناءً على التحليل الذي أجري على مستوى المدينة، فإن حوالي ١٩,٥٪ من إجمالي السكان يتمتعون بتوصيلات مياه جيدة ويمكنهم استخدامها لأغراض مختلفة. وكما تظهر خريطة البنية التحتية، يمكن ملاحظة أن معظم الأجزاء الشرقية والجنوبية من المدينة متصلة اتصالًا جيدًا بشبكة مياه الشرب، في حين أن الأجزاء الغربية والأجزاء الشمالية من المدينة تتمتع بتوصيلات مياه جيدة.

وتظل مشكلة جودة المياه هي المشكلة الرئيسية المتعلقة بالمياه؛ وقد أشار السكان في هذه المناطق إلى وجود بعض العكارة وتركيز للأملاح في مياه الشرب، وهو ما لم يتم التحقق منه من خلال إجراء أي إختبارات معملية، ولكن بسؤال القائمين على تقديم الخدمة، أفادوا بوجود بعض المشاكل في قطاع المياه مرتبطة بالشبكات. وبشكل عام، كشف تقييم السعة المائية عن وجود طلب مرتفع نسبيًا على شبكة المياه. ولا تصل المياه إلى الطوابق العليا في بعض الوحدات السكنية، كما أن شبكة المياه والمواسير الموجودة متهالكة وضعيفة، مما يشير إلى ضرورة تحديث شبكة مواسير المياه لتحل محل الشبكة الحالية، خاصة في المجاورتين السبعين والثمانين.

مساحة كل سداسي – ۲۱۰۰۰ متر مربع (۵٫۱۹ فدان) *

صرف صحي

شبكة الصرف الصحى

فيما يتعلق بالتوزيع المكاني لربط الصرف الصحي، فإن توزيعه له نمط مماثل لتوزيع خدمات الكهرباء والمياه النظيفة. ومن الناحية الديموغرافية، يرتبط حوالي ٨٠٪ من إجمالي عدد السكان بشبكة الصرف الصحي في المدينة. ويشير هذا النمط إلى الاتصال الجيد للمناطق الأكثر ازدحامًا وكثافة بالصرف الصحي الأساسي والمياه النظيفة والكهرباء.

نظام تصريف مياه الأمطار

وردت شكاوى من العديد من السكان واللاجئين من عدم قدرة نظام تصريف مياه الأمطار على تصريف المياه الزائدة الناتجة عن الأمطار بشكل صحيح، مما تسبب في مواجهة بعض الأحياء لتحدى السيول.

الغاز الطبيعي

وفيما يتعلق بالتوزيع المكاني لتوصيل الغاز الطبيعي، يمكن ملاحظة أن معظم الأجزاء الشرقية والأجزاء الجنوبية من المدينة متصلة بشكل جيد بشبكة الغاز الطبيعي. وفي المقابل فإن الأجزاء الغربية والشمالية، وبعض الأجزاء الجنوبية ليست متصلة بشكل كامل



الشكل (٣٩) تحليل البنية التحتية وتوصيل المرافق – المصدر: موئل الأمم المتحدة

الوصول إلى المرافق العامة

المنشآت التعليمية

ينقسم النظام التعليمي في مصر بشكل أساسي إلى مرحلتين: المرحلة الأولى هي مرحلة التعليم الأساسي، التابعة لوزارة التربية والتعليم، وتتضمن المراحل الإعدادية والابتدائية والثانوية، والمرحلة الثانية هي مرحلة التعليم العالي، التابعة لوزارة التعليم العالي، وتختص هذه المرحلة بالتعليم الجامعي، ومن الشائع أيضًا أن تخدم نفس المدرسة المرحلتين الابتدائية والإعدادية لتحقيق استغلال أفضل للمساحة.

تعاني العديد من المدارس المصرية من ضعف البنية التحتية، حيث يعتبر ما يقرب من واحد من كل خمسة مباني مدرسية غير صالح للاستخدام ويفتقر إلى مرافق المياه والصرف الصحي الفعالة وعلى الرغم من أن مصر توفر نظام تعليمي مجاني، إلا أنه من الصعب على اللاجئين والمواطنين الالتحاق بالمدارس العامة دون توفر وثائق تعليمية سابقة. ومن ناحية أخرى، لا يستطيع بعض اللاجئين تحمل تكاليف إرسال أطفالهم إلى المدارس الخاصة بسبب ارتفاع مصروفاتها ونقص الأموال.

ويوجد في دمياط الجديدة حوالي ٢٠٩٠١ نسمة من الأطفال في سن المدارس، وهو ما يمثل حوالي ٣٠٪ من إجمالي السكان. وتتجاوز المرحلة الابتدائية نصف إجمالي الطلاب المقيدين بالتعليم المدرسي بحوالي ٥٦٪ من إجمالي الطلاب المقيدين، وتأتي المرحلة الإعدادية في المرتبة الثانية بحوالي ٢٤٪، أما المرحلة الثانوية فهي الأقل عددا من الطلاب المقيدين بنحو ٢٠٪.

ومع بلوغ الصراع السوري عامه العاشر، يواجه الأطفال السوريون اللاجئون في مصر عقبات تعترض مسارهم التعليمي، والتي تزداد

حدة مع وصولهم إلى مرحلة التعليم الثانوي.

وتشمل العوامل الرئيسية التي تساهم في انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم بين اللاجئين السوريين في مصر الفقر ونقص وسائل النقل الآمنة وبأسعار معقولة، وضعف جودة التعليم المقدم في المدارس للأطفال السوريين، وانخفاض قيمة التعليم المستمر للاجئين السوريين نظرا لفرصهم المهنية المحدودة في مصر، والوثائق التعليمية، والعوائق الإدارية التي تحول دون الالتحاق بالمدارس، ونقص الأماكن الملائمة للأطفال ذوي الإعاقة آ.

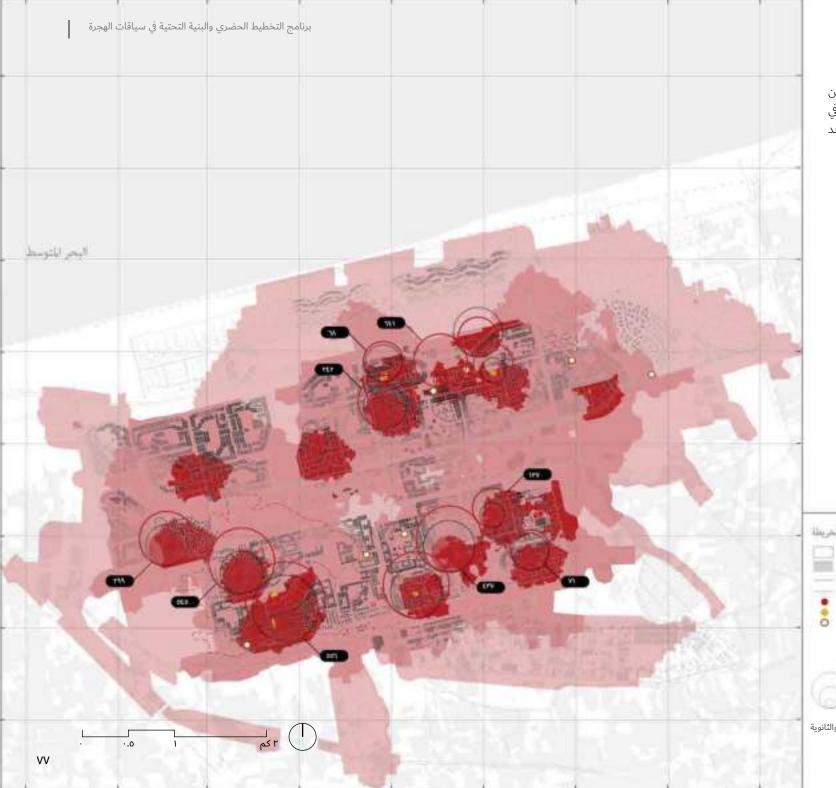
وفقًا لخريطة العرض والطلب على المدارس، على طول مدينة دمياط الجديدة، تتمتع المدارس الابتدائية والإعدادية بتوزيع جيد يغطي ستة مجاورات. وبالمقارنة، فإن ست مدارس ثانوية في المدينة تغطي أربعة مجاورات فقط، ويفتقر الجزء الشمالي والشمالي الغربي إلى وجود أي مدارس. ويستطيع حوالي ٦٪ من إجمالي السكان الوصول إلى المدارس الابتدائية والثانوية في ٣٠ دقيقة، أي أن حوالي ٦٠٪ من السكان يمكنهم الوصول إليها خلال ١٥ دقيقة، ويمكن لنحو ٣٤٪ من إجمالي السكان الوصول إلى هذه المدارس في غضون خمس دقائق سيرًا على الأقدام.

تم تحليل القدرة الاستيعابية الحالية للمدارس العامة، ويبلغ العدد الحالي للمدارس الابتدائية في المدينة تسع مدارس، سبع منها مكتظة وتعاني من عدم القدرة على استيعاب ما لا يقل عن ١٠٠ طالب إضافي مما يؤدي إلى ارتفاع كثافة الطلاب في الفصل الواحد بنحو ٣٥ طالبًا لكل فصل أو أكثر. أما المدرستان الأخريان اللتان لديهما حاليا ما يكفي من العرض، فسوف تواجهان في النهاية المزيد من الطلب وستعانيان من نقص الفصول الدراسية وارتفاع كثافة الطلاب في الفصل الواحد في السنوات العشر القادمة.



الشكل (٤٠) خريطة توضح سعة المدارس الإعداية والثانوية والعرض والطلب عليها– المصدر: موئل الأمم المتحدة





يكشف تحليل إمكانية المشي أنه في المنطقتين الثالثة والخامسة يصعب الوصول إلى المدارس في غضون ١٥ دقيقة سيرًا على الأقدام حيث توجد مدرسة واحدة فقط تخدم المنطقتين.



الشكل (٤١) خريطة توضح إمكانية الوصول إلى المدارس الإعدادية والثانوية – المصدر: موئل الأمم المتحدة

الوصول إلى المرافق العامة

خدمات الرعاية الصحية

على الرغم من تنوع نظام الرعاية الصحية في البلاد، والذي يضم مقدمي الخدمات العامة والخاصة وشبه الحكومية، لا يزال نظام الرعاية الصحية في مصر يواجه تحديات مختلفة في تحسين وضمان صحة ورفاهية السكان ألى وما يزال استثمار الحكومة في نظام الرعاية الصحية العام منخفضًا ألى وترتبط معظم التحديات التي يواجهها هذا القطاع بالتمويل، خاصة أن المستشفيات الحكومية هي جهات "ذاتية التمويل" تستغل الرسوم التي يدفعها المرضى في أقسامها الاقتصادية المتخصصة لإدرار الإيرادات.

ومن ناحية أخرى، تتواجد المستشفيات الخاصة بشكل رئيسي في المناطق الحضرية وتتمتع بخدمات مناسبة ومتخصصة. ومع ذلك، تعد المستشفيات الحكومية مقدم الخدمة الرئيسي من خلال أكثر من ٥٠٠٠ منشأة صحية و٠٠٠٠ سرير، وهو ما يمثل ما يقرب من ٨٤٪ من إجمالي الأسرة في مصر، بينما يسهم القطاع الخاص بجزء صغير حيث يوجد بها ٢٠٦٤ منشأة صحية بإجمالي حوالي ٢٢٦٤٧ سريرًا ويمثل القطاع الخاص حوالي ٢١٪.

وفي الوقت الحالي، أدخلت مصر ١٥ مليون مواطن في نظام التأمين الصحي، مما رفع نسبة المستفيدين من التأمين الصحي إلى نحو ٨٦٪٣٠. وعلاوة على ذلك، لا يزال الضعف الصحي موجودًا في المناطق الحضرية والريفية في مصر.

وتعتبر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أحدث مثال على ذلك، حيث كشفت عن جوانب عديدة من عدم المساواة في نظام الرعاية الصحية. وعانى الأفراد ذوو الدخل المنخفض أو الذين يعيشون في مناطق فقيرة من ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية، مع محدودية الوصول إلى وسائل الحماية الذاتية مثل أقنعة الوجه والبخاخات الكحولية. ومثل هذا الوضع يزيد من مخاطر العدوى. لقد فتح هذا الحدث الطاريء غير المسبوق الباب على مصراعيه لتوجيه استثمارات أعمق لسد فجوات عدم المساواة في الرعاية الصحية، بما

في ذلك تنفيذ تدابير الوقاية من الأمراض.

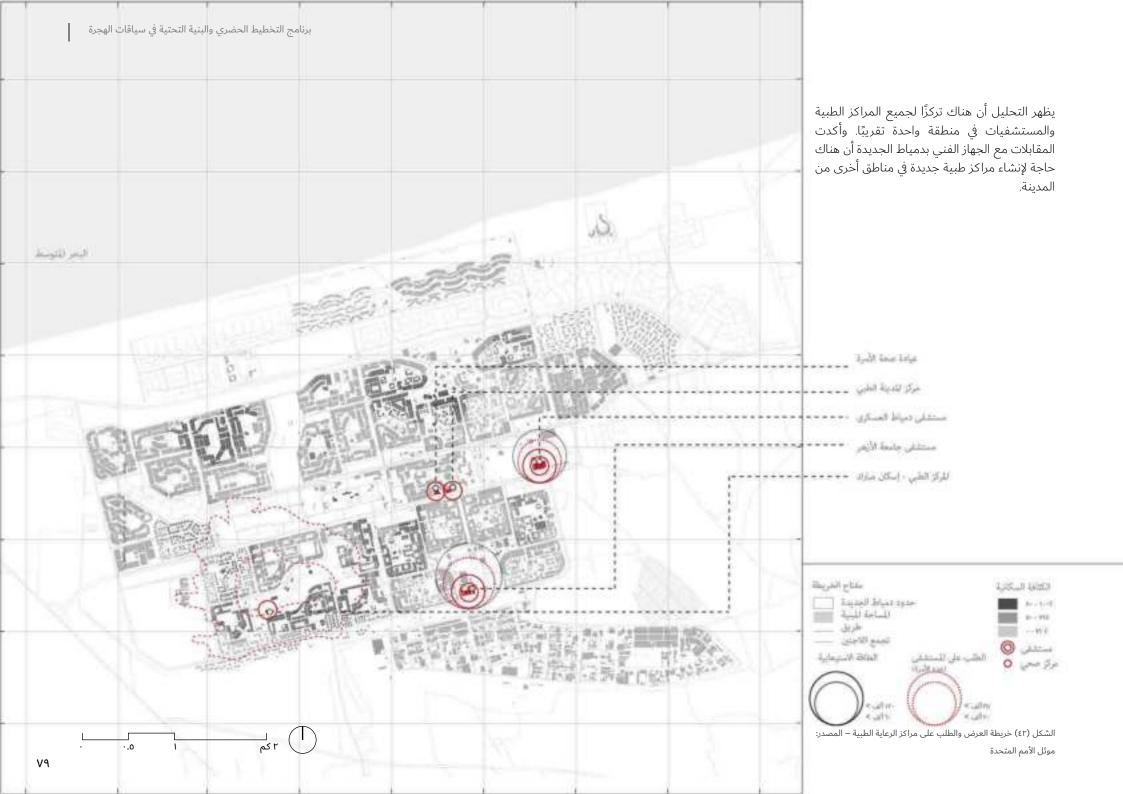
ويوجد في دمياط الجديدة مستشفيان فقط وهما: مستشفى دمياط العسكري، ومستشفى جامعة الأزهر، ويقعان على المحور المركزي وفي المجاورة السادسة. كما يوجد مركزان طبيان وعيادات أصغر. وقد أدى الموقع الهامشي لمرافق الرعاية الصحية إلى زيادة عدم إمكانية الوصول إلى هذه الخدمة. ويعيش حوالي ٥٪ من إجمالي السكان على بعد ٥ دقائق سيرًا على الأقدام من منشآت الرعاية الصحية، كما يعيش حوالي ٥٣٪ على بعد ١٥ دقيقة سيرًا على الأقدام، في حين أن الأغلبية (٢٠٪) على بعد ٣٠ دقيقة سيرًا على الأقدام، وهو ما يتجاوز المعايير الوطنية. ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن المرافق الصحية تغطي الطلب الحالي من حيث عدد الأسرَّة والقدرة الاستيعابية القائمة.



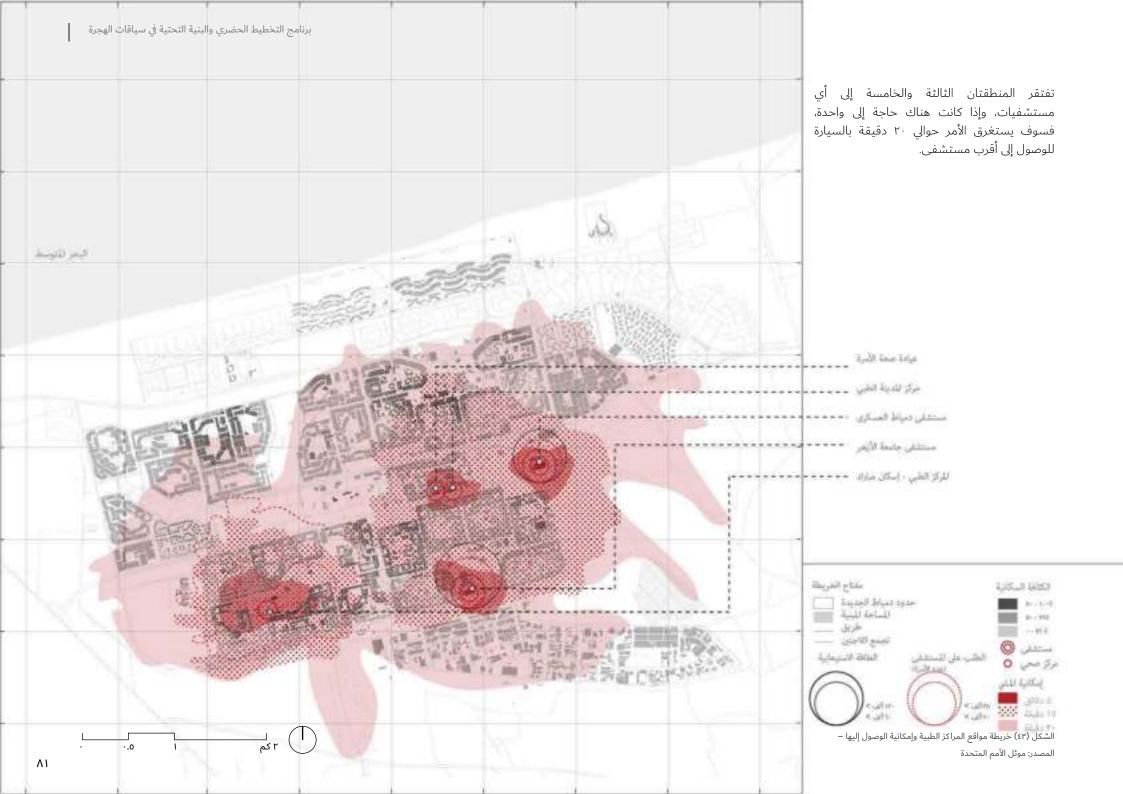
مستشفى جامعة الأزهر (جوجل إيرث)

وجهات نظر من المجتمع

خلال جلسات التشاور التي عقدت مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، أبلغ المخبرون الرئيسيون مرارًا وتكرارًا عن الحاجة إلى تحسين القدرة على تحمل تكاليف نظام الرعاية الصحية وقدرة الموظفين على تقديم الخدمات الصحية. وتتعلق الاحتياجات الأخرى المذكورة بزيادة عدد المستشفيات وتحسين البنية التحتية اللوجستية للمرافق وتوسيع قدرتها لاستيعاب الاحتياجات الملحة للمرضى.







الوصول إلى المرافق العامة

المرافق الترفيهية

تشهد المدن المصرية انخفاضًا لنصيب الفرد من المساحات الخضراء العامة، ويرجع ذلك أساسًا إلى ندرة الأراضي الشاغرة في النسيج الحضري الكثيف ٦٠. ومن ناحية أخرى، تحاول المجتمعات العمرانية الجديدة الاستجابة للمعايير الوطنية والتخطيط للحصول على جزء معقول من المساحات الخضراء العامة، إلا أن هناك نقصًا في تطوير هذه الخدمات وصيانتها. وتعتبر مدينة دمياط الجديدة واحدة من تلك المجتمعات العمرانية الجديدة، حيث حدد المخطط الرئيسي للمدينة مناطق مخصصة للأنشطة الترفيهية، إلا أنها لم يتم تطويرها بالكامل

أو صيانتها بشكل صحيح™.

وبشكل عام، وبعد التحليل الدقيق لمدى توفر المرافق الترفيهية وتوزيعها المكاني بمدينة دمياط الجديدة، تجدر الإشارة إلى أن المدينة بها ثلاثة أندية رياضية (نادي وادي دجلة ونادي المستقبل ونادي المهندسين)، ومركز للشباب، وأربعة ملاعب، وستاد، وحديقة عامة مركزية على مساحة ٥٥ فدان/آكر (حديقة دمياط الجديدة)™. وذلك بالإضافة إلى شاطئ على البحر الأبيض المتوسط يتعذر الوصول إليه بطول ۹ کیلومترات.

تبلغ المساحة الإجمالية للأنشطة الترفيهية بالمدينة حوالي ١٤٢,١ فدان/آکر (۰٫۵۷ کیلومتر مربع)، بینما یبلغ عدد سکان دمیاط الجديدة حاليًا ٧١٣٤٢ نسمة؛ وبذلك تبلغ حصة الفرد من المناطق الترفيهية حوالي ٨,٥٦ متر مربع للفرد. وتعتبر هذه الحصة منخفضة مقارنة بالمعيار الوطني لتخطيط المجتمعات العمرانية الجديدة حيث تساوي ١٥ مترًا مربعًا للفرد. وبناء على ذلك، توجد فجوة بين الوضع الحالي والمعايير الوطنية.

ويمثل الشكل (٤٤) التوزيع المكاني للمنشآت الترفيهية في دمياط الجديدة، وقد ركز التحليل على إمكانية الوصول إلى المنشآت الترفيهية الرئيسية مثل السينما والحديقة العامة والاستاد والملاعب العامة. ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه المرافق تتركز في الغالب في الطريق المركزي للمدينة لتحقيق إمكانية الوصول إليها بسهولة

نسبية. ويكشف التحليل أن حوالي ٣٫٨٪ (٢٦٧٠ فردًا) من سكان المدينة يعيشون على بعد ٥ دقائق سيرًا على الأقدام من إحدى هذه المرافق، وحوالي ٤٦٪ (٣١٩٩٢ فردًا) يعيشون على بعد ١٥ دقيقة سيرًا على الأقدام بينما ٤٢٫٨٪ (٢٩٧٦٢ فردًا) كلك يمكنهم الوصول إلى أحد هذه المرافق في غضون ٣٠ دقيقة.

وفي الختام، بعد التحليل الشامل لإمكانية الوصول إلى المرافق الترفيهية، يمكن القول أنه على الرغم من وجود أنواع متنوعة من المرافق الترفيهية داخل المدينة، إلا أن حصة الفرد من المناطق الخضراء أقل قليلاً من المعيار الوطني، مما يشكل تهديدًا متوقعًا خلال السنوات القادمة، خاصة بعد اكتمال النمو العمراني للمدينة.





على الرغم من وجود تنوع في المرافق الترفيهية المتاحة مع توازن توزيعها المكاني، فقد تظهر تحديات عندما يتعلق الأمر بإمكانية الوصول إلى نوع معين من هذه المرافق حيث أن أنواع التردد على هذه المرافق ليس مرتفعًا في الغالب ويكون مركّزًا بشكل أساسي، كما هو الحال مع الحديقة المركزية



الشكل (٤٤) خريطة الوصول إلى المرافق الترفيهية – المصدر: موئل الأمم المتحدة



الوصول إلى وسائل النقل العام

كشف تحليل شبكة الطرق الذي تصدى لقياس التغطية الحالية لخدمات حافلات النقل العام في دمياط الجديدة عن نقص التغطية وعدم وصولها إلى مجاورات معينة مما يتطلب من السكان استخدام وسيلة نقل أخرى مثل سيارات الأجرة للوصول إلى الوجهة المطلوبة بسبب عدم توفر سيارات الخدمة. وأظهرت المقابلات التي أجريت مع السكان المحليين أن هذا التصرف مكلف وأصبح في غير المتناول.

وبإلقاء نظرة أقرب إلى التوزيع المكاني لمحطات الحافلات في مدينة دمياط الجديدة، كما هو موضح في الشكل (٤٦)، يتبين أن هناك خمسة خطوط للحافلات التي تربط معظم أنحاء المدينة. علاوة على ذلك، فإن غالبية محطات الحافلات وخطوط الحافلات تتجمع حول منطقة وسط المدينة حيث توجد الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. ويستقطب مركز المدينة أنشطة متنوعة مثل الأنشطة التجارية، والخدمات العامة وغيرها، مما يولد انسيابية عالية في والحركة، وتحديدًا على طول الطرق الرئيسية في وسط المدينة. ومع ذلك، فإن إمكانية الوصول في المنطقة الصناعية الجنوبية تقتصر على محطة حافلات واحدة تخدم المنطقة بأكملها. ونتيجة لذلك على محطة أن ما يقرب من نصف المنطقة يقع على مسافة ٥ يمكن ملاحظة أن ما يقرب من نصف المنطقة يقع على مسافة ٥ يعد ٣٠ دقيقة سيرًا على الأقدام أو أكثر، وكذلك المناطق الساحلية الشمالية التي تتواجد بها الأنشطة السياحية.



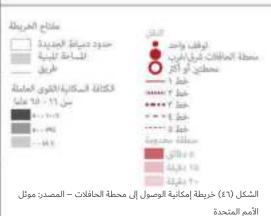
حسبما ذكر السكان واللاجئون، فإن أنظمة النقل العام في المدينة غير منتظمة ولا تصل إلى كافة أنحاء المدينة. لكي يتمكن المستخدمون من الوصول إلى المناطق الداخلية للوجهة المطلوبة، فإنهم يسعون إلى استخدام سيارات الأجرة التي لا يمكنهم تحمل تكاليفها. وشدد السكان أيضًا على أهمية وسائل النقل الخضراء الأخرى مثل إنشاء شبكة للدراجات والمشي.



الشكل (٤٥) خريطة مواقع محطات حافلات النقل العام – المصدر: موئل الأمم المتحدة

الحر للتوسط

تم استخدام التحليل المكاني لقياس عدد السكان الذين تغطيهم خدمة النقل العام الحالية داخل المدينة. وكشفت النتيجة أن ما يقرب من ٣٢٦٣ ساكنًا من سكان المدينة البالغ عددهم ٣٢٢٦٤ ساكنًا أقرب محطة للحافلات، في حين أن ٣٥٣٪ (٣٧١١٨ ساكنًا) يقعون على بعد ١٥ دقيقة، وهذا يعني ساكنًا) يقعون على بعد ١٥ دقيقة، وهذا يعني أن الخدمة تشمل ٢٠٠٥٪ من السكان في غضون ٣٠ دقيقة. بالإضافة إلى ذلك، توجد محطة رئيسية واحدة (ميكروباص) في الأجزاء الشرقية والغربية من المدينة مخصصة لنقل السكان من المدينة إلى المجتمعات المجاورة الأخرى، مثل مدينة دمياط ومناطق أخرى.





المجاورات/الأحياء الأكثر إحتياجا في دمياط الجديدة

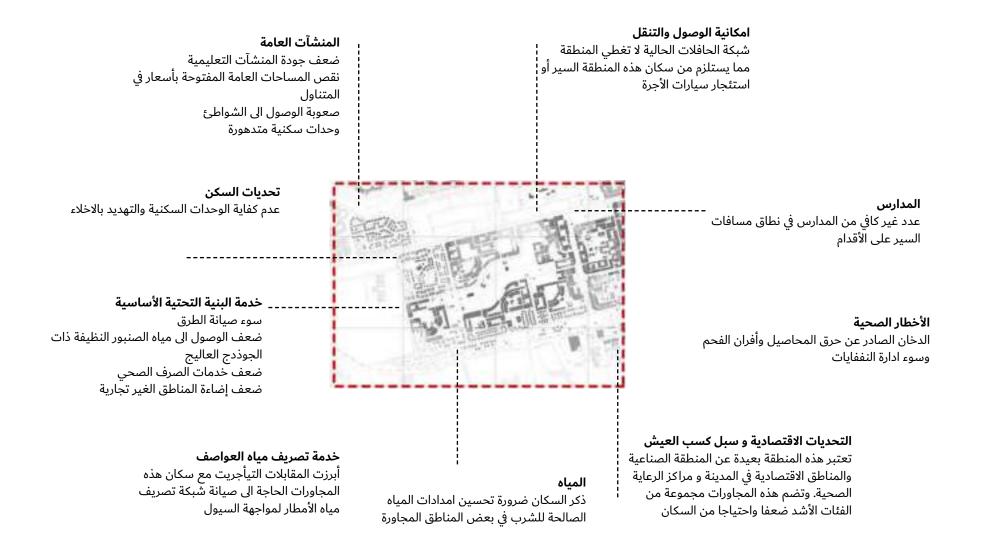
على الرغم من أن دمياط الجديدة تعتبر مدينة جديدة، إلا أن أجزاءها القديمة اجتذبت الفئات السكانية الأشد ضعفًا من اللاجئين والمواطنين، وهي المجاورات الستين والسبعين والسابعة والعشرين التي يبلغ عمرها حوالي ٤٠ عامًا. وتتعلق التحديات الرئيسية بالوصول الآمن إلى السكن الملائم، والفرص الاقتصادية، والخدمات مثل التعليم والصحة.

ومن الجدير بالذكر أن أي تدخلات تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر ضعفًا وتعزيز قدرة المدينة المضيفة على الصمود تتطلب نموذج تخطيط متعدد المستويات يستهدف المنطقة الفرعية والمدينة والمجاورة. ومن المتوقع أن تعتمد مثل هذه التدخلات الشاملة والمترابطة على استعداد المدينة لمواجهة صدمات غير مسبوقة.

لذلك، قام برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة (UPIMC) بمصر بتطوير مجموعة من التدخلات المكانية التي تغطي كفر البطيخ، دمياط الجديدة، وصولاً إلى الأحياء المذكورة أعلام



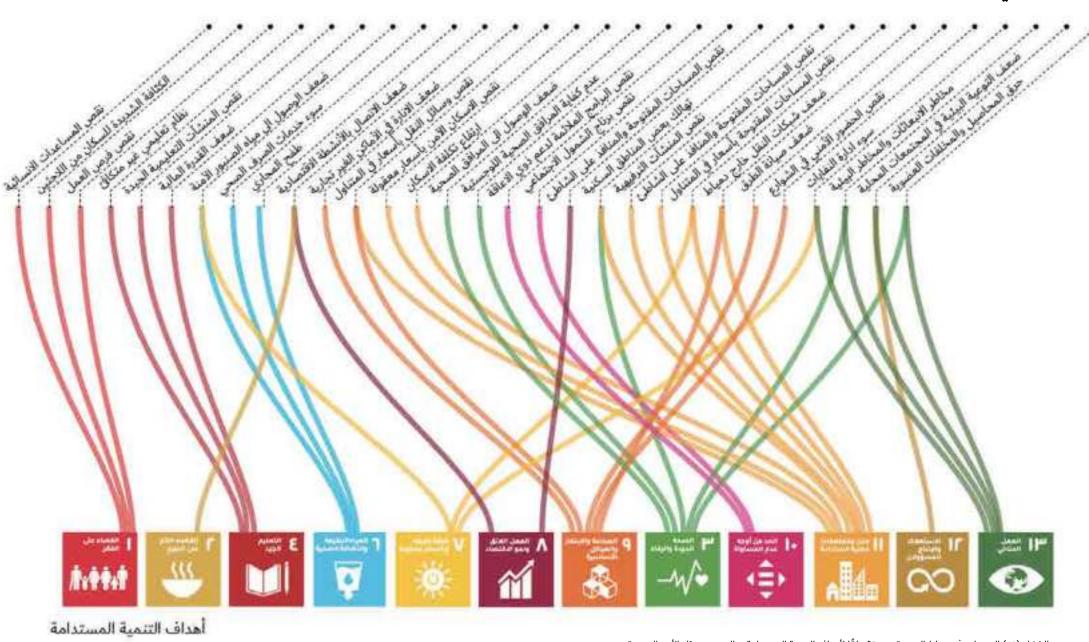




ك التحديات والفرص



التحديات



الشكل (٤٩) التحديات في دمياط الجديدة مصنفة وفقًا لأهداف التنمية المستدامة – المصدر: موثل الأمم المتحدة

الأهداف والغايات





































التعليم (هدفا التنمية المستدامة ٤ و١١)

- والنظافة الصحية التي تراعى الفوارق بين الجنسين)
- تحمل تكاليفها وتؤثر بشكل مباشر على جودة التدريس في المدرسة).
 - توسيع نطاق الالتحاق المجاني في نظام التعليم العام المصرى ليشمل كافة فئات اللاجئين مثل العراقيين.

- توسيع نطاق المساعدات الإنسانية (مثل المساعدات النقدية متعددة الأغراض) لتشمل اللاجئين الأكثر ضعفًا.

- توفير الوصول المستدام والآمن والعادل إلى المياه الجوفية وفقًا للحد الأدنى من المعايير.
 - تحسين خدمات الصرف الصحي (دمياط الجديدة) والتوسع في (كفر البطيخ).
 - الإسهام في جعل الشوارع أكثر أمانًا من خلال توسيع شبكة الإنارة.
 - تحسين وتوسيع وتحديث شبكة الطرق.

- الإسهام في تحقيق المساواة في الحصول على رعاية صحية أولية شاملة وعالية الجودة للاجئين والأفراد الأكثر ضعفًا.
 - تحسين قدرة خدمات الرعاية الصحية الوطنية على توفير رعاية صحية جيدة.
 - بناء قدرات موظفي الرعاية الصحية في مرافق الرعاية الصحية الطارئة والثانوية والمتخصصة.

الإسكان (أهداف التنمية المستدامة ٩ و١٠ و١١)

- تحسين الوصول إلى السكن المناسب والآمن وبأسعار معقولة للأفراد الضعفاء في المجتمع.
 - الإسهام في تحقيق حقوق الحيازة الآمنة بين الفئات الأكثر ضعفًا.

البيئة وإدارة النفايات (هدفا التنمية المستدامة ٧ و١٣)

- القضاء على المصادر الرئيسية للتلوث والمخاطر البيئية (مثل أفران الفحم في كفر البطيخ).
 - توفير بيئة آمنة ونظيفة (مواجهة تحدي الكلاب الضالة)
 - زيادة الوعى البيئي للمجتمع

التنقل (هدفا التنمية المستدامة ٨ و١١)

- توفير وسائل النقل بأسعار معقولة.
- توسيع شبكة المواصلات العامة لتغطى كافة المجاورات.

إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة (هدف التنمية المستدامة ١٠)

تعزيز برامج الإدماج الاجتماعي وزيادة الوعي.

المساحات والمنافذ المفتوحة (هدفا التنمية المستدامة ١٠ و١١)

- زيادة إمكانية الوصول إلى الأماكن المفتوحة والقدرة على تحمل تكاليفها.
 - إعادة تأهيل وتحسين المساحات المفتوحة والواجهة البحرية.

- تحسين القدرة المادية للمدارس العامة والمجتمعية (بناء وإعادة تأهيل وإنشاء مرافق تعليمية ومساحات للتعلم بالإضافة إلى توفير مرافق المياه والصرف الصحي
 - تحسين إمكانية الوصول إلى جميع المرافق التعليمية لاستيعاب الطلاب ذوي الإعاقة.
- تحسين جودة التعليم الرسمي وغير الرسمي ضمن بيئة تعليمية آمنة وحامية للطلاب (على وجه التحديد لمكافحة الدروس الخاصة بعد المدرسة التي لا يمكن

سبل الكسب العيش والتمكين الاقتصادي (هدفا التنمية المستدامة ١و٨)

- تعزيز فرص العمل وتحسين قدرات الأفراد ومهاراتهم.
- فتح الفرص الاقتصادية وتعزيز الارتباط الاقتصادي بين المدينة والمناطق المحيطة بها.
 - زيادة الحماية الاقتصادية للأفراد من خلال مراقبة السوق.

البنية التحتية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (أهداف التنمية المستدامة ٦و٧و٩)



التحديات تحديات الحوكمة وإدارة الأراضي والتخطيط









- تستضيف مصر حاليًا أكثر من ٢٨٨١٧٣ لاجئًا مسجلًا يعيشون في جميع أنحاء البلاد. ونظرًا لندرة فرص العمل وارتفاع تكاليف المعيشة، يكافح اللاجئون وملتمسو اللجوء في مصر لتلبية متطلباتهم الأساسية.
- سيؤدي التوسع الحضري السريع وارتفاع معدلات النازحين إلى المراكز الحضرية إلى زيادة الكفاح من أجل توفير المزيد من الخدمات مثل الإسكان والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم مع نمو السكان.
- الجمود في نظام البناء في المدن الجديدة يعيق تنفيذ المشروعات الاقتصادية والتنموية∿.
- صعوبة ضم أراضٍ جديدة إلى المدينة خاصة المناطق الصناعية
- عزوف المستثمرين عن الاستثمار في المدينة بسبب المخاطر البيئية المرتبطة بها، وأهمها تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح

التحديات المكانية









البنية التحتية

ضعف الاتصال بين الميناء ودمياط الجديدة والمدن الأخرى المجاورة. لفتح آفاق تجارية جديدة ورفع مستوى المعيشة للأسرة التقليدية في دمياط الجديدة، يجب تحسين الوصول إليها.

التركيبة السكانية

تتمتع دمياط الجديدة بتركيبة سكانية شابة، حيث يقل عمر ٤٠٪ من

السكان عن ٣٠ عامًا، ويبلغ متوسط العمر ٢٢,٦ عامًا. ونتيجة لذلك، سيكون من الصعب توفير منشآت تعليمية كافية للشباب وفرص عمل للقوى العاملة الشابة الناشئة حديثًا.

- نظرًا للارتفاع الكبير في تكاليف الأراضي ومواد البناء والطاقة، فقد أصبح الافتقار إلى السكن المناسب وبأسعار معقولة يمثل
 - ارتفعت تكلفة استئجار المساكن بسبب تدفق اللاجئين.

إمكانية الوصول والاتصال

لا توجد روابط كافية بين دمياط الجديدة والمدن الأخرى نتيجة لضعف التغطية في جميع المناطق الحضرية، وعدم انتظام وسائل النقل، وزيادة التكاليف. كما توجد مشكلة أخرى تتعلق بالمواصلات العامة في كفر البطيخ، وهي استخدام وسائل النقل غير المرغوب فيها، مثل التوكتوك.

الأماكن الترفيهية

- يشير ضعف الوصول إلى الشاطئ إلى الوضع الحالى للمنطقة من عدم وجود خدمات ومرافق كافية لتلبية احتياجات السكان المحليين واللاجئين من مناطق مخصصة للجلوس ومظلات وحمامات وأماكن استحمام ومناطق تغيير الملابس، بالإضافة إلى أفراد الإنقاذ والمطاعم والمحلات التجارية والأنشطة
- في العديد من المناطق، يصعب العثور على خيارات ترفيهية ميسورة التكلفة يمكن الوصول إليها خلال ١٥ دقيقة. ناهيك عن رسوم الدخول الباهظة الثمن للعديد من الأماكن الترفيهية.

المرافق والمنشآت

تواجه العديد من المناطق في دمياط الجديدة وكفر البطيخ مشاكل كبيرة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المرافق التعليمية والصحية على بعد ١٥ دقيقة سيرًا على الأقدام. وبحسب السكان المحليين، لا توجد مدارس أو مراكز رعاية صحية في المنطقتين الثالثة والخامسة، الواقعتين في الأجزاء الغربية من المدينة.

تحديات المخاطر البيئية والطبيعية



إن التحديات البيئية، والضغط على المياه، وزيادة الطلب على الطاقة، وتغير المناخ، والتلوث تتزايد باستمرار.

تواجه مصر عجزًا سنويًا في المياه، ويشكل تغير المناخ جزءًا رئيسيًا من المشكلة. وتتراوح حصة الفرد السنوية من المياه بين ٥٥٠ و٥٦٠ مترًا مكعبًا. وستواجه دمياط الجديدة نقصًا في المياه، وسيؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تفاقم مشكلة الجفاف. وقد تؤدى ملوحة المياه وندرتها إلى جعل أجزاء من المدينة غير صالحة للسكن في المستقبل

نظام تصريف مياه الأمطار

وردت شكاوي من العديد من السكان واللاجئين من عدم قدرة نظام تصريف مياه الأمطار بتصريف المياه الزائدة الناتجة عن الأمطار بشكل صحيح، مما تسبب في مواجهة بعض المجاورات لتحدي السيول. وبحسب تحليل تناول السيول في دمياط الجديدة، فإن المجاورتين الستين والسبعين من أكثر المناطق عرضة للسيول بسبب الضغط على بنيتها التحتية المتهالكة.

جودة الهواء

توجد حول مدينة دمياط الجديدة عشرات من الأفران الترابية المستخدمة لإنتاج الفحم. وهذه الأفران غير فعالة بشكل لا يصدق وتطلق كمية كبيرة من انبعاثات الهواء. وسيؤدى التعرض المتكرر لدخان أفران الفحم إلى الإصابة بأمراض مزمنة ومشاكل في الجهاز التنفسي، مما يزيد من الضغط على البنية التحتية الحالية للرعاية الصحية.

نظام صرف مياه الصرف الصحي

تمتلك كل من دمياط الجديدة وكفر البطيخ شبكة ضعيفة لتصريف مياه الصرف الصحى وتحتاج إلى صيانة.

التحديات الاجتماعية والاقتصادية















الاقتصاد والوظائف

- أثرت الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع التكاليف في دمياط الجديدة تأثيرًا شديدًا على اللاجئين. وبسبب اللوائح والقيود الحكومية، فإن فرص التوظيف التي تتاح للاجئين في دمياط الجديدة محدودة، مما يحد من فرص انضمامهم إلى القوى العاملة. وتتضمن متطلبات تصريح العمل تقييمًا للوضع القانوني، وهذا الإجراء طويل ومكلف. وقد ذكر اللاجئون أنهم يحصلون على وظائف بأجور منخفضة، ويعملون في ظروف عمل سيئة، ولساعات عمل طويلة.
- يشكل الافتقار إلى فرص العمل والحصول على سبل كسب العيش تهديدًا على الديناميكيات الاقتصادية المحلية مما يؤدي إلى وقوع العديد من الأسر ضمن فئة «العاملين الفقراء».
- يتجمع الفقراء بشكل رئيسي في أقدم المناطق المتداعية في المدينة، مدفوعين بانخفاض الأجور وارتفاع تكاليف السكن.



مواطن القوة

مواطن القوة الاستراتيجية









- مصر بلد كبير يواجه الكثير من التحديات المختلفة في كل منطقة. ومن الضروري ضخ استثمارات هائلة لإحداث تأثير كبير في الاقتصاد الدائري. ولذلك، فإن التركيز على قطاعات نوعية مثل الطاقة والزراعة وإدارة النفايات والمياه ودعم سلسلة القيمة بأكملها قد يؤدي إلى تأثير أفضل.
- توجد فرص اتصال قوية ومباشرة بين مدينة دمياط الجديدة وكل من منطقة الدلتا بشكل عام ومنطقة شرق الدلتا بشكل خاص، وذلك من خلال شبكة الطرق الإقليمية.
- تميز الموقع الجغرافي لمدينة دمياط الجديدة من خلال قربها من ميناء دمياط والطريق الساحلي الدولي، وهو عنصر أساسي في تنشيط القاعدة الاقتصادية للمحافظة بشكل عام ومدينة دمياط الجديدة بشكل خاص.
- تعتبر مدينة دمياط الجديدة قطبًا سكانيًا وعمرانيًا جديدًا يخدم النمو السكاني المتوقع نتيجة للنمو الاقتصادي على مستوى المحافظة.

الفرص: الفرص المكانبة







فرصة لتنفيذ سياسات الدولة من خلال توجيه النمو العمراني المستقبلي شمال المحافظة نحو مدينة دمياط الجديدة.

- فرص تحسين البيئة الحضرية وتزويد المناطق العشوائية بالمرافق والخدمات، ورفع المستوى المعيشي للفئات الأشد ضعفًا واحتياجًا.
- سوف تنعكس الفوائد الكبيرة على سكان دمياط الجديدة إذا كان هناك اتصال قوى بين المدينة والميناء. إن إنشاء مثل هذه الطرق من شأنه أن يفتح الفرص والإمكانات الاقتصادية لتحقيق خطوات كبيرة على المستوى المالي للأسرة العادية في دمياط الحديثة.
- هناك فرصة لتعزيز سبل كسب عيش سكان دمياط الجديدة والاقتصاد المحلى بالإضافة إلى جذب المستثمرين والشركات من خلال زيادة توفير المياه والاستثمار في تحسين الوصول إلى شبكة إمدادات المياه المناسبة، ومرافق الشاطئ الجذابة، والبنية التحتية للصرف الصحي، والمساحات الخضراء (المفتوحة والعامة)، والخدمات الأساسية اللازمة للمشاة.
- بالنظر إلى الطبيعة المسطحة لدمياط الجديدة إلى جانب سكانها الشباب، فإن تطوير خيارات التنقل الخضراء مثل تأجير الدراجات وتخصيص ممرات للدراجات داخل شبكة المدينة سيوفر إمكانية وصول أفضل إلى المجاورات التي يصعب الوصول إليها دون أي تكلفة للأسرة المتوسطة مما يؤدي إلى تقليل التأثير البيئي الناجم عن استخدام الحافلات والسيارات الخاصة.
- تحويل حالة الطوارئ التي يعيشها اللاجئون والنازحون إلى فرصة للتحسين لجذب الإمكانات غير مستغلة وتعزيز الاقتصاد على مستوى المجاورات.
- يمكن أن توفر إمكانية الوصول إلى المحفوظات وقواعد البيانات المختلفة التي جمعتها كيانات متعددة في مصر مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، نهجًا استراتيجيًا أكثر فائدة للمساعدة في تحسين الظروف المعيشية للمقيمين واللاجئين في دمياط الجديدة.
- هناك فرصة لتطوير الدافع للعمل وتنمية الأصول البشرية، خاصة في دمياط الجديدة، حيث يقل متوسط عمر السكان عن ٢٥ عامًا. وتتواجد القوى العاملة الماهرة على نطاق واسع في مصر وتتركز في المدن الكبري.

تحظى القضايا البيئية بأهمية خاصة بين الشباب. وعلى الرغم من أن المبادرات الخضراء بدأت في الظهور، إلا أنها ما تزال في طور التطوير مقارنة بتلك الموجودة في الصناعات الأخرى.

الفرص الاجتماعية والاقتصادية

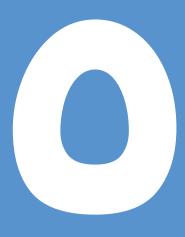






- تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار في المدينة القادرة على جذب المزيد من الاستثمارات.
 - فرص الاستفادة من الموارد السياحية في المنطقة والمدينة.
- الاستفادة من فرصة اهتمام الدولة بالمدن الجديدة والمناطق الصناعية وتيسير الإجراءات على المستثمرين الأجانب.
- فرص متنوعة للتعاون مع المدن المجاورة مثل كفر البطيخ ومدينة دمياط.
- قرب المدينة من ميناء دمياط يمكن أن يساهم في زيادة الإنتاج الصناعي والمحلى للمدينة.
- الاستفادة من تنوع مجالات الاستثمار بالمنطقة مثل تجميد وتعبئة الخضروات والفواكه بالمنطقة الصناعية الحرة بدمياط
- توجد في المحافظة عدة مصانع لإنتاج الغزل والنسيج والمواد الغذائية، وهما الصناعتان اللتان تساهمان بأكثر من ٩٥٪ من القيمة المضافة للقطاع الصناعي.



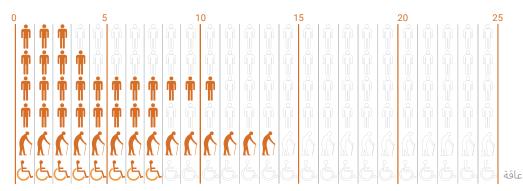


المشاركة المجتمعية



اصوات من المجتمع المحلي رصد الاحتياجات

ذكور



مجموعة التركيز ٢٥ - ٣٥ عاما مجموعة التركيز ١٧ - ٢٤ عاما مجموعة التركيز ١٢- ١٦ عاما مجموعة التركيز ۲۷- ۷۰ عاما مجموعة التركيز أكبر من ٦٠ عاما مجموعة التركيز الأشخاص ذوى الاعاقة

مجموعة التركيز ١٨ - ٣٥ عاما

محموعة التركيز ١٢-١٨ عاما

محموعة التركيز ١٨ - ٣٥ عاما

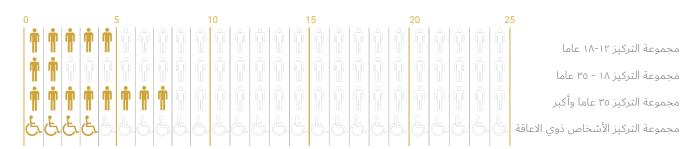
مجموعة التركيز ٣٥ عاما وأكبر

كون الفريق **١٥ مجموعة تركيز** في دمياط وكفر البطيخ، حيث تمكن من الوصول إلى ما يقرب من ٢٠٠ لاجئ ومواطن سوري (من الجنسين) بالإضافة إلى الموظفين الفنيين في مجلس المدينة (المجلس المحلى البلدي).

كانت المجموعات متوازنة بين الجنسين ووصلت إلى أفراد تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٧٠ عامًا. كما أولى المشروع اهتمامًا خاصًا للأشخاص ذوي الإعاقة وخصص لهم ثلاث مجموعات منفصلة.

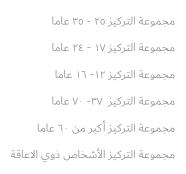
وكانت **النتيجة** الأولية لهذه الجلسات هي وضع **قائمة** الاحتياجات المشتركة للمجتمع مع عرض رؤى مكانية حول «الفرص والتحديات» للمدن. ويتم تثليث هذه الطريقة النوعية مع التحليل الجغرافي المكاني لتوفير نظرة أعمق على الوضع الحالى للمدينة.

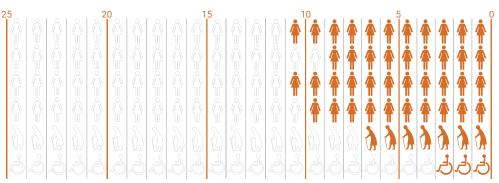




الشكل (٥٠). احتياجات المجتمع ومجموعات التركيز العمر والجنس. – المصدر: موئل الأمم المتحدة

اناث

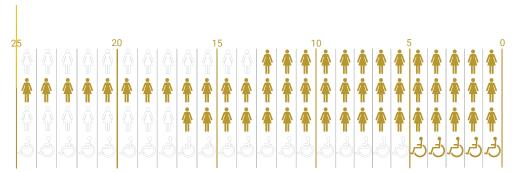




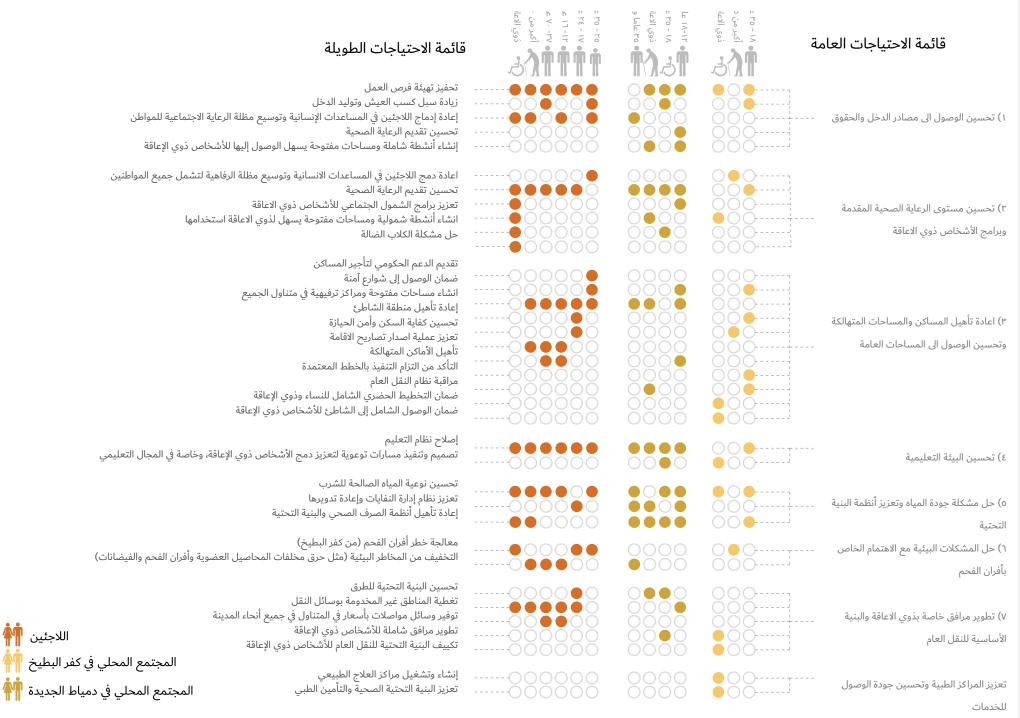
مجموعة التركيز أكبر من ٣٥ عاما مجموعة التركيز الأشخاص ذوي الاعاقة مجموعة التركيز ١٨ - ٣٥ عاما

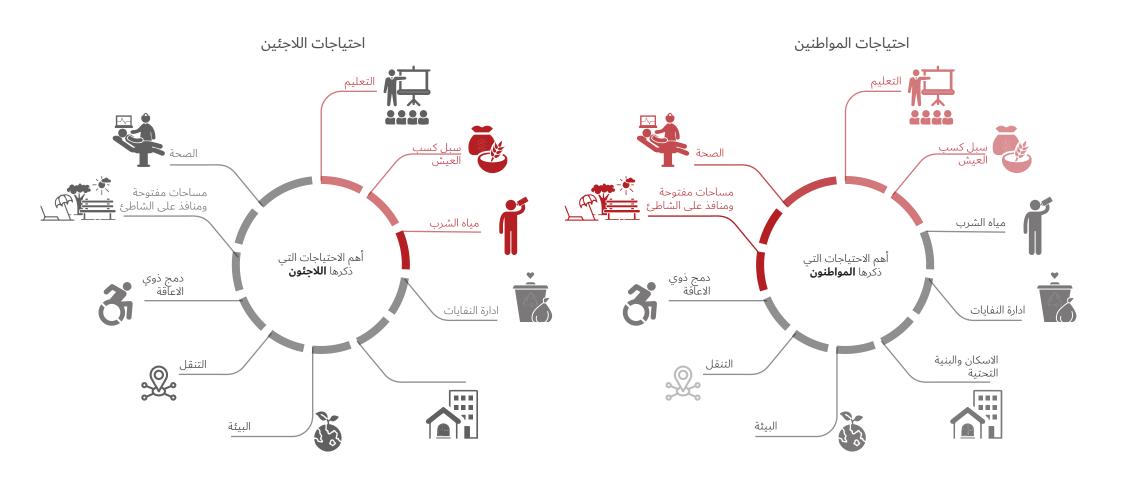


مجموعة التركيز ١٢-١٨ عاما مجموعة التركيز ١٨ - ٣٥ عاما مجموعة التركيز ٣٥ عاما وأكبر مجموعة التركيز الأشخاص ذوي الاعاقة



اللاجئين المجتمع المحلي في كفر البطيخ المحلي في دمياط الجديدة المحلي في دمياط الجديدة





الشكل(٥٢). احتياجات اللاجئين والمواطنين . المصدر: موئل الأمم المتحدة

أصوات من المجتمع

رصد الإمكانات والفرص والتهديدات والتحديات الظاهرة

خلال جلسات مجموعات التركيز، بدأ فريق موئل الأمم المتحدة جلسة لتحديد الاحتياجات والفرص من خلال شرح أهمية هذا التحديد لمدينتهم. وبناء على ذلك، سلط المشاركون الضوء على احتياجاتهم والفرص المحتملة المتاحة في دمياط الجديدة، والتي تم تصنيفها إلى المحاور الخمسة الرئيسية التالية:

١) المرافق العامة

- المرافق الصحية

أوضح السكان أن إنشاء مركز صحي جديد يقدم خدمة الطوارئ على مدار ٢٤ ساعة يعد من أهم أولويات المدينة. كما قاموا بتحديد الموقع المحتمل للمركز الصحي المذكور، كما هو موضح في الخريطة. كما طالب المجتمع المحلى بصيانة المستشفيات الحالية ورفع كفاءتها

- المرافق الترفيهية

ذكر السكان إن هناك حاجة إلى المزيد من الحدائق الحضرية والمساحات الخضراء في المدينة لأن حدائق دمياط الجديدة تبعد أكثر من ١٥ دقيقة سيرًا على الأقدام عن غالبية المجاورات. كما ناقشوا الضرورة الماسة لتزويد الشاطئ بمناطق اللعب، ودورات المياه العامة، والأماكن المظللة، والأكشاك، والصيانة الروتينية من أجل تيسير استخدامه وخدمته. وناقشوا أيضًا مدى أهمية وجود برامج وأنشطة شاملة تشمل الأشخاص ذوى الإعاقة.

- المرافق التعليمية:

حسبما ذكر السكان المحليون، تحتاج المدينة إلى المزيد من المدارس، كما تحتاج بعض المدارس الموجودة إلى التطوير.

۲) الإسكان

ذكر السكان أن المنطقة الرابعة هي موطن لغالبية الفئات الضعيفة وأن هذه المباني السكنية بحاجة إلى بعض الصيانة والترميم. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد قليل من المباني التي يزيد عمرها عن ٤٠ عامًا في المنطقتين الأولى والثانية.

٣) الخدمات الأساسية/البنية التحتية

- البنية التحتية للشوارع:

أشار الأهالي إلى ضرورة تعزيز إنارة الشوارع في المناطق غير التجارية المظلمة وغير المضاءة.

- خدمة الصرف الصحي (المجاري):

شدد الأهالي على ضرورة تحديث شبكة الصرف الصحي.

- خدمة المياه:

أشار السكان إلى ضرورة تحسين جودة إمدادات المياه.

- خدمة صرف مياه الأمطار:

شدد الأهالي على ضرورة صيانة شبكة تصريف مياه الأمطار.

٤) إمكانية الوصول ووسائل النقل العام

تحتاج المدينة إلى محطات حافلات إضافية وطرق أوسع لوسائل النقل العام. بالإضافة إلى ذلك، أشار الأهالي إلى أهمية إنشاء وسائل نقل خضراء، مثل ممرات الدراجات على طول الطرق المهمة في دمياط الحديدة.

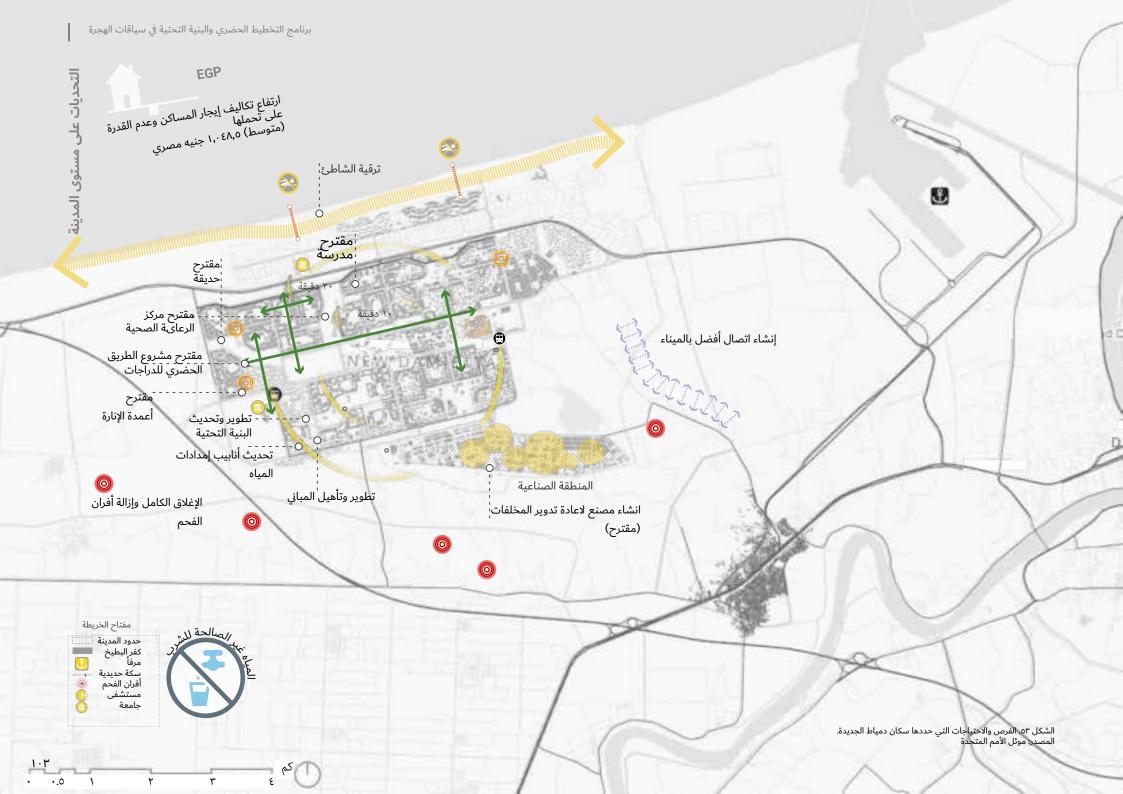
ه) البيئة

أشار السكان إلى أن أفران الفحم تمثل تحديًا كبيرًا يجب معالجته إلى جانب القضايا المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة.

٦) الاقتصاد

ذكر السكان أنه ينبغي إنشاء رابط جديد بين ميناء دمياط ودمياط الجديدة من أجل تحسين فرص العمل وتحقيق فوائد اقتصادية كبيرة. وفي المنطقة الصناعية يمكن كذلك بناء مصنع جديد لإعادة تدوير المخلفات الزراعية.





الخاتمة

التحديات والتدخلات اللازمة في دمياط الجديدة

بناءً على التحليل المكاني والنتائج التي توصلت لها حلقة عمل التصديق التي أجريت مع سكان المدينة، فإن التحديات المذكورة والتدخلات اللازمة في دمياط الجديدة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة هي كما يلي:



الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاهية

كشف التحليل أن هناك نقصًا في إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية في نطاق مسافة تتراوح من ٥ إلى ١٥ دقيقة سيرًا على الأقدام، وتحديدًا في المنطقة الثانية والثالثة والخامسة. وهذا ما أكده الجهاز الفني والسكان. وعليه فإن التدخل المطلوب هو بناء مركز صحي شامل قريب من تلك المناطق أو تطوير وتحويل المستشفيات



الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيد

لا توجد مدارس في مناطق شمال وشمال غرب دمياط الجديدة. ولتخفيف الضغط والاكتظاظ على المرافق التعليمية الأخرى، أكد السكان المحليون على الحاجة إلى مدارس جديدة في مواقع معينة. يعد بناء مدارس جديدة على الأراضي غير المطورة في المنطقتين الثالثة والخامسة أحد التدخلات الضرورية في هذا الصدد، وتحسين إمكانية الوصول إلى جميع المرافق التعليمية لاستيعاب الطلاب ذوي

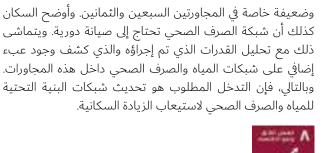


الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة: المياه النظيفة

والصرف الصحى

أشار السكان إلى ضرورة تحسين إمدادات خدمات المياه الصالحة

للشرب في بعض مناطق المدينة. تبقى المشكلة الرئيسية المتعلقة بالمياه هي جودتها؛ تتميز مياه الصنبور بدرجة عالية من العكارة وتركيز الأملاح، حيث يعتبر الطمى أحد الملوثات الرئيسية. ووفقًا للمقابلات مع سكان دمياط الجديدة، هناك افتراض بأن محطات معالجة وتنقية المياه لا توفر الفلتر المناسب لتصبح المياه صالحة للشرب. بشكل عام، كشف تقييم قدرة المياه عن وجود طلب مرتفع نسبيًا على شبكة المياه. ولا تصل المياه إلى الطوابق العليا في بعض الوحدات السكنية، كما أن شبكة المياه والأنابيب الموجودة متهالكة



الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق

والنمو الاقتصادي

أعرب السكان عن ضرورة تعزيز فرص العمل وتحسين قدرات الأفراد ومهاراتهم. وتتمثل التدخلات اللازمة في هذا الصدد في فتح الفرص الاقتصادية وتعزيز الارتباط الاقتصادي للمدينة مع المناطق المحيطة بها من خلال استحداث ممر للسياحة البيئية الثقافية وتعزيز الركيزة التجارية للمدينة وتوسيعها من خلال زيادة عدد المحلات التجارية مع تطوير وتحديث تطوير المناطق الصناعية.



تلك المنشآت القديمة.

يساعد في ذلك.

الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة: تغير المناخ

حسبما ورد خلال المقابلات التي أجريت مع سكان، هناك حاجة عامة لإدارة القمامة وتنظيم جودة الهواء التي تتأثر بالحرق الزراعي والدخان المنبعث من أفران الفحم المحيطة بالمدينة. والتوصية المقترحة هي إغلاق جميع مواقع الحرق وإزالتها بالكامل وإنشاء مصنع لإعادة تدوير المخلفات الزراعية في المنطقة الصناعية. ستساهم زيادة الجيوب الحضرية الخضراء في جميع مناطق المدينة في تحسين جودة الهواء.

الحالى للشاطئ غير مستغل أو جذاب. ولذلك فإن التدخل المطلوب

هو إنشاء جيوب خضراء داخل المدينة واستحداث الحدائق الزراعية

الحضرية وإعادة تأهيل وتحسين المساحات المفتوحة والواجهة

أما بالنسبة لوسائل النقل، يجد المواطنون واللاجئون أن وسائل النقل العام غير منتظمة للغاية وغير كافية لخدمة جميع مناطق

المدينة. ولكى يتمكن المستخدمون من الوصول إلى المناطق

الداخلية للوجهة المطلوبة، فإنهم يسعون إلى استخدام سيارات

الأجرة التي تكون تكلفتها أكثر من المتناول. إن استحداث وسائل

نقل خضراء أخرى مثل إنشاء شبكة للدراجات والمشى يمكن أن

وأشار تحليل الإسكان والبنية التحتية إلى أن بعض الطرق في حالة

سيئة وأن هناك مساكن غير مناسبة. ومن أجل مواجهة تحدى

السيول، من الضروري صيانة شبكة تصريف مياه الأمطار ورفع كفاءة

الهدف ۱۱ من أهداف التنمية المستدامة: المدن والمجتمعات المستدامة

نصيب الفرد من المساحات الخضراء بدمياط الجديدة أقل من المعيار القومي. وتتركز أماكن الترفيه في المنطقة الوسطى من المدينة وليس على مسافة قريبة منها. وأكد السكان أن الوضع العام

التوسع العمراني في المدينة. كما أعرب الأهالي عن عدم وجود سوق

يومي في المدينة للخضراوات والفواكه. ولذلك فإن التدخل المطلوب

هو إنشاء سوق للفواكه والخضروات حيث أن كفر البطيخ لا يوجد

ومن بين الاحتياجات الأخرى التي تم تسليط الضوء عليها عدم توفر

وأشار الأهالي إلى أنه من الممكن البناء فوق مسطح قناة البلامون

بعد ردمها لتوفير قطعة الأرض اللازمة للأنشطة الزراعية أو السياحية

أو الاقتصادية. ويمكن أن تكون الهياكل المبنية من مواد خفيفة الوزن

لا تقلل من الأحمال الإنشائية للمبنى فحسب، بل توفر أيضًا تحكمًا

سهلاً وقدرة تحميل عالية للأجزاء المتحركة وتضمن تقليل هدر

المواد. وستكون هذه الهياكل الجديدة قابلة للتفكيك وإعادة التدوير

الأراضي الشاغرة لبناء المشروعات المطلوبة.

الخاتمة

التحديات والتدخلات اللازمة في كفر البطيخ

بعد أن سلط سكان كفر البطيخ الضوء على التحديات والاحتياجات والفرص، تم توضيح التدخلات اللازمة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة في هذا القسم.



الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة

والرفاهية

كشف التحليل أنه لا يوجد سوى مستشفى عام واحد في المدينة، مما يجعل من الصعب الوصول إلى الخدمات الصحية من جميع أنحاء المدينة. وعليه فإن التدخل المطلوب هو إنشاء مركز صحى شامل وتحديث وتحويل المستشفى الحالي.

ويشكو سكان كفر البطيخ، المقسمة بسبب مرور ترعة بلامون، من تراكم كميات كبيرة من القمامة على طول الترعة مما يؤدي إلى تداعيات بيئية وصحية. ولذلك فإن التدخل المطلوب هو إمكانية ردم القناة واستخدام هذا المسطح في إقامة مشروعات تنموية. بالإضافة إلى إنشاء محطة تجميع النفايات الوسيطة على أطراف المدينة لتكون نقطة تجميع لجميع القمامة التي تنشأ من المدينة.



الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيد

بحسب التحليل الذي تم إجراؤه في المكون الأول، فإن المدينة قد سجلت نسبة عالية من الأمية (٢٤,٤٨٪)، مما يترتب عليه الحاجة الكبيرة للخدمات التعليمية. وشدد السكان المحليون على أهمية صيانة وتوسيع المدارس القائمة بالإضافة إلى بناء مدارس جديدة.



الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة: المياه النظيفة

والصرف الصحى

أشار السكان إلى أن هناك حاجة ملحة لتطوير خدمة إمدادات المياه وشبكة الصرف الصحى في المدينة بشكل عام. فبعض أجزاء المواسير في المدينة تحتاج إلى صيانة. وبشكل عام، تعاني شبكات المياه والصرف الصحى من الضغط الزائد عليها. ولذلك، فإن التدخل المطلوب هو رفع كفاءة شبكة مواسير المياه الحالية، وتحتاج شبكة الصرف الصحى إلى صيانة منتظمة لاستيعاب النمو السكاني.



والنمو الاقتصادي

أعرب السكان عن ضرورة تعزيز فرص العمل وتحسين قدرات الأفراد ومهاراتهم. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى تدخلات لفتح الفرص الاقتصادية وتحسين العلاقة الاقتصادية للمدينة مع دمياط الجديدة. كما أشار السكان إلى أن المدينة لا تستخدم كامل إمكاناتها الاقتصادية، خاصة إنتاج الأثاث والصناعات الزراعية.

اشتكى السكان من تراكم الكثير من النفايات على طول قناة البلامون، مما يعرض البيئة والصحة العامة للخطر. وأوصى السكان المحليون ببناء مرفق وسيط لجمع القمامة للحفاظ على البنية التحتية الأساسية للمدينة مع الحفاظ أيضًا على البيئة واستخدام مواردها لتوفير بيئة حضرية عالية الجودة.

ومن أجل معالجة مشكلة ازدحام الشوارع وعدم توفر أماكن لوقوف السيارات، أشار السكان أيضًا إلى ضرورة إنشاء موقف للنقل العام لتلبية متطلبات التنقل بين المدينة والمناطق الحضرية المختلفة.

الهدف ۱۱ من أهداف التنمية المستدامة: المدن والمجتمعات المستدامة

مع التعديات المستمرة على الأراضي الزراعية خارج الحدود الرسمية، تصبح المدينة مساحة حضرية مركزة حيث أن الكثير منها عبارة عن مباني سكنية عشوائية. وأبدى السكان رغبتهم في تنظيم وتقنين

التوصيات العامة على المستوى الوطني

تعمل الحكومة المصرية على تمكين النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والحد من الفقر من خلال الاستثمار في مشروعات البنية التحتية الحضرية. ويمكن أن يكون لقرارات الاستثمار في البنية التحتية الحضرية المستدامة طويلة الأجل تأثيرات بعيدة المدى على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الحضرية، وعلى الاستدامة البيئية، والقدرة على الصمود إزاء تغير المناخ.

ويمكن الاستفادة من وجود اللاجئين السوريين في مصر كفرصة للتنمية، والاستفادة من اقتصادات اللاجئين لجذب رؤوس أموال جديدة وتعزيز الاقتصاد المحلي والأعمال التجارية. وحسب البنك الدولي تشير التقديرات إلى أن ما يقرب ٣٠٪ من السكان في مصر يعيشون تحت خط الفقر الوطني. ويمكن للحكومة المركزية أن تستجيب للمخاوف المتزايدة من خلال مجموعة من الإسكان المدعوم، وتخفيف شروط استخدام الأراضي، وتيسير عملية استصدار تصاريح العمل، ونهج التخطيط المتبادل (النهج التصاعدي من القاعدة إلى القمة). وبشكل عام، ينبغي استكشاف وإتاحة مجموعة متنوعة من خيارات تمويل الإسكان التي تشمل التمويل العقاري، وتمويل الإسكان الاجتماعي والإيجاري، وآليات الائتمان بدون ضمان للمالكين وجهات البناء، والائتمان للمطورين والمقاولين ومنتجي مواد البناء ومكوناته. وتعد آليات الدعم المتبادل، داخل المشروعات الحضرية، بين الاستخدامات التجارية واستخدامات الأراضي السكنية، وبين الإسكان مرتفع التكلفة والإسكان منخفض التكلفة، مهمة لتشجيع التنمية المختلطة اجتماعيًا.

لقد بُذلت مؤخرًا في مصر جهودًا تسعى للابتعاد عن النظام شديد المركزية نحو التحول التدريجي لنظام أكثر لامركزية ويمنح المحافظات والبلديات سلطة أكبر في اتخاذ القرار - ويتحول تركيزه من «الحكومة» إلى «الحوكمة». ويأتي ذلك استجابة للتعقيد المتزايد للحكم في سياق الشمولية على العديد من المستويات، والحاجة إلى إشراك مجموعة واسعة من مؤسسات القطاع الخاص والجهات الفاعلة غير الحكومية. وفي هذا الصدد، يمكن لعمليات التحول نحو

اللامركزية أن تشجع على مشاركة أكبر من جانب المجالس البلدية مع المجتمع المحلي في عملية صنع القرار. ونقدم توصية لوزارة التنمية المحلية (MoLD) بالسماح بمزيد من التوجيه والقدرة على اتخاذ القرارات وتخصيص التمويل من الادارات المحلية التي غالبًا ما يمكنها الاستجابة بسرعة أكبر لاحتياجات سكانها. ويمكنها التصرف بسرعة ومرونة أكبر من خلال تكييف سياساتها وإجراءاتها لاتباع مسارات التنمية المستدامة للاستجابة لأي تحدٍ يواجهها.

ومن الممكن أن يؤدي تطوير المراكز الحضرية المستدامة إلى تحقيق التآزر مع المناطق والمجتمعات الريفية المحيطة من خلال الروابط الاقتصادية وروابط التوظيف. ويمكن أن يؤثر الحد من الفقر في المناطق الحضرية تأثيرًا إيجابيًا على الحد من الفقر في المناطق الريفية، وتساعد المناطق الريفية في توفير خدمات النظام الإيكولوجي والأمن الغذائي الضروريين لأداء المناطق الحضرية واستدامتها. ولذلك، فإن التوصية هي في ضرورة أن تكون المدن في مصر مترابطة مع المناطق الريفية من خلال تخطيط الطرق وشبكة التنقل المتراطة.

تعتبر مصر بوتقة تنصهر فيها الثقافات المختلطة. ويعد هذا التنوع في شكل التراث والمعرفة جزءًا حيويًا من المدن في مصر، وهو جزء لا يتجزأ من هويتها وديناميكيتها باعتبارها مركزًا للتنمية الاجتماعية والبشرية. وتوفر الثقافة الهوية والقوة والأدوات للمجتمعات لمكافحة الفقر. إن دمج التنوع الثقافي في الحوكمة والإدارة، بناءً على احتياجات وتوقعات المواطنين، يسهل المشاركة والحوار بين الثقافات وممارسة المساواة في الحقوق.

ومن الضروري لمصر التركيز على النمو الأخضر الذي يربط بين سياسات الشمول البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي، يجب أن تدمج السياسات الحضرية الجديدة النمو أكثر من تبنيها للنهج الاقتصادي الواسع.

وفيما يتعلق بالبيئة، يعد تلوث المياه والهواء من أشد التحديات المزمنة التي تواجه المدن ذات الدخل المنخفض والمتوسط في مصر، والتي تتأثر بنيتها التحتية البيئية وقدراتها التنظيمية بشكل كبير بالنمو السريع. وينبغي إعطاء الأولوية لاستثمارات البنية التحتية البيئية في مجال السيطرة على السيول وتنقية المياه وجودة الهواء فوق التدخلات المكانية والاقتصادية.

إن استخدام التكنولوجيا في المدن المصرية محدود للغاية. كما أن تمويل المشروعات في مجال التكنولوجيات الذكية المبتكرة سيجعل المدن أكثر شمولًا وتكاملًا. فالمدن الذكية تدمج تدخلات الحلول من خلال نهج يقوده التخطيط في مجالات التنقل أو الطاقة أو إدارة المياه أو الإسكان أو الخدمات العامة الأخرى. على سبيل المثال، يمكن ألا يقتصر ذلك على إضاءة الشوارع بطريقة ذكية، وقياس الطاقة بطريقة ذكية، واستخدام المركبات للوقود البديل، وأنظمة النقل الذكية، والمباني الفعالة والمناطق الذكية، وإدارة مياه الأمطار، وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، وإنما يشمل أيضًا تبني النُهُج المبتكرة لإدارة المدينة والتفاعل مع المواطنين

إجمالي الاستنتاجات التعليم

• تتمتع مصر بمعدلات تحصيل تعليمي عالية، حيث أن حوالي ٣٧٪ من إجمالي السكان متعلمون ﴿. ومع ذلك، فإن معدلات معرفة القراءة والكتابة أعلى بين صغار السن، مما يعني أن المدارس الثانوية تعاني من انخفاض عدد الطلاب بسبب الوضع الاقتصادي ٩٠٠٠. وتعمل مصر على التركيز بشكل أكبر على التعليم واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين وتوسيع نطاق التعليم ليصل إلى المصريين وغير المصريين. وقد حدث التغيير الأخير في عام ٢٠١٤، عندما تم تمديد التعليم الإلزامي إلى الصف الثاني عشر، مما يوفر للبلاد القدر الكافي من القوى العاملة المتعلمة.

المنحة

• وفقًا لبيانات البنك الدولي، فإن النظام الصحي المصري ليس في وضع يسمح له بتقديم خدمات صحية عالية الجودة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان. إن التصدي للتحديات الصحية الكبرى التي تواجهها مصر وتحقيق أهداف التنمية الأوسع نطاقًا سيتطلب إعادة توجيه النظام الصحي في مصر نحو تقديم رعاية صحية تتسم بجودة أفضل (الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة). ومع ذلك، توجد العديد من الاستثمارات الصحية والاجتماعية المخطط لها، وإذا تم تنفيذها بالكامل، ستدعم استجابة أفضل للقضايا المتعلقة بالصحة بين المواطنين واللاجئين.

الاقتصاد

• تتسبب تعقيدات لوائح الأعمال في مصر في تضييق فرص التوسع على الشركات الناشئة. وفي كثير من الأحيان، لا يستطيع السوريون تسجيل أعمالهم التجارية بأسمائهم الخاصة، ولا يمكنهم السفر إلى الخارج للعمل بتأشيرات اللاجئين أو جلب العمالة الماهرة من بلانهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم القدرة على الوصول إلى الائتمان والخيارات المصرفية يحول دون قدرة العديد من السوريين على فتح أعمالهم التجارية الخاصة أو توسيعها. ولا يستطيع اللاجئون السوريون الحصول على القروض بسبب افتقارهم إلى الأراضي والممتلكات في مصر. وعلاوة على ذلك، يواجه رواد الأعمال تحديات بسبب إحجام مؤسسات التمويل متناهي الصغر عن إقراض الأجانب.

لإنشاء أعمالهم التجارية من أماكن إقامتهم، بما في ذلك اللاجئين السوريين، مما يساعد في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمقيمين.

- توجد فرصة لتحسين سبل كسب عيش السكان في مصر، ودعم الاقتصاد المحلي، وجذب المستثمرين والشركات من خلال زيادة توفير المياه والاستثمار في أنظمة المياه والصرف الصحي المستدامة، والنقل العام، والمساحات الخضراء المفتوحة والعامة، والبنية التحتية للمشاة
- نتيجة لتأثيرات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩٩)، عانت المدن المصرية من ارتفاع معدلات البطالة، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم كفاية الوصول إلى الخدمات والضروريات الأساسية. ومع ذلك، توجد فرصة لاستخدام الأراضي الحكومية الشاغرة للزراعة الحضرية للحد من البطالة، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وتحقيق الأمن الغذائي.
- كما أثارت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) بعض التساؤلات حول أهمية التخطيط المكاني ومدى توفر المساحات الخضراء والمفتوحة، مع التأكيد على أهمية استغلال الأراضي الشاغرة الموجودة وتحويلها إلى مساحات خضراء أو مفتوحة. وتوجد مساحة تصل إلى ١٢٪ من الأراضي داخل المنطقة المبنية في دمياط الجديدة غير مأهولة مما يسمح بتكثيف المساحات الخضراء بشكل كبير.

السئة

• ووفقًا لليونيسف، فإن مصر معرضة بشدة لتغير المناخ، مع الزيادة المتوقعة في موجات ارتفاع درجات الحرارة والعواصف الترابية والعواصف على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى جانب الظواهر الجوية الشديدة والمتطرفة. وفيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ، تتمتع مصر بإمكانيات عالية للتخفيف حيث تتوافر فيها السهول الصحراوية الشاسعة التي يمكن استخدامها لإنتاج الطاقة الشمسية ويمكن استخدامها لتوليد الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري لتتحول إلى بلد مستدامة. علاوة على ذلك، استضافت مصر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ ذلك، استضافت، وأصدرت السندات الخضراء في منطقة الشرق معالجة تغير المناخ، وأصدرت السندات الخضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأطلقت استراتيجيتها لتغير المناخ لعام

۲۰۵۰، ووضعت أهداف محدثة لخفض الانبعاثات بحلول عام ۲۰۳۰.

إمكانية الوصول

• فيما يتعلق بإمكانية الوصول والتنقل، تعمل مصر على تطوير خيارات التنقل الملائمة داخل مدنها والتي ستتيح الفرصة لتقليل التأثير البيئي، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، والحصول على فرص العمل. وستعمل الاستثمارات الحالية في مشروعات السكك الحديدية المصرية على زيادة ربط محافظات الشمال ببقية أنحاء البلاد كفرصة لتعزيز إمكانية الوصول والاتصال بأسعار معقولة بين هذه المناطق، والحد من الازدحام المروري، والحد من تلوث الهواء

المساواة بين الجنسين

• احتلت مصر المركز ١٢٩ من بين ١٥٦ بلدًا في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين لعام ٢٠٢١. وتقتصر مشاركة المرأة في سن العمل في مصر على نسبة ٢٠٪ فحسب في الاقتصاد، مقارنةً بنسبة ٥٧٪ من الرجال ب وتمثل النساء ٥٠٪ من سكان البلاد، ولذلك يتم تنفيذ العديد من مبادرات المساواة بين الجنسين من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي الذي عقد شراكة مع المجلس القومي للمرأة في مصر لإطلاق الختم المصري للمساواة بين الجنسين (EGES). ويعزز هذا النموذج المساواة بين الجنسين في القطاع الخاص من خلال بناء سلسلة من الممارسات الجيدة في مجالات التوظيف، والتطوير الوظيفي، والتوازن بين العمل والأسرة، وسياسات التحرش الجنسي.

التنمية الحضرية على المستوى المحلي

• وكذلك يوجد العديد من استثمارات البنية التحتية المخطط لها على مستوى المدينة في دمياط الجديدة وكفر البطيخ، والتي تم تسليط الضوء عليها في القسم ٥ (الصفحات ١٠٢ و١٠٣) ضمن الخطط الإستراتيجية الحضرية، والتي بمجرد اكتمالها، ستعمل على دعم وتعزيز الاستدامة في المدينة وأكثر من ٨٠ مشروع ومبادرة محتملة تم تحديد أولوياتها للتنفيذ بحلول عام ٢٠٣٠. وستساعد هذه المشروعات، عند تنفيذها، في معالجة التحديات الاقتصادية والبيئية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية وإدارة النفايات الصلبة والمياه والصرف الصحى والتنقل والإسكان.

المصادر

download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_ HighQ_23-1-2018.pdf

- **12.** NUCA, NUCA estimates, 2015, Retrieved from http://www.newcities.gov.eg/
- english/New_Communities/default.aspx
- **\0.** Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf
- N7. Operational data portal, refugee situations, UNHCR, 2015, Retrieved from https://data.unhcr.org/en/news/13104
- VV. Sustainable Development Department Middle East & North Africa Region, Madbouli, M., World Bank, 2008
- **\Lambda.** Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018. pdf
- **19.** The Development Impact of the Awqaf Properties Investment Fund, A Model for Sustainable Development, Islamic Development Bank, 2019, Retrieved from https://www.isdb.org/apif/sites/apif/files/2020-03/APIF%20Impact%20Report%20%28English%20Version%29.pdf
- **Y*.** Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf
- **Y1.** The National Strategic Plan For Urban Development Egypt 2052, Ministry of Housing Utilities & Urban Communities, 2014, Retrieved from https://www.noorbook.com/en/ebook-2052-pdf
- **YY.** Egypt SDS 2030: Between expectations and challenges to implement, The American University in Cairo, 2018, Retrieved from https://documents.aucegypt.edu/Docs/GAPP/Public%20Policy%20Hub%20Webpage/7-Sustainable%20 Development%20Strategy%20(SDS)%20Egypt%202030%20Policy%20Paper.pdf
- YT. General Unified Economic Planning Law, Ahram news paper online, Gamal Essam El-Din, 2022, Retrieved from https://english.ahram.org.eg/News/454617.aspx
- **YE.** Local popular councils, 2021, Retrieved from http://www.tadamun.co/?post_type=gov-entity&p=830&lang=en&lang=en#.Y2oAm3ZBy3A
- **Yo.** Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf
- The new real estate registration law, Real estate registration in its new form

Endnotes

- 1. Published at the Yale School of the Environment River Nile dam, Retrieved from https://e360.yale.edu/features/vanishing-nile-a-great-river-faces-a-multitude-
- of-threats-egypt-dam
- Y. the Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), CAPMAS 2020, Retrieved from https://www.sis.gov.eg/Story/159611/CAPMAS-

Poverty-rates-in-Egypt-decline-to-29.7%25-within-year?lang=en-us the Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS),

CAPMAS 2020, Retrieved from https://www.sis.gov.eg/Story/159611/CAPMAS-

Poverty-rates-in-Egypt-decline-to-29.7%25-within-year?lang=en-us

- **E.** Statistical Yearbook, Central Agency for public Mobilization and statistics on 23/2/2022 (CAPMAS), 2021 CAPMAS, Issue No. 112, Retrieved from https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104
- O. GDP growth (annual %) Egypt, Arab Rep, World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files, 2021, Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=EG
- 7. Egypt population density, World Development Indicators, World Bank, September 2022, Retrieved from https://www.statista.com/statistics/971374/population-density-in-Egypt/
- V. GDP growth (annual %) Egypt, Arab Rep, The World Bank: Data, 2021, Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP. KD.ZG?locations=EG
- A. Country profile Egypt, Food and agriculture organization of the united nations, 2016, Retrieved from https://www.fao.org/3/i9729en/I9729EN.pdf
- **9.** Capmas 2020Food and agriculture organization of the united nations, 2016, Retrieved from https://www.fao.org/countryprofiles/index/en/?iso3=EGY
- **\ \ .** Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf
- **11.** Urbanet, Guido Santini, Urbanisation and Urban Development in Egypt I Infographics, Urbanet, August 18, 2021, Retrieved from https://www.urbanet.info/urbanisation-and-urban-development-in-egypt/.
- **17.** Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf
- Vr. Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/

Tong, Rula al-Sadi, Retrieved from https://www.unhcr.org/uk/617674344.pdf

- **TV.** Egypt Response Plan for Refugees and Asylum-Seekers from Sub-Saharan Africa, Iraq & Yemen, UNHCR, 2020, Retrieved from https://www.unhcr.org/eg/wpcontent/uploads/sites/36/2020/10/ERP2021EN.pdf
- ۳۸. Refugee Context in Egypt, UNHCR, 2022, Retrieved from https://www.unhcr.org/eg/about-us/refugee-context-in-egypt
- **r9.** Damietta Port: Egypt's Key Waterfront, Ashraf Ghazy from Damietta Port Authority, the Egypt Ports and Waterways 2016, Retrieved from https://www.iqpc.com/media/1003379/63540.pdf
- **E...** Country profile Egypt, Food and agriculture organization of the united nations, 2016, Retrieved from https://www.fao.org/countryprofiles/index/en/?iso3=EGY
- **\xi1.** Water Quality Management in Manzala Lake, Reda Hamed, M.A. Egypt, Progressive improvement of the water quality criteria of Lake Manzala, Egypt Nadia Al-Agroudy and Randa Elmorsi, Egyptian Journal of Aquatic Biology & Fisheries Zoology Department, Faculty of Science, Ain Shams University, Cairo, Egypt. ISSN 1110 6131, Vol. 26(3): 31 43 (2022)
- EY. Marine Chemistry, National Institute of Oceanography and Fisheries, NIOF,

Cairo, Egypt. retrieved from https://www.preprints.org/manuscript/201909.0060/v1

- Em. Monitoring Coastal Changes along Damietta Promontory and the Barrier Beach toward Port Said East of the Nile Delta, Egypt, Hesham M. El-Asmar; Sameh B. El-Kafrawy; Maysa M.N. Taha, Journal of Coastal Research (2014) 30 (5): 993–1005. Retrieved from https://meridian.allenpress.com/jcr/article-abstract/30/5/993/145797/Monitoring-Coastal-Changes-along-Damietta
- **E**S. GIS-based approach to estimate sea level rise impacts on Damietta coast, Egypt, Arabian Journal of Geosciences, March 2021, Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/349809182_GIS-based_approach_to_estimate_sea_

level_rise_impacts_on_Damietta_coast_Egypt

- **EO.** Arab Environment Climate Change, Impact of Climate Change on Arab Countries, mostafa k. tolba najib w. saab, report of the arab forum for environment and development, 2009, Retrieved from https://www.droughtmanagement.info/literature/AFED_climate_change_arab_countries_2009.pdf
- **£1.** Pluvial flooding in Urban Areas Across the European Continent. Geographica Pannonica. Prokić, Marija & Savic, Stevan & Pavic, Dragoslav. 2019. 23. 216-232. 10.5937/gp23-23508. retrieved from https://www.researchgate.net/publication/338528586_Pluvial_flooding_in_Urban_Areas_Across_the_European_

Continent/citation/download

EV. Statistical Yearbook - Population, CAPMAS, (Egypt); Egyptian General Survey Authority, 2021, Retrieved from https://www.statista.com/statistics/1230776/total-

,2022, Retrieved from Propertyfinder.eg

- **TV.** Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf
- YA. Statistical Yearbook Population 2021, page 14, CAPMAS (Egypt); Egyptian General Survey Authority, 2021, Retrieved from https://www.statista.com/statistics/1230776/total-inhabited-area-by-Governorate-in-egypt/ and https://www.unicef.org/egypt/country-background
- **Y9.** Vulnerability Assessment of Refugees in Egypt: Risks and Coping Strategies, Heba El Laithy Dina Armanious, UNHCR, 2019, Retrieved from https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2021/01/Vulnerability-Assessment-of-Refugees-in-Egypt-Risks-and-Coping-Strategies-April-2019.pdf
- T. UNHCR Egypt, Refugee Context in Egypt, Retrieved from https://www.unhcr.

org/eg/about-us/refugee-context-in-egypt

- **T1.** UNHCR Egypt, Monthly Statistical Report, 2022, Retrieved from https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2022/11/Monthly-statistical-Report October 2022-3.pdf
- **TY.** Regional Refugee & Resilience Plan In Response To The Syria Crisis, 2020-2021, www.3rpsyriacrisis.org, Retrieved from https://www.google.com/url?sa=t&rct=j &q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwj4nOSnhb_9AhVxTKQEHRuxCwAQFn oECD0QAQ&url=https%3A%2F%2Fdata.unhcr.org%2Fen%2Fdocuments%2Fdow

nload%2F87766&usg=AOvVaw0kThEN8Ev2fjybj_n1Ogbb

 $\mbox{\sc Triangulation}$ of Migrants Stock in Egypt July 2022, International organization for migration, IOM, The UN Migration Agency, Retrieved from https://egypt.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1021/files/documents/Migration%20Stock%20

in%20Egypt%20July%202022%20EN_Salma%20HASSAN.pdf

- **٣**£. Regional Refugee & Resilience Plan In Response To The Syria Crisis, 2020-2021, www.3rpsyriacrisis.org, Retrieved from https://www.google.com/url?sa=t&rct=j &q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwj4nOSnhb_9AhVxTKQEHRuxCwAQFn oECD0QAQ&url=https%3A%2F%2Fdata.unhcr.org%2Fen%2Fdocuments%2Fdow nload%2F87766&usg=AOvVaw0kThEN8Ev2fjybj_n1Ogbb
- **°°0.** Regional Refugee & Resilience Plan In Response To The Syria Crisis, 2020-2021, www.3rpsyriacrisis.org, Retrieved from https://www.google.com/url?sa=t&rct=j &q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwj4nOSnhb_9AhVxTKQEHRuxCwAQFn oECD0QAQ&url=https%3A%2F%2Fdata.unhcr.org%2Fen%2Fdocuments%2Fdow

nload%2F87766&usg=AOvVaw0kThEN8Ev2fjybj_n1Ogbb

"\"\" UNHCR Country Strategy Evaluation: Egypt, UNHCR, JUNE 2021, Katie

- Tr. Impact of the COVID-19 Pandemic on Mental Health and Social Support among Adult Egyptians, El-Zoghby SM, Soltan EM, Salama HM, J Community Health.
- 2020 Aug, retrieved from https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7255077/
- **16.** Development of Sustainable Urban Green Areas in Egyptian New Cities, Ayman Hassaan, Ahmed Mahmoud, and Marwa Adel El-sayed, 2011, Retrieved from 157–70 https://doi.org/10.1016/j.landurbplan.2011.02.008
- **10.** Assessment the Children's Gardens in Damietta Governorate, Mansoura University, Nahed Rashed and others, Article 14, Volume 10, Issue 7, July 2019, Page 559-567, Retrieved from https://jpp.journals.ekb.eg/article_53553.html
- **11.** New Damietta Environmental Profile, Ministry of State for Environmental Affairs, Egyptian Environmental Affairs Agency, 2015.
- **1V.** Arab Region SDG Index and Dashboards Report, Emirates Diplomatic Academy & sustainable solutions network, 2019, Retrieved from https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2019/2019_arab_region_index_and_dashboards.pdf
- 7A. World Development Indicators, World Bank, worldbank.org, published December 2022, Retrieved from https://www.statista.com/statistics/572680/

literacy-rate-in-egypt/

19. Egypt's Central Agency for Public Mobilisation and Statistics (CAPMAS), Retrieved from https://english.ahram.org.eg/News/480113.aspx, and https://www.unicef.org/mena/media/6351/file/Egypt%20Country%20Report%20on%20

OOSC%20Summary_EN.pdf%20.pdf

V*. Promoting Gender Equality and Women's Empowerment ,USAID, EMPOWERING WOMEN AND GIRLS, June 2022, Retrieved from https://www.usaid.gov/sites/default/files/2023-03/2022%20Gender%20Fact%20Sheet%20EN_0.pdf

inhabited-area-by-Governorate-in-egypt/

ΣΛ. Cost of living in Damietta, Livingcost.org, 2022, retrieved from https://

livingcost.org/cost/egypt/damietta

- ٤٩. Kafr El Battikh Urban Strategic Plan, 2021
- O•. Statistical Yearbook Population, CAPMAS, (Egypt); Egyptian General Survey Authority, 2022, Retrieved from https://www.statista.com/statistics/1230776/total-inhabited-area-by-Governorate-in-egypt/
- **O1.** New Damietta: An Integrated New City, Aqarmap, 2022, Retrieved from https://advice.aqarmap.com.eg/en/new-damietta/
- **OY.** New Urban Communities Authority, 2022, Retrieved from http://www.newcities.gov.eg/english/New_Communities/Damietta/default.aspx
- **O**. Statistical Yearbook Population, CAPMAS, (Egypt); Egyptian General Survey Authority, 2022, Retrieved from https://www.statista.com/statistics/1230776/total-inhabited-area-by-Governorate-in-egypt/
- **0**ε. Details of New Damietta and Its Division, Aqarmap, 2022, Retrieved from https://advice.aqarmap.com.eg/en/new-damietta/
- **OO.** Statistical Yearbook Population, CAPMAS, (Egypt); Egyptian General Survey Authority, 2022, Retrieved from https://www.statista.com/statistics/1230776/total-inhabited-area-by-Governorate-in-egypt/
- **07.** Statistical Yearbook Population, CAPMAS, (Egypt); Egyptian General Survey Authority, 2022, Retrieved from https://www.statista.com/statistics/1230776/total-inhabited-area-by-Governorate-in-egypt/
- **OV.** Statistical Yearbook Population, CAPMAS, (Egypt); Egyptian General Survey Authority, 2022, Retrieved from https://www.statista.com/statistics/1230776/total-inhabited-area-by-Governorate-in-egypt/
- οΛ. Egypt and the water issue, State Information Service, 2022, Retrieved from https://www.sis.gov.eg/Story/545
- **09.** Wash in schools, UNICEF data, jume 2022, Retrieved from https://data.unicef.org/topic/water-and-sanitation/wash-in-schools/
- $\label{eq:continuous} \textbf{Vulnerability Assessment, Syrian Refugees in Egypt, UNHCR, 2017, Retrieved from $$https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2019/09/EVAR2017-$

2019-Online.pdf

11. A roadmap to achieve social justice in health care in Egypt, World bank, 2015, Retrieved from https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/

Feature%20Story/mena/Egypt/Egypt-Doc/egy-roadmap-sj-health.pdf TY. User, S. (2021, January 05). Egypt's Health Care System, Retrieved from https://www.cghd.org/index.php/global-health-partnerships-and-solutions/

profiles/43-egypts-health-care-system

التحضر كمحرك للتنمية والمساواة وتحسين الظروف المعيشية للجميع

رقم النظام المنسق: ۲۳۸/۰٦۷/HS



Schweizerische Eidgenossenschaft Confédération suisse Confederazione Svizzera Confederaziun svizra

Swiss Confederation

Federal Department of Economic Affairs, Education and Research EAER State Secretariat for Economic Affairs SECO



برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ص.ب. صندوق بريد ۲۰۰۳ ۱۰۰ نيروبي GPO كينيا

> مركز بحوث الإسكان والبناء ٨٧ ش التحرير، الدقي، محافظة الجيزة ٣٧٠٠١٦٤، مصر

> > الهاتف: ۲۰۲۳۷٦۱۸۸۱۲+

unhabitat.cairo@un.org

www.unhabitat.org









معلومات الاتصال

د.رانيا هداية

الممثل الإقليمي للمكتب الإقليمي لموئل الأمم المتحدة للدول العربية Rania.hedeya@un.org

> م.عمرو لاشين منسق البرنامج الوطني لبرنامج موئل الأمم المتحدة في مصر Amr.lashin@un.org

م. رويدا الدويك مخطط حضري لبرنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة Rowaida.dweik@un.org



